استعادة الهوية:
استراتيجيات الوثائق الثبوتية في العراق

IILHR

تقرير: معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان

صورة الغلاف من مُخيّم معسكر سعد للاجئين، محافظة ديالى

Copyright © 2024 by the Institute for International Law and Human Rights.

نُشِر في الولايات المتحدة من قبل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا الكتاب بأي طريقة كانت من دون إذن خطي من الناشر، ما عدا في حالة الاقتباسات الموجزة في المقالات والمراجعات النقدية.

ISBN: 979-8-218-26005-7 **Published**: January 2024 **Printed**: Baghdad, Iraq

Institute for International Law and Human Rights
4836 MacArthur Boulevard, NW
Suite 100
Washington D.C. 20007 USA
https://iilhr.org/

Avenue Louise 489
1050 Ixelles Belgium

Fakhr Al-Deen Building
Third Floor Al Sadoon Street
No. 219/328, Street 9, District 102
Baghdad Iraq

ISBN 979-8-2182600-5-7

نزاهة البحث

يلتزم معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) ومركز إنماء للبحوث والدراسات بأعلى معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي في البحث. وإننا نُظهِر هذا الالتزام من خلال الصدق في جميع جوانب جمع، وتقديم، وتفسير البيانات؛ والالتزام الصارم بالطرق والبروتوكولات المناسبة في إجراء البحوث وتقديم نتائجها؛ وتجَنُّب تضارب المصالح؛ ورعاية واحترام جميع الأشخاص والمشاركين في البحث؛ والشفافية في نشر نتائجنا بشكلٍ علني والكشف عن مصادر تمويلنا.

لا يعكس هذا المنشور بالضرورة آراء رعاته.

الملخص التنفيذي

نتيجة للحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، خرج آلاف العراقيين من الصراع من دون أي هويات ثبوتية.[1] لقد تم فقدان، تلف، مصادرة، أو تدمير وثائق مهمة. لم يتم إصدار وثائق لبعض العراقيين مطلقا خلال الفترة التي كانوا فيها يعيشون تحت حكم داعش أو تم إصدار الوثائق من قبل داعش وهي باطلة. وبدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الدوليين الآخرين وبالتنسيق مع وزارة الداخلية العراقية، أحرزت الحكومة تقدمًا كبيرًا في إصدار الوثائق الثبوتية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل لضمان حصول جميع النازحين العراقيين على الوثائق الثبوتية.

إن قضية الوثائق الثبوتية المفقودة هي أحد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن الوطني. فبدون الوثائق الثبوتية السليمة، سيفقد العراقيون حق الوصول إلى الخدمات والحقوق الأساسية، بما في ذلك التعليم، الرعاية الصحية، الرعاية الاجتماعية، الإسكان، ملكية العقارات، الميراث، التصويت، وحرية التنقل. وبسبب الضغط الناجم عن النزوح وفقدان سُبل العيش والصدمات الشديدة، فإن هؤلاء النازحين في الداخل– وخاصة أولئك الذين يتجمعون في المخيمات وفي المواقع غير الرسمية– معرضون لخطر التهميش والإقصاء من المجتمع، مما يقوِّض احتمالات الاستقرار فيما يتعافى العراق من سنوات الصراع.

في منتصف عام 2022، أجرى معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) ومركز إنماء للبحوث والدراسات (ECRS) بحثًا مكثفًا في ثماني محافظات عراقية لتحديد المعوقات الرئيسية التي تحول دون الحصول على الوثائق الثبوتية. لقد أجرت فرق البحث أكثر من 80 مناقشة جماعية مركّزة و500 مقابلة مع نازحين في الداخل (IDPs)، قادة مجتمع محلّي، محامين، موظفي منظمات غير حكومية محلية ودولية، جهات أمنية فاعلة، موظفين في دوائر الأحوال المدنية ومراكز التموين، عاملين في مستشفيات، مسؤولين في مخيمات النازحين في الداخل، ممثلين عن الحكومة، وأعضاء من الجهاز القضائي العراقي. يعرض هذا التقرير تفاصيل النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذا الجهد البحثي.

المجموعات الأكثر تضررًا من فقدان الوثائق

نتيجة للصراع، تأثرت شرائح معينة من الشعب العراقي وبشكل متفاوت بعدم امتلاك الوثائق الثبوتية وتواجه تحديات خاصة في الحصول على الوثائق الثبوتية هذه. يُركِّز هذا التقرير على هذه الفئات المتداخلة:

- **النازحون في الداخل والعائدون من النازحين في الداخل**: لقد أُرغِم أكثر من 6 ملايين عراقي على الفرار من ديارهم أثناء الصراع. وفي حين عاد حوالي 4.8 مليون شخص إلى مناطقهم الأصلية، فلا يزال هناك ما يقرب من 1.2 مليون شخص نازح في الداخل، يُقيم 900,000 شخص منهم في أماكن خاصة خارج المخيمات، ويعيش 175,000 شخص آخر في 25 مخيّم، ويعيش 130,000شخص في 376 مُخيمً غير رسمي.[2] وتُشير التقديرات إلى أن أكثر من 430,000 شخص ما زالوا يفتقدون على الأقل وثيقة ثبوتية أساسية واحدة.[3]

- **النساء**: يتم إصدار العديد من المستمسكات الأساسية باسم رب الأسرة. ويكون هذا الشخص على الدوام تقريبًا رجلاً، باستثناء حالات عندما تكون فيها النساء غير متزوجات، أرامل، مطلقات، أو تم هجرهن من قِبل أزوجهن. يُطلب من النساء المعيلات لأسرهن اللواتي يحاولن الحصول على وثائق بأسمائهن تقديم مستمسكات ثبوتية مع طلباتهن أكثر من نظرائهن الذكور.

- **الأطفال**: وفقا لنتائج المنظمات الإنسانية، يُمثِّل الأطفال ما يقرب من نصف جميع النازحين والعائدين الذين يفتقرون الى الوثائق الثبوتية في بعض المناطق. فقد وُلِد الكثير منهم في فترة حكم تنظيم داعش وليس لديهم شهادات ولادة أصولية. وفي كثير من الأحيان لا تمتلك أمهات المستمسكات المطلوبة لتسجيل ولاداتهم، خاصة إذا كان آباؤهم في عِداد المفقودين أو مسجونين. فبدون شهادات الولادة، لا يمكن لهؤلاء الأطفال الحصول على

وثائق أساسية أخرى، الالتحاق بالمدارس، الحصول على الشهادات التعليمية، أو الوصول إلى الخدمات الأساسية. إنهم مُعرّضون لخطر أن يصبحوا من دون جنسية.

- **العراقيون الذين يُنظر إليهم على أنهم منتمون إلى داعش**: إن العراقيين الذين عملوا في مجال الخدمات وفي المؤسسات المدنية التابعة لداعش وأولئك الذين يُشتبه أو في حُكم المؤكّد أن يكون أفراد أُسَرهم أعضاء في داعش، غالبًا ما تنظر إليهم قوات الأمن العراقية على أنهم منتمون إلى المنظمة الإرهابية، حتى لو لم يسبق لهم أن دعموها أو انضمّوا إليها. يتعرّض العراقيون المشتبه في تعاونهم للوصم، وغالبًا ما يواجهون مشكلة في الحصول على الوثائق المفقودة. يتعرّض العراقيون المشتبه في تعاونهم للوصم، وغالبًا ما يواجهون مشكلة في الحصول على الوثائق المفقودة. وفي كثير من الأحيان، لا يحاول العراقيون الذين يُفترض أنهم ينتمون إلى داعش الحصول على الوثائق المفقودة خوفًا من الاعتقال.

- **الايزيديون والفئات المستضعفة الأخرى**، من ضمنهم المسيحيين، الكاكائيين، الشبك، الصابئة المندائيين، والتركمان. لقد تعرَّض الآلاف للقتل، الاتجار بهم، الاستعباد، الوحشية، الاغتصاب، التحول الديني القسري، التزويج، واستخدام الأطفال كجنود. إن الكثير منهم لا يملكون وثائق ثبوتية لنفس الأسباب مثل غيرهم من النازحين والعائدين والعراقيين الذين عاشوا تحت ظل احتلال داعش. إن الأطفال الذين يولدون لإيزيديات ناجيات تم اغتصابهن من قبل أفراد داعش معرضون بشكل خاص لخطر عدم القدرة على إثبات النسب مدى الحياة. هناك العديد من الأقليات العِرقية والدينية الأخرى في العراق المُعرَّضة أيضًا لعدم امتلاك الجنسية، بما في ذلك الأقليات العراقية مثل البدون، الغجر، الشبك، الكورد الفيليين؛ والبهائيين.

المعوقات الرئيسية أمام الحصول على الوثائق الثبوتية

الإجراءات غير الرسمية: تستمر العمليات غير الرسمية مثل ممارسة التبرئة والإخبار على المستوى المحلي على الرغم من إصدار المحاكم الاتحادية توجيهات مفادها أن التبرئة غير معترف بها كممارسة قانونية. وبدون «التصريح الأمني» فإن الخيار الوحيد هو إقامة دعوى رسمية أمام محكمة عراقية (التبرئة) يتمُّ فيها إتِّهام الأقارب الذكور بأنهم أعضاء في داعش.[4]

ويُعدُّ هذا قرارًا صعبًا بالنسبة للعديد من النساء غير المتأكدات من مصيرهن ومن قبولهن في مجتمعاتهن. وفي حالة الإبلاغ عن قريب له انتماء متصوَّر (الإخبار)، فهناك نفس المخاوف. وحتى لو اخترن الخضوع لهذه العملية، فإن ذلك لا يضمن حقهن في العودة إلى ديارهن أو الحصول على وثائق الهوية.[5] هناك بعض النساء اللواتي يتردّدن في التنصُّل من أزواجهن السابقين، وبالتالي يمكن اعتبار التشجيع على القيام بذلك شكلاً آخر من أشكال الإكراه والوصم، مما يجعل التبرئة عقبة أمام إعادة الإدماج.[6]

التصاريح الأمنية: على الرغم من وجود أحكام من قبل وزارة الداخلية تمنح النازحين تصريحًا أمنيًا للتنقل، إلا أن التصريح الأمني يُستخدم لتحديد ما إذا كان أقارب النازحين موجودين على قوائم المطلوبين المشتبه في انتمائهم إلى داعش. إن الحصول على الوثائق دون تصريح أمني يكاد يكون أمرًا مستحيلاً. وفي الوقت الحالي، لا توجد إجراءات موحدة لإصدار التصريح الأمني في العراق يمكن تنظيمها في قاعدة بيانات موحدة؛ ولذلك، يتم في بعض الأحيان استكمال إجراءات التصريح الأمني على الصعيد المحلّي، وغالبًا ما يكون ذلك على أساس تقديري.

تعذُّر الوصول بسبب النظام البيروقراطي: يواجه العراقيون صعوبات في الوصول إلى دوائر الأحوال المدنية والمكاتب الحكومية الأخرى التي يتم عن طريقها إصدار الوثائق الثبوتية، لأن هذه غالبًا ما تكون ذات قدرة تشغيلية منخفضة بسبب نقص الموظفين ونقص التمويل. كما لم يتم إعادة فتح جميع الفروع بشكل كامل بعد انتهاء الصراع مع داعش. يُطلَب من العراقيين المتقدمين للحصول على الوثائق الثبوتية الذهاب شخصيًا إلى دوائر الأحوال المدنية في منطقتهم الأصلية، وهو الأمر الذي غالبًا ما يكون غير عملي أو مستحيل.

العمليات الإدارية المُبهمة وغير المتسقة: إن إجراءات الحصول على الوثائق الثبوتية المفقودة، والتي تنطوي على عدة خطوات وعدة أوراق أدلة ثبوتية، ليست موحّدة. يمكن أن تتباين بشكل كبير بين المحافظات والأقضية وحتى النواحي وغالبًا لا يتم إيصالها بشكل واضح لعامّة الشعب. وبدون هذه التعليمات، فإن القرارات التي تتخذها السلطات المحلية غالبًا ما تكون تقديرية.[7]

متطلبات الإثبات المرهقة: إن منظومة التسجيل المدني العراقي مُعقَّدة ومتشابكة، حيث تكون العديد من الوثائق الأساسية كمثابة متطلبات مسبقة للحصول على وثائق أخرى. قد يُطلب من المتقدمين لنوع واحد من المستمسكات

المفقودة تقديم مستمسك آخر كدليل وهو مفقود أيضًا. هناك بعض النساء العراقيات اللواتي قُتل أزواجهن أثناء الصراع ليس لديهن شهادات وفاة رسمية لأزواجهن، وفي الحالات التي يُفترض فيها أن المتوفى ينتمي إلى داعش، قد يكون من الصعب تصديق شهادة الوفاة من قِبَل أجهزة الاستخبارات.

التكاليف الباهظة: إن التكاليف الباهظة في الوقت والمال كثيرًا ما تمنع العراقيين الذين فقدوا الوثائق الثبوتية من الحصول عليها. إن إجراءات التقديم طويلة، وإن الرسوم المصاحبة غالبًا ما تكون خارج إمكانيات العديد من الأشخاص.

وبشكلٍ مختصر:

على **مجلس الوزراء والوزارات العراقية**، من بين أمور أخرى، إصدار توجيه يسمح لجميع النازحين في الداخل تقديم الطلبات في أي منطقة في البلاد، والإعفاء من الرسوم ومن المتطلبات للسماح للأطفال الذين ينتظرون الوثائق بالمشاركة في المدرسة. ينبغي على وزارة الداخلية إعطاء الأولوية لتوحيد الإجراءات بين المكاتب المحلية والوطنية، وينبغي على الوزارات التي تُقدِّم الخدمات مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزارة التعليم، ووزارة الصحة أن تتنازل عن الوثائق المطلوبة بالنسبة للمواطنين الذين ينتظرون الوثائق.

على **مجلس النواب ومكتب رئيس الوزراء** تعديل التشريعات القائمة، مثل قانون الجنسية رقم 26 لسنة 2006، وقانون البطاقة الوطنية رقم 3 لسنة 2016، وأي قوانين أخرى تتعلق بتسجيل الولادات والجنسية. وينبغي أن تُعطى الأولوية لإقرار مشروع قانون حماية الطفل، قانون المساعدة القانونية، وقانون حرية المعلومات.

على **مجلس القضاء الأعلى في العراق** أن يمنح قضاة الأحوال الشخصية سلطة قبول أشكال بديلة مؤقتة من الوثائق أثناء انتظار الطلبات، ووضع إجراءات استئناف واضحة للعراقيين الذين حرموا من التصاريح الأمنية أو الوثائق الثبوتية. وينبغي عليه، من بين أمور أخرى، تقديم تعليمات واضحة إلى جميع القضاة تطالبهم بالالتزام بالمادة 18 (1) (2) من الدستور العراقي، التي تسمح لأي مواطن عراقي بالحصول على الهوية من خلال والدهم أو والدتهم.

على **المجتمع الدولي** أن يحث وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى على توسيع حملة وطنية لإصدار الوثائق في المناطق التي يعيش فيها النازحون في الداخل، ومواصلة دعم برامج المساعدة القانونية لمساعدة المواطنين العراقيين في الحصول على الوثائق الثبوتية، وتقديم المساعدة التقنية والدعم الدبلوماسي للبرلمان مِن أجل تعديل القانون الحالي وإقرار وتطبيق قانون المساعدة القانونية قيد النظر الآن في البرلمان، وقانون حماية الطفل، وقانون حرية المعلومات. وينبغي عليه أن يُشجع التعاون العملي بين قضاء إقليم كوردستان والقضاء الاتحادي في القضايا المتعلقة بوثائق الهوية.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 2

جدول المحتويات 5

المختصرات 8

التعاريف 9

1. المقدمة 10

2. نطاق ومنهجية التقرير 11

3. أهمية الوثائق الثبوتية 13

أولاً. الوثائق الثبوتية الأساسية والرئيسية 13

أ. هوية الأحوال المدنية 13

ب. شهادة الجنسية العراقية 14

ت. بطاقة السكن 14

ث. البطاقة الوطنية الموحّدة 15

ج. البطاقة التموينية 15

ح. عقد الزواج 16

خ. شهادة الولادة 16

د. شهادة الوفاة 17

ثانيًا. لماذا يحتاج العراقيون إلى الوثائق الثبوتية 17

أ. الجنسية/ المواطنة 17

ب. الرعاية الصحية 17

ت. التعليم 18

ث. الرعاية الاجتماعية 18

ج. التوظيف 18

ح. حرية التنقل 19

خ. الحقوق الخاصة بالسكن، الأراضي، والعقارات 19

ثالثا. التزامات العراق القانونية الخاصة بإصدار المستمسكات 19

4. عراقيون لا يمتلكون وثائق ثبوتية 21

أولاً. النازحون داخل العراق والعائدون 21

ثانيًا. النساء 22

ثالثا. الأطفال 24

رابعًا. العراقيون الذين يُنظَر إليهم على أنهم منتمون إلى داعش 24
خامسًا. الايزيديون والفئات المستضعفة الأخرى 25

5. التحديات الكبيرة أمام الحصول على الوثائق الثبوتية 27
أولاً. متطلبات التصريح الأمني 27
ثانيًا. عدم إمكانية الوصول إلى المؤسسات العامة 28
ثالثًا. تكاليف باهظة 29
رابعًا. إجراءات روتينية معقدة، مبهمة، وغير مُتّسقة 31
خامسًا. متطلبات الإثبات 32

6. التباين بين منطقة وأخرى 34
أولاً. محافظة الأنبار 35
ثانيًا. محافظة بابل 37
ثالثًا. محافظة بغداد 39
رابعًا. محافظة ديالى 40
خامسًا. محافظة كركوك 42
سادسًا. إقليم كوردستان العراق 44
سابعًا. محافظة نينوى 47

7. ممارسات مقارنة 50
أولاً. تخفيف متطلبات الإثبات 50
ثانيًا. جعل التسجيل والتوثيق المدني أكثر سهولة 50
ثالثًا. الحد من التمييز بين الجنسين في تسجيل المواليد والتجنيس 51
رابعًا. تحسين الثقافة العامة بخصوص إجراءات إصدار الوثائق الثبوتية 51
خامسًا. تخفيض التكاليف 51
سادسًا. ترميم بيانات السجلات المدنية وإحصاءات النفوس ورقمنة المنظوم 52
سابعًا. حلول خاصة للفئات المهمشة 52

8. التوصيات 53
أولاً. إلى السلطة التنفيذية 53
ثانيًا. إلى مجلس القضاء الأعلى 54
ثالثًا. إلى مجلس النواب والبرلمان العراقي 55
رابعًا. إلى المجتمع الدولي 56

التقدُّم باتجاه حل أزمة الوثائق الثبوتية 57

شكر وتقدير 58

نبذة عن المؤلفين 59

المختصرات

CAD	دائرة الأحوال المدنية
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CRC	اتفاقية حقوق الطفل
CRVC	التسجيل المدني وإحصاءات النفوس
CSIC	بطاقة الأحوال المدنية
CSO	منظمات المجتمع المدني
Da'esh	مُختصر عربي للجماعة الجهادية السُنيّة، ويُشار إليها أيضًا الدولة الإسلامية في العراق وسوريا
ECRS	مركز إنماء للبحوث والدراسات
FPAs	الانتماء المُتصوَّر للعائلة
FGD	مناقشات جماعية مركّزة
GoI	الحكومة العراقية
HJC	مجلس القضاء الأعلى
HLP	الإسكان، الأرض، العقارات
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
ICESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
IDM	رصد النزوح الداخلي
IDPs	النازحون في الداخل
IILHR	معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IQD	الدينار العراقي
INC	شهادة الجنسية العراقية
I/NGO	منظمات غير حكومية دولية
ISIS	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا
KII	مقابلات مع مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين
KRG	حكومة إقليم كوردستان
MoI	وزارة الداخلية
MoMD	وزارة الهجرة والمهجَّرين
MoH	وزارة الصحة
MoT	وزارة التجارة
MoP	وزارة التخطيط
NGO	منظمة غير حكومية
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OHCHR	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان
PMF	قوات الحشد الشعبي
PDS Card	بطاقة الحصة التموينية
RENAPER	السجل الوطني للأشخاص
UDHR	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
UN	الأمم المتحدة
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
USD	الدولار الأمريكي
UNSD	الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة
VS	الإحصاءات الحيوية

التعاريف

دائرة الأحوال المدنية: الدائرة الحكومية العراقية المسؤولة عن إصدار الوثائق الثبوتية.

وثائق الأحوال المدنية: الوثائق الرسمية التي تؤكد الهوية، الجنسية، والواقعات الحياتية الهامة لحاملها.[8]

القضاء: وحدة إدارية من المستوى الثاني في العراق.

المحافظة: وحدة إدارية رئيسية من المستوى الأول في العراق.

وثائق الهوية: مستمسكات مادية أو رقمية أو أرقام تُثبِت الهوية القانونية لحاملها.

الأخبار: إجراء غير رسمي يقوم من خلالها أحد أفراد العائلة بالإبلاغ عن فرد آخر من الأسرة ينتمي إلى داعش.

النازحون في الداخل: الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين اضطرّوا أو أُجبِروا على الفرار أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار صراع مسلح، حالات عنف عام، انتهاكات حقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدودًا دولية معترفًا بها من حدود الدولة.[9]

محكمة التحقيق: محكمة مستقلة في العراق لها اختصاصها القضائي وتوجد في كل قضاء أو ناحية وتوجد فيها محكمة بداءة.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا: منظمة إسلامية متشددة، تشكلت في أوائل القرن الحادي والعشرين، وكان هدفها إقامة الخلافة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أُطلِقَ على هذه المجموعة أسماء مختلفة كالدولة الاسلامية في العراق والشام (ISIL)، والدولة الإسلامية (IS)، وداعش (الاختصار العربي للمنظمة).

الخُلع: فسخ عقد الزواج

المُختار: مسؤول محلي وموظف إداري يُرشحه السكان الأصليون للمنطقة وفقا للمعايير المنصوص عليها في قانون المختارين لسنة 1999. حيث قاموا في السنوات الأخيرة بمهام رسمية شملت التصديق على هويات أفراد المجتمع وعدم الانتماء إلى داعش.

محكمة الأحوال الشخصية: محكمة مختصة بالنظر في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك الزواج، الطلاق، حجّة الولادة وحجّة إثبات النسب الأبوي.

الأشخاص المرتبطون بداعش (المُتصوَّر أو الفعلي): جميع الأشخاص الذين تعتقد السلطات العراقية أن لهم صلات مع داعش.

الشيخ: قائد محلي، وبالأخص زعيم أو شيخ عشيرة، عائلة، أو قرية. وهو قائد في مجتمع محلي إسلامي أو منظمة إسلامية.

شخص عديم الجنسية: مُعرَّف في القانون الدولي على أن أي شخص «لا يُعتبر مواطنًا من قبل أي دولة بموجب قانونها»، وفقا لاتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية.

التبرئة: عُرْف متجذِّر في الممارسات العشائرية يتضمن التبرؤ من أفراد الأسرة المتهمين بالانتماء إلى داعش.

1. المقدمة

« الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي أساس مواطنته »

– المادة 18 (1)، دستور العراق لسنة 2005

في عام 2014، كانت الجماعة الجهادية المعروفة باسم داعش حريصة على إعلان الدولة الإسلامية وبدأت في السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي السورية والعراقية. وبعد الاستيلاء على الموصل، تكريت، وتلعفر في حزيران، أعلنت الجماعة إقامة الخلافة.[10] وفي أوج قوته، سيطر تنظيم داعش على 100,000 كيلومتر مربع من الأراضي– يسكنها أكثر من 11 مليون شخص. في عام 2015، بدأ التنظيم يفقد الأراضي التي استولى عليها حيث واجه ضغوطًا من جميع الأطراف من تحالف شمل القوات الحكومية العراقية، قوات الحشد الشعبي (PMF)، البيشمركة الكوردية، والقوات الدولية – وعلى الرغم من ذلك استولى مقاتلو تنظيم داعش على الرمادي، مركز محافظة الأنبار، في أيار من تلك السنة. وبحلول نهاية عام 2015، وعلى الرغم من خسارة ما يقرب من نصف الأراضي التي استولوا عليها في ذروة قوتهم، فقد كان التنظيم لا يزال يحتفظ بالسيطرة على مساحة كان يسكنها 5 ملايين شخص.

ولكن بعد ذلك، استمر داعش في خسارة الأراضي لصالح القوات المتحالفة. أخيرًا، في حزيران 2017، وبعد حصار دام تسعة أشهر، تمت إعادة السيطرة على الموصل، آخر معقل رئيسي للتنظيم في العراق.[11] في كانون الأول 2017، قامت القوات العراقية بتأمين المناطق القليلة المتبقية تحت سيطرة داعش في الصحراء الغربية على طول الحدود السورية وأعلن رئيس الوزراء النصر النهائي على المُسلحين.[12]

واحدة من الأزمات التي لا حصر لها والتي نجمت عن الصراع هي حقيقة أن عددًا كبيرًا من العراقيين لا يزالون يفتقدون الوثائق الثبوتية ووثائق الهوية الأساسية. حيث تم إتلاف أو فقدان بعض الوثائق أثناء القتال وصادرَ تنظيم داعش أو قوات الأمن العراقية البعض الأخر. في حين تم التخلي عن بعضها عند فرار الناس من منازلهم هربًا من مقاتلي داعش والعمليات العسكرية. كما لم يقم الكثيرون بإصدار الوثائق الثبوتية لأنفسهم مطلقا – ولم يتم تسجيل عدد لا يحصى من الواقعات الشخصية الرئيسية، بما في ذلك المواليد، الوفيات، والزيجات أثناء احتدام الحرب وفي السنوات التالية. بينما تم تسجيل بعض هذه الواقعات من قبل المكاتب الإدارية لعصابات داعش. وعلى أي حال، فإن الحكومة العراقية لا تعترف بصحة الوثائق الصادرة عن داعش، وقد قام العديد من العراقيين الذين يمتلكون هذه الوثائق باتلافها لتجنب تصور أي انتماء للجماعة الإرهابية المذكورة.[13]

فمن دون وثائق ثبوتية سليمة، يتعرض ضحايا الحرب ضد داعش المستضعفين لمخاطر جمة تتعلق بالحماية والاحتياجات الإنسانية الإضافية. إنهم ممنوعون من ممارسة حقوقهم– في الحصول على الرعاية الصحية، التعليم، وحرية التنقل. كما يتم استبعادهم من التوظيف الرسمي، ملكية العقارات، المطالبة بالميراث، وحق الاقتراع. إنهم مُعرّضون لخطر انعدام الجنسية وفقدان الهوية.[14] إنهم مُعرّضون أيضًا لخطر التشدُّد والتطرف كلما طالت فترة تهميشهم وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية، مما يُعرِّض سلامة وأمن الوطن للخطر. لذلك، فإن محنتهم هي موضوع هذا التقرير.

استنادًا إلى العمل الميداني المكثف، المقابلات، المشاورات، والبحوث، فإن هذا التقرير «استعادة الهوية: استراتيجيات الوثائق الثبوتية في العراق» قام بتحليل أزمة فقدان الوثائق بهدف إيجاد حلول عملية، دائمة وقابلة للتطبيق. يُسلِّط هذا التقرير الضوء على أهمية الوثائق الثبوتية والصعوبات التي يواجهها العراقيون الذين يفتقرون إلى الوثائق الثبوتية. إنه يُحدد الفئات الأكثر تضررًا من افتقاد الوثائق. ويبحث في الحواجز– الإجرائية، الظرفية، والثقافية – الموجودة في المنظومة الحالية لإصدار الوثائق. كما يتناول التباينات المناطقية في عدد العراقيين الذين يفتقدون الوثائق الثبوتية والتحديات التي يواجهونها في سبيل الحصول على الوثائق الثبوتية. إن هذا النوع من البيانات والتحليلات التفصيلية مهم بشكل خاص الآن، تحديدًا في أعقاب إلغاء تفعيل نظام مجموعات الحماية في العراق في نهاية عام 2022، كجزء من تحول الأمم المتحدة بعيدًا عن الاستجابة التي تركز على الجانب الإنساني في المقام الأول، والانخفاض الكبير في التمويل الدولي للمساعدات الإنسانية. فإن الفهم الدقيق لاحتياجاتهم الأكثر إلحاحًا، مثل أين، ولماذا، يُعتبَر أمرًا بالغ الأهمية لتخطيط وتنفيذ السياسات وتوجيه المساعدة بشكل فعّال.[15]

ومع الاعتراف بأن المُشكلات التي تم تحليلها هنا لن يتم حلها بسهولة، يأمل مُعِدوا هذا التقرير أن يساهموا في وضع حلول مثمرة. يُقدِّم التقرير أمثلة على الممارسات المقارنة في بلدان أخرى تتعامل مع قضايا مماثلة، بالإضافة إلى توصيات إلى الحكومة العراقية، والمجتمع الدولي، بشأن الإجراءات والاستراتيجيات لتحسين عملية حصول العراقيين على الوثائق الثبوتية.

2. نطاق ومنهجية التقرير

عند إعداد هذا التقرير، اطّلعنا على مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك تقارير حقوق الإنسان، تقارير مجتمع مدني وبيانات صحفية، مجلات أكاديمية، منافذ إخبارية، تقارير قُطرية، تشريعات عراقية، واتفاقيات دولية. يأتي جوهر البيانات التي حصلنا عليها من العمل الميداني المكثف الذي تم إجراؤه بين شهري كانون الثاني وتموز 2022 حيث تم نَشر فرق مكوّنة من باحثين في ثماني محافظات: الأنبار، بابل، بغداد، ديالى، دهوك، أربيل، كركوك، ونينوى. تم اختيار هذه المحافظات لأنها كانت تحت سيطرة داعش و/أو تحتوي على أعداد كبيرة من النازحين في الداخل– أولئك الذين أُجبِروا على ترك منازلهم بسبب الصراع المسلح والعنف والذين لم يعبروا حدود بلدهم المعترف بها دوليًا. أجرت فرقنا البحثية أكثر من 500 مقابلة مع مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين (KIIs) في هذه المحافظات من ضمنهم نازحين؛ ممثلي الحكومة الوطنية والمحلية، بما في ذلك العاملين في دوائر الأحوال المدنية (CADs)؛ جهات أمنية ومسؤولي استخبارات؛ قادة مجتمع محلي، بما في ذلك وجهاء عشائر، مختارين، وشيوخ؛ أعضاء في الجهاز القضاء العراقي ومنهم قضاة في محاكم الأحوال الشخصية، محاكم جنائية، محاكم مكافحة الإرهاب، ومحاكم التحقيق؛ محامون من منظمات غير حكومية محلية ودولية ومكاتب المحاماة الخاصة؛ ممثلي الأمم المتحدة؛ وموظفين من منظمات غير حكومية إنسانية وطنية ودولية. تم اختيار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من خلال «أسلوب عينات كرة الثلج»، وهي طريقة استقطاب يقترح من خلالها المشاركون في البحث مشاركين محتملين آخرين لهذه الدراسة. تم استكمال المقابلات بأكثر من 80 مناقشة جماعية مركزة (FGDs) مع نازحين في الداخل في جميع المحافظات الثماني. تم تغيير أسماء جميع المشاركين المذكورين في هذا التقرير من أجل خصوصيتهم وحمايتهم.

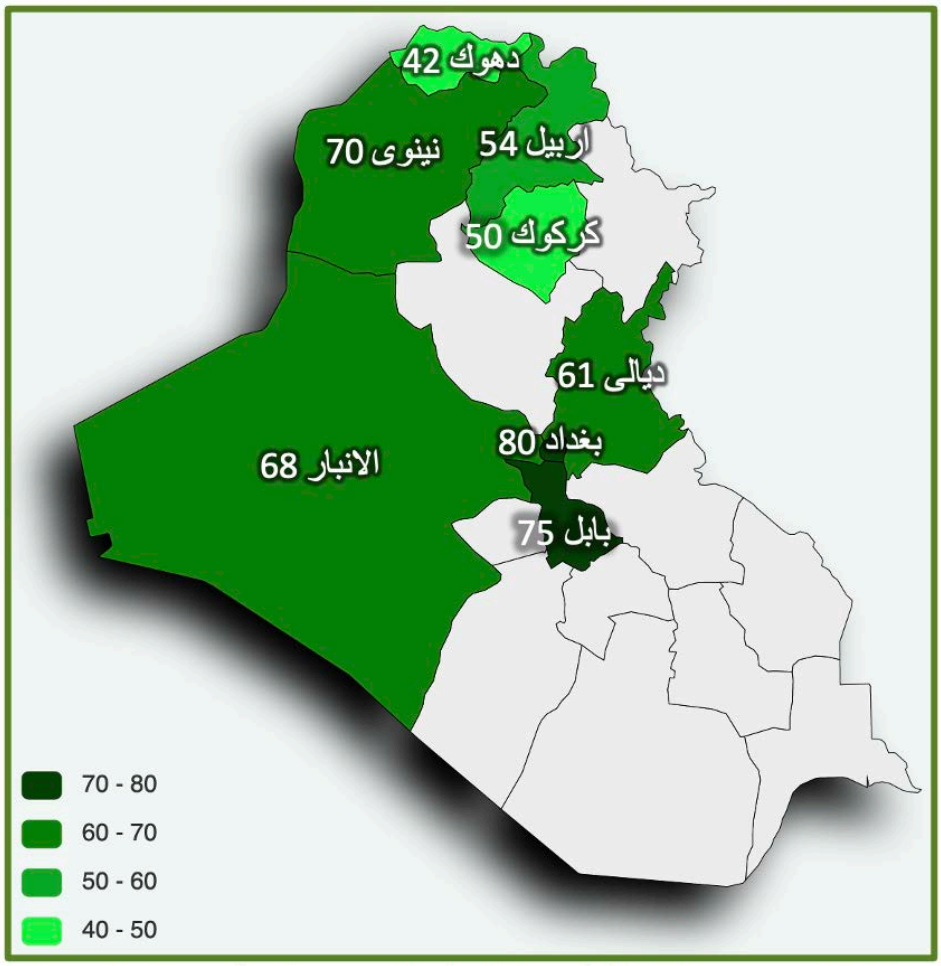

الخريطة رقم 1.1 عدد مقابلات مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين التي أجريت في كل محافظة

الشكل رقم 1.1 عدد مقابلات مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين

3. أهمية الوثائق الثبوتية

المنطقة التي تُشكِّل العراق الحديث لها تاريخ طويل في التوثيق المدني لشعبها تحت مسؤولية الدولة. من المحتمل أن يكون حكام الإمبراطورية البابلية قد أجروا أول إحصاء سكاني مُسجَّل في العالم حوالي 3800 قبل الميلاد، حيث قاموا بتجميع البيانات على الواح طينية للمساعدة في تقدير الاحتياجات الغذائية لسكانهم.[16] وبعد عدة قرون، وقعت المنطقة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، والتي أدخلت نظامًا للتحكمُّ في التنقل الداخلي في عام 1810 من خلال وثيقة تسمى *mürûr tezkeresi*. فقد كان على جميع الرعايا العثمانيين الذين يسافرون داخل الإمبراطورية التقدم بطلب للحصول على وثيقة *mürûr tezkeresi*، حيث كان يتم تسجيل تحركاتهم ومعلوماتهم الشخصية.[17]

في العراق حاليًا، تقوم الدولة بإصدار عدة أنواع من الوثائق الثبوتية لمواطنيها. تتحكم هذه الوثائق، بأشكالها المختلفة، في الوصول إلى الخدمات والاستحقاقات القائمة على الحقوق حيث يتم إصدار معظم الوثائق الثبوتية وتجديدها في المكاتب المحلية بناءً على نظام يتضمن إرسال السجلات نفسها باليد إلى المكتب المركزي للمسح الضوئي والأرشفة. منذ عام 2013، تتولى الإدارة العراقية رقمنة نظام التسجيل المدني، على الرغم من صعوبة قياس تقدّمها بهذا العمل وتوقفه بسبب الصراع مع داعش وما تلاه.[18]

أولاً. الوثائق الثبوتية الأساسية والرئيسية

الاعتراف الأساسي بالفرد هو شهادة الميلاد الصادرة لتسجيل التاريخ والوقت والمكان الذي ولد فيه الفرد. سيتم استكمال هذه الوثيقة في مرحلة لاحقة من العمر بوثائق أساسية أخرى، مثل عقود الزواج وشهادة الوفاة. الأغراض الأساسية لهذه الوثائق الأساسية هي إثبات الهوية القانونية أو الاعتراف بها وتساعد في عملية الحصول على شهادات مُعترف بها من قِبل الحكومة. تتضمن هذه الوثائق المدنية الأساسية التي لا تقدر بثمن ما يلي:

- هوية الأحوال المدنية
- شهادة الجنسية العراقية
- البطاقة التموينية
- بطاقة السكن
- البطاقة الوطنية الموحّدة

يمكن أن تختلف إجراءات الحصول على الوثائق الثبوتية، والمعلومات المتعلقة بسير العملية ليست متاحة دائمًا لعامة الشعب. يُقدم الجزء التالي معلومات حول بعض أهم الوثائق الثبوتية الأساسية والرئيسية في العراق، بالإضافة إلى عمليات التقديم التي تمكَّن باحثونا من تحديدها. وعلى الرغم من التشريعات القائمة التي تنظم الوثائق الثبوتية، فإن التقدم بطلب للحصول على الوثائق الثبوتية والحصول عليها يتم التحكم فيه بشكل مُخصَّص من قِبل الدوائر في المحافظات. وبسبب التنفيذ غير المتسق للإجراءات في جميع أنحاء البلاد، قد يتم تطبيق هذه العمليات بشكل مختلف من محافظة إلى أخرى.

أ) هوية الأحوال المدنية

اعتبارًا من كانون الأول 2023، تجري عملية استبدال هوية الأحوال المدنية بالبطاقة الوطنية الموحدة، حيث تم بالفعل استبدال 70٪ منها.[19] لقد كانت هوية الأحوال المدنية على مدى عقود من الزمن واحدة من أهم الوثائق الرسمية في العراق. كانت تعمل في الماضي باعتبارها الهوية الرئيسية للمواطنين، كانت مطلوبة للحصول على الخدمات الأساسية مثل نظام توزيع المواد التموينية، الرعاية الصحية، التعليم، والإسكان. كما كانت ضرورية للعمل في القطاع الرسمي وللحصول على وثائق ثبوتية أخرى، بما في ذلك جوازات السفر.[20] تحتوي هوية الأحوال المدنية على بيانات شخصية مهمّة عن حاملها، بما في ذلك اسمه أو اسمها، الجنس، الحالة الاجتماعية، الدين، اسم أبوه/ أبوها، اسم أمه/ أمها، واسم جده/جدها من الأب والأم.

بطاقة تعريف رسمية عراقية

بطاقة تعريف رسمية عراقية

بطاقة تعريف رسمية عراقية

إن هذه الهوية بحاجة إلى تجديد فيما يتعلق بالتغيرات في الحالة الاجتماعية والسكن. تصدر هوية الأحوال المدنية عن طريق دوائر الأحوال المدنية (التابعة للمديرية العامة للجنسية بوزارة الداخلية)، ولا يمكن الحصول على الهوية أو تجديدها إلا في المكتب المحلي في المنطقة التي تم فيها تسجيل مُقدِّم الطلب عند دفع الرسوم وتقديم المستمسكات التكميلية بما في ذلك استمارة طلب موقعة من رب الأسرة، شهادة الولادة، وبطاقة الأحوال المدنية للأب أو الجد.[21] في حالة عدم امتلاك مقدم الطلب هوية أحوال مدنية جديدة أو هويات أحوال مدنية منتهية الصلاحية، إن تقديم الطلب للحصول على البطاقة الوطنية الموحدة يتطلّب تأييد سكن، وكتاب يحتوي على معلومات شخصية موقعة من مدير الناحية والمختار. اعتبارًا من أيار 2023، توقفت الحكومة العراقية عن إصدار هويات الأحوال المدنية. ومع ذلك، في المناطق التي لم يتم فيها إطلاق البطاقة الوطنية الموحدة بعد، يُترك العراقيون بدون بطاقات هوية أو القدرة على الوصول إلى الخدمات والوثائق الأخرى، مثل بطاقة السكن والبطاقة التموينية.

ب) شهادة الجنسية العراقية

كما هو الحال مع هوية الأحوال المدنية، فإن شهادة الجنسية العراقية في طور الاستبدال بالبطاقة الوطنية الموحدة. ومع ذلك، لا تزال واحدة من أهم الوثائق الثبوتية في العراق حيث إنها مطلوبة للحصول على العديد من الخدمات الأساسية وعلى وثائق أساسية أخرى، بما في ذلك البطاقة الوطنية الموحدة نفسها.[22] إن شهادة الجنسية العراقية، كما يشير اسمها، هي لإثبات الجنسية العراقية. وتحتوي أيضًا على معلومات شخصية أخرى عن حامل الشهادة، بما في ذلك ديانته أو ديانتها، بصمة الإبهام، وأسماء وأماكن ولادة أبويه أو أبويها. تصدر شهادات الجنسية من المديرية العامة للجنسية في بغداد أو مكاتبها في مراكز المحافظات. يجب على المتقدمين الحضور شخصيًا مع المستمسكات بما في ذلك هوية الأحوال المدنية الخاصة بهم، وشهادة جنسية والدهم، بطاقة السكن، والبطاقة التموينية.[23]

ت) بطاقة السكن

إن بطاقة السكن هي وثيقة ثبوتية عراقية رسمية أخرى. تصدر للأُسَر باسم رب الأسرة وتحدِّد محل إقامتهم. من أجل الحصول على بطاقة السكن، يجب على رب الأسرة هو/ هي مراجعة مكتب المعلومات المركزي المحلي مع الوثائق التالية: كتاب من المختار، موقَّع من قبل شاهدين ومختوم من مكتب رئيس المجلس البلدي، يؤكد مكان إقامة الأسرة؛ صورة ملونة حديثة، شهادة الجنسية العراقية، عقد الزواج (في مناطق مُعيّنة من العراق) وهويات الأحوال المدنية لكل فرد من أفراد

الأسرة. وبمجرد تقديم الطلب، على رب الأسرة تقديم هذه المستمسكات وكتاب مختوم من مكتب المعلومات المركزي إلى مكتب المعلومات في مركز الشرطة في محل إقامة الأسرة، حيث يجب عليهم دفع الرسوم لاستلام بطاقة السكن. على ربة الأسرة التي تتقدم بطلب للحصول على بطاقة السكن باسمها تقديم المستمسكات المذكورة أعلاه بالإضافة إلى شهادة وفاة زوجها أو قرار طلاق من المحكمة.[24]

ث) البطاقة الوطنية الموحَّدة

غالبًا ما يخضع إصدار الوثائق الرسمية في العراق للتوجيهات والأنظمة الخاصة التي لا تتوفر بسهولة لعامة الشعب. ولتصحيح هذا الغموض الإجرائي جزئيًا، أصدرت الحكومة العراقية قانون البطاقة الوطنية رقم 3 لسنة 2016 لاستحداث وثيقة جديدة تسمى البطاقة الوطنية أو البطاقة الوطنية الموحدة. هذه البطاقة الجديدة صالحة لمدة 10 سنوات وتحتوي على رُقاقة RFID مُدمَجة وبيانات شخصية بما في ذلك صورة حاملها، رقم تعريف، الاسم، فصيلة الدم، وأسماء والده/ والدها، أمه/أمها، وجده/ جدها. من المفترض أن تحل محل شهادة الجنسية العراقية وهوية الأحوال المدنية.[25] ومع ذلك، لا تزال هذه الوثائق تُعتبَر شروط مُسبقة للحصول على العديد من الخدمات الأساسية والوثائق الثبوتية الأخرى، بما في ذلك البطاقة الوطنية الموحدة نفسها.[26] ومن أجل الحصول على البطاقة الجديدة، يجب على المتقدمين حجز موعد إلكترونيًا، ملئ الاستمارة عبر الإنترنت، ثم الذهاب شخصيًا إلى دائرة الأحوال المدنية لختم طلبهم، والحصول على بصمة الأصبع، ودفع الرسوم. وعلى المتزوجين حديثا تقديم عقد الزواج وكتاب تحويل التسجيل إذا كان الزوجان مسجلين في أماكن مختلفة قبل الزواج.[27]

ج) البطاقة التموينية

إن نظام توزيع المواد التموينية PDS أو البطاقة التموينية تتحكّم في الوصول أحد الشروط الأساسية لشبكة الضمان الاجتماعي في العراق، حيث تُقدِّم البطاقة التموينية معونات غذائية شهرية، بما في ذلك الدقيق، الأرز، السكر، زيت الطهي، وحليب الأطفال للأُسَر العراقية المستوفية الشروط.[28] تقوم وزارة التجارة بصرف البطاقات من خلال فروعها المحلية، من خلال مراكز تجهيز الحصص التموينية. وللحصول على البطاقة التموينية، على رب الأسرة تقديم طلب، مرفق ببطاقة السكن والبطاقات الوطنية الموحدة أو هويات الأحوال المدنية لجميع أفراد الأسرة. تحتاج بطاقات التموين إلى التحديث لتعكس التغييرات في السكن وتكوين الأسرة، بما في ذلك الوفيات، الزواج، الطلاق، وولادة الأطفال.[29] حاليًا، يتم رقمنة بطاقات التموين – اعتبارًا من حزيران 2023، وقد اكتملت العملية في محافظة النجف وهي جارية في محافظات

بطاقة تعريف رسمية عراقية

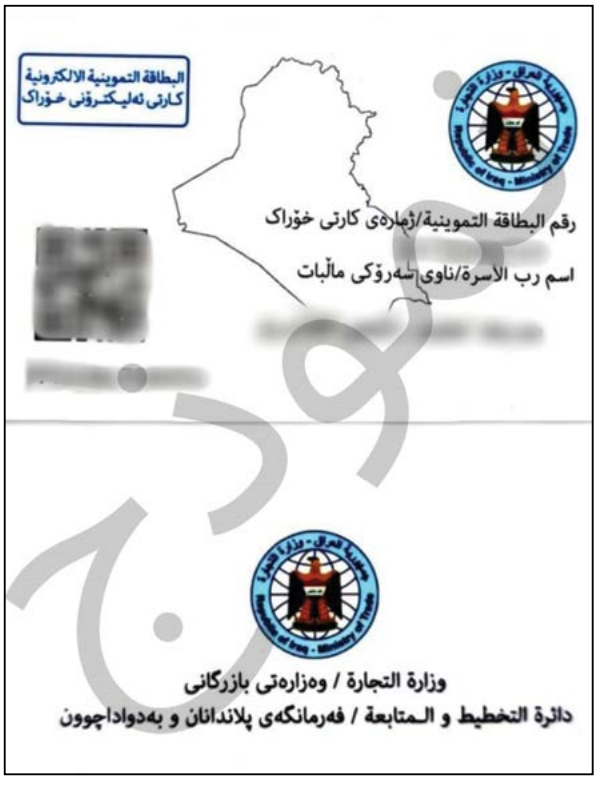

بطاقة تعريف رسمية عراقية

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية
محكمة الاحوال الشخصية في بغداد الجديدة

رقم السجل:
العدد:
التاريخ: / /

عقد زواج

انى قاضي محكمة الاحوال الشخصية في بغداد الجديدة السيد سجلت ماهو
أت :-

حضر كل من انسيد والآنسة
والمؤيدة سلامتهما من الامراض بالتقريرين الطبيين المقدمين وبعد التثبيت من هويتهما ووقع الايجاب والقبول منهما فقد تم عقد الزواج بينهما على مهر معجله ( ) مقبوض ومؤجله ( ) باق بذمة الزوج اقرب الاجلين
وعليه تم العقد وسجل في / /

القاضـــي

بيانات تعريفية

الـزوج	الـزوجة
رقم البطاقة الوطنية:	رقم البطاقة الوطنية:
رقم السجل :	رقم السجل :
رقم الصحيفة :	رقم الصحيفة :
جهة الاصدار:	جهة الاصدار:
محل الولادة:	محل الولادة:
تاريخ الولادة:	تاريخ الولادة:
الحالة الزوجية:	الحالة الزوجية:

بطاقة تعريف رسمية عراقية

الجمهورية العراقية
وزارة الصحة
قسم الاحصاء الصحي والحياتي

شـــهادة ولادة

رقم الشهادة: ٨٦١٧٢٤
تاريخ التنظيم: / / ١٩

بطاقة تعريف رسمية عراقية

المثنى، كركوك، دهوك، ومن المقرر أن تكون بغداد والبصرة هما التاليتين.[30] ونظرًا لأن البطاقة التموينية تحتوي على بيانات شخصية، فإنها تُستخدم على نطاق واسع كبطاقة تعريف وكذلك كبطاقة تموينية.

ح) عقد زواج

عقد الزواج هو وثيقة مدنية مهمة، خاصة بالنسبة للمرأة العراقية. غالبًا ما يكون هذا العقد مطلوبًا، سواء في المعاملات الرسمية أو للحصول على الخدمات العامة والحقوق والوثائق الأساسية الأخرى. وفقا لقانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، يجب تسجيل الزواج في محكمة الأحوال الشخصية ليتم الاعتراف به قانونيا في العراق وعلى الزوجين الذهاب إلى المحكمة والمثول أمام قاضي الأحوال الشخصية وتقديم إقرار موقَّع من المختار أو اثنين من المواطنين المحليين المعروفين في المنطقة، يُثبِّت هويتهم، مقدار المهر، وعدم وجود أي عوائق قانونية أمام ارتباطهم. كما يجب عليهم تقديم تقرير طبي يؤكد أن طرفي عقد الزواج يتمتعان بصحة جيدة وخاليان من الأمراض السارية. يقوم القاضي بعد ذلك بتسجيل الزواج وإصدار عقد الزواج.

خ) شهادة الولادة

تصدر شهادة الولادة بموجب قانون تسجيل الولادات والوفيات رقم 148 لسنة 1971. تحتوي على بيانات شخصية عن صاحبها، بما في ذلك الاسم، الجنس، تاريخ ومكان الولادة، الدين، وأسماء الوالدين.[31] وللحصول على شهادة ولادة رسمية، على والدَي الطفل تسجيل الولادة ويتم ذلك بإحدى الطريقتين، وحسب الظروف. إذا وُلد الطفل في عيادة أو مستشفى، يقوم الطبيب أو القابلة بإصدار شهادة الولادة. يجب على الوالدَين بعد ذلك تصديق شهادة الولادة في مديرية الصحة وتقديمه إلى دائرة الأحوال المدنية في غضون 15 يومًا من الولادة. إذا ولِد الطفل خارج المستشفى، أو في أي وضع آخر يتعذر فيه إصدار شهادة ولادة من قبل أخصائي طبي مرخَّص، يجب على الوالدين تقديم «حجة الولادة» إلى دائرة الأحوال المدنية في غضون 30 يومًا. وللحصول على «حجة الولادة»، يجب على الوالدين دفع الرسوم وتقديم الوثائق المطلوبة إلى قاضي محكمة الأحوال الشخصية، بما في ذلك هويات الأحوال المدنية أو البطاقات الوطنية الموحدة، عقد الزواج، بطاقة السكن، صورة قيد الأسرة، وتقدير لعُمر الطفل من قبل لجنة طبية متخصصة.[32] وأخيرًا، أصدرت وزارة الصحة تعليمات تنص على أنه لا ينبغي تزويد الوالدين بنسخ من شهادات الولادة الأصلية، حيث تنص سياسة وزارة الصحة على إرسال شهادة الولادة عن طريق البريد الرسمي فقط، مما يؤدي إلى إطالة أمد العملية الشاقة للعراقيين الذين يسعون للحصول على شهادة الولادة من أجل إعادة إنشاء سجل وثائقهم الثبوتية.

د) شهادة الوفاة

إن شهادة الوفاة الرسمية تُمكّن أفراد الأسرة الباقين على قيد الحياة من الحصول إلى الخدمات والحقوق المهمة، بما في ذلك المعاشات التقاعدية، الميراث، والتأمين على الحياة. تحتوي شهادة الوفاة على بيانات شخصية عن المتوفى، بالإضافة إلى سبب الوفاة، موقع ووقت الوفاة.[33] يتم إصدار شهادة الوفاة تلقائيًا من قبل مستشفى أو مركز صحي معتمد عند وفاة شخص ما، ويتم تقديم شهادة الوفاة إلى مكتب الولادات والوفيات في غضون 10 أيام ليتم تسجيلها. بعد ذلك يتم تسليم نسخة لأفراد الأسرة من الدرجة الأولى للمتوفى، بينما يتم إرسال النسخة الأصلية بالبريد إلى دائرة الأحوال المدنية في المنطقة التي كان يقيم فيها.

إذا ما توفي شخص ما أو اختفى في ظل ظروف لا يستطيع فيها أخصائي طبي تاكيد الوفاة وإصدار شهادة وفاة، فيجوز لورثته أو ورثتها الحصول على مستمسك «حجة الوفاة». وللقيام بذلك، يجب عليهم ملء استمارة في محكمة الأحوال الشخصية واعتمادها من قِبل نائب المحافظ في القضاء، و(قائم مقام) المدينة لتأكيد مكان الوفاة. هذا النموذج، مصحوبًا بشهادة شاهدين بالإضافة إلى كتاب من مكتب الولادات والوفيات يشهد بأن الوفاة لم يتم تسجيلها سابقا، يجب أن ترسل الى مركز الشرطة، وتقديمها إلى محكمة التحقيق، والتي ستقوم بإصدار «حجة الوفاة». كما هو الحال مع شهادة الوفاة التي تصدر في المستشفى، يتم إرسال حجة الوفاة إلى مكتب الولادات والوفيات ليتم تسجيلها ثم إلى دائرة الأحوال المدنية في المنطقة التي كان المتوفي يقيم فيها.[34]

ثانيًا. لماذا يحتاج العراقيون إلى الوثائق الثبوتية

في العراق، يتم التحكُّم في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، التعليم، والرعاية الاجتماعية بواسطة مجموعة من الوثائق الصادرة عن الحكومة، بما في ذلك البطاقة الموحدة، هوية الأحوال المدنية، شهادة الجنسية العراقية، البطاقة التموينية، وبطاقة السكن.[35] وبدون هذه الوثائق، يكون النازحون والعائدون في العراق مقيدين في قدرتهم على الحصول على الخدمات الرئيسية وممارسة حقوقهم الأساسية.

إنهم معرّضون بشكل متزايد لخطر الاعتقال أو الاحتجاز القسري عند نقاط التفتيش، وتقييد حرية التنقُّل. علاوة على ذلك، بما أن حيازة وثيقة ثبوتية أو هوية واحدة غالبًا ما تكون شرطًا مُسبقًا لإصدار أو تجديد وثيقة أخرى، فإن فقدان

شهادة وفـــــاة

بطاقة تعريف رسمية عراقية

الوثائق الثبوتية يُمثل مشكلة تتفاقم يوم بعد يوم حيث يمكن أن يكون تأثير فقدان الوثائق الثبوتية شديدًا وطويل الأمد على حياة العراقيين.[36]

أ) الجنسية/ المواطنة

«الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي أساس مواطنته»

المادة 18(1)، دستور العراق، 2005

إن الحق في الهوية والجنسية منصوص عليه في المواثيق الدولية والقانون العراقي. تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، التي وقّع عليها العراق، على أنه «يُسجَّل الطفل بعد ولادته فورًا ويكون له الحق منذ ولادته في اسم، [و] الحق في اكتساب جنسية.»[37] يكفل دستور العراق لكل عراقي حق المواطنة التي هي أساس الجنسية. علاوة على ذلك، ينص قانون الجنسية العراقية رقم 26 لعام 2006، على أن أي شخص يولد لأب عراقي أو لأم عراقية، وأي طفل عُثِر عليه في العراق أو ولِد في العراق من أبوَين مجهولَين، يعتبر عراقيا.[38] ومع ذلك، بدون وثائق ثبوتية صالحة، لا يمكن للعراقيين إثبات جنسيتهم. العراقيون الذين لا يحملون وثائق ثبوتية، ولا سيما الأطفال الذين لم تصدر لهم شهادات ولادة أو هويات، معرضون لخطر انعدام الجنسية.

ب) الرعاية الصحية

«لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية»

المادة 31 من دستور العراق، 2005

على الرغم من أن الرعاية الصحية حق مكفول بموجب الدستور العراقي، فإن النازحين والعائدين الذين فقدوا

وثائقهم الثبوتية كثيرًا ما يُحرمون من الحصول على الخدمات الطبية.[39] وفي دراسة أجراها المجلس النرويجي للاجئين، وجِد أن ما يقرب من ربع المشاركين في البحث الذين يفتقرون إلى الوثائق الثبوتية في الأنبار، نينوى، وصلاح الدين قد حُرموا من حقهم في الحصول على الرعاية الصحية. وقد أفاد المشاركون في الاستطلاع أن هوية الأحوال المدنية كانت مطلوبة في العمليات الجراحية وإجراءات المستشفى العامة، بما في ذلك الولادة. لقد أنجبت امرأة من الموصل في المنزل دون مساعدة طبيب أو قابلة بعد أن تم إبعادها من مستشفيين مختلفين لأنها لا تملك هوية الأحوال المدنية أو عقد الزواج.[40] يمكن أن يواجه العائدون والنازحين في الداخل الذين يفتقرون إلى الوثائق الثبوتية أيضًا صعوبات في الحصول على الرعاية الوقائية. على سبيل المثال، يتطلب التسجيل للحصول على لقاح Covid-19 إما جواز السفر، شهادة الجنسية العراقية، أو هوية الأحوال المدنية.[41]

ت) التعليم

« (1) التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية. (2) التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله»

المادة 34 من دستور العراق، 2005

يضمن الدستور العراقي أيضًا الحق في التعليم وكذلك التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني. ومع ذلك، يواجه الأطفال العراقيون الذين لا يحملون وثائق ثبوتية صعوبات في الوصول إلى نظام التعليم الرسمي، حيث لا يتمكن الكثير منهم من الالتحاق بالمدارس في مخيمات النازحين في الداخل أو المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش سابقا. يتعرض الأطفال الذين يتمكنون من الالتحاق بالمدارس من دون وثائق ثبوتية لخطر الطرد أو الحرمان من فرصة أداء الامتحانات والحصول على الدرجات النهائية والتقدم إلى الصف التالي إذا لم يُقدِّموا الوثائق قبل نهاية العام.[42]

ث) الرعاية الاجتماعية

كما أشرنا سابقا، إن الحصول على البطاقة التموينية يُعتبر عنصرًا أساسيًا في شبكة الضمان الاجتماعي العراقية. باستخدام البطاقة التموينية، يحق لكل عراقي ليس موظفًا حكوميًا ويتقاضى أقل من مليون دينار عراقي شهريًا الحصول على حصص تموينية شهرية، بما في ذلك الدقيق، الأرز، البقوليات، وزيوت الطبخ. يتم التحكم في الوصول إلى هذه المنافع بواسطة البطاقة التموينية المخصصة لرب الأسرة. فإن هوية الأحوال المدنية وبطاقة السكن مطلوبَين للحصول على البطاقة التموينية ويجب تحديث البطاقة التموينية لتعكس التغيرات في الأسرة، بما في ذلك الزيجات، الوفيات، وولادة الأطفال، والتي تتطلب جميعها وثائق ثبوتية. يمكن أن يُحرم النازحون والعائدون الذين يفتقرون إلى الوثائق المطلوبة من الحصول على البطاقة التموينية والمنافع المرتبطة بها. وقد يُطلب من النازحين العراقيين أيضًا العودة إلى مناطقهم الأصلية لاستلام البطاقات التموينية، وهو أمر غالبًا ما يستحيل عليهم القيام به.[43]

ج) التوظيف

« ليس لدي أي أوراق ثبوتية. أولاً، استغرق الأمر وقتًا طويلاً للعثور على وظيفة في مطعم. عملت لساعات طويلة بدون عقد لإعالة أسرتي وأحيانًا لم أحصل على الأجر لعدة أشهر. ولكن هذه هي الحقيقة التي يجب أن أقبلها. حاولت الحصول على الوثائق الثبوتية، لكن لم يتمكن أحد من مساعدتي، لا منظمة غير حكومية، ولا أحد ثاني وبالتالي استسلمت لأن التكاليف الإضافية كانت باهظة للغاية بالنسبة لي».

– «بيان»، نازحة في الداخل تبلغ من العمر 27 عامًا في محافظة أربيل (في مقابلة داخل مخيم، 26 أيار 2022.

يواجه النازحون والعائدون الذين فقدوا وثائقهم الثبوتية فرص عمل محدودة للغاية في القطاع الرسمي. خلال البحث الميداني الذي تم إجراؤه لهذا التقرير، أفاد أشخاص تمت مقابلتهم أن البطاقة الوطنية الموحدة وبطاقة السكن هما الوثيقتان المطلوبتان في أغلب الأحيان للتوظيف الرسمي. كما إن العديد من النازحين والعائدين الذين فقدوا وثائقهم الثبوتية عاطلون عن العمل أو يؤدون أعمالاً يومية في القطاع الخاص مقابل أجور زهيدة.[44]

ح) حرية التنقل

على الرغم من أن حرية التنقل هو حق يكفله الدستور العراقي، إلا أن العديد من النازحين في داخل العراق الذين فقدوا وثائقهم غير قادرين على التمتع بهذا الحق. عادةً ما يُطلب مجموعة من الوثائق الثبوتية وتصاريح أمنية مصدّقة للمرور عبر نقاط التفتيش في المناطق التي كانت داعش تسيطر عليها سابقًا. ويتعرض النازحون لخطر الاعتقال أو الاحتجاز إذا حاولوا عبور نقاط التفتيش من دون هذه الوثائق.[45]

وحتى عندما يكون لدى النازحين وثائق ثبوتية، يتم تقييد تحركاتهم. بدون الوثائق الثبوتية يواجه النازحون في الداخل نفس المشاكل التي يمرون بها عند عبور نقاط التفتيش الحكومية مثل العراقيين الذين لا يحملون هويات تعريفية. تتعارض هذه القيود المفروضة على التنقل مع القدرة على السفر للعمل والحصول على الرعاية الصحية، زيارة الأسرة، والحصول على أي وثائق أساسية مفقودة. بالنسبة للعراقيين الذين يحتاجون إلى السفر إلى بغداد لإجراء اختبارات الحمض النووي كجزء من إجراءات الوثائق الثبوتية، تضيف قيود السفر تعقيدًا آخر في محاولاتهم لإعادة الاندماج في المجتمع العراقي.

خ) الحقوق الخاصة بالسكن، الأراضي، والعقارات

يواجه النازحون والعائدون الذين فقدوا الوثائق الثبوتية عقبات كبيرة في الحصول على حقوق السكن، الأراضي، والعقارات. فبدون وثائق ثبوتية صالحة، من الصعب للغاية تأمين عقد إيجار رسمي.[46] كما يواجه النازحون في الداخل والعائدون الذين يفتقرون إلى الوثائق الثبوتية الأساسية أيضًا مشكلة في شراء العقارات، إثبات الحقوق العقارية والميراث، والمطالبة بالتعويض عن العقارات التي تضررت أو دُمِّرت أثناء الصراع مع داعش.[47] إن النازحين في الداخل الذين يفتقرون إلى الوثائق الثبوتية قد أفادوا أيضًا عن مخاوف كبيرة بشأن الإخلاء، حيث إن ما يقرب من نصف النازحين في الداخل الذين شملهم الاستطلاع الذي أجرته المنظمة الدولية للهجرة يخشون الطرد من مساكنهم الحالية.[48] وتشمل العوامل التي تساهم في هذه المخاوف نقص الأموال اللازمة لدفع الإيجار، طلبات الإخلاء من قِبل السلطات الحكومية، عدم وجود عقود إيجار سليمة، وطلبات الإخلاء المفاجئة من قِبل أصحاب الأراضي.[49]

تفكيك مخيم النازحين في الحبانية بمحافظة الأنبار تشرين الثاني 2020

ثالثا. التزامات العراق القانونية الخاصة بإصدار المستمسكات

نظرًا لتكرارها في العديد من المعاهدات، الصكوك، والاتفاقيات، فإن الحقوق الخاصّة بالتسجيل الفوري للولادات، الهويات، والجنسية، هي جزء من **القانون الدولي العُرفي**. إن المبدأ القائل بأنه «لكل فرد في كل مكان الحق في الاعتراف به كشخص أمام القانون» قد تم إدراجه في **الإعلان العالمي لحقوق** الإنسان لسنة 1948.[50] وفي سنة 1959، نص **إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل** على أنه «للطفل فور ولادته الحق في اسم واكتساب جنسية».[51] وبعد سبع سنوات، تضمن **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** (ICCPR) لسنة 1966 أيضًا أنه لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يُعترف له بالشخصية القانونية (المادة 16) والحق في التسجيل فور الولادة (المادة 24).[52] وتنص معاهدة حقوق الإنسان التي تم التصديق عليها على نطاق واسع في التاريخ، وهي **اتفاقية حقوق الطفل** لعام 1989 ، التي وقع عليها العراق عام 1994، على أنه «يُسجَّل الطفل بعد ولادته فورًا ويكون له الحق منذ ولادته في اسم»، [و] الحق في اكتساب جنسية».[53] تؤكد لجنة حقوق الطفل أن جميع مواد الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية «تنطبق في جميع الأوقات و لا توجد أحكام تسمح بعدم التقيُّد بأحكامها أثناء حالات الطوارئ.[54]

تنص المعاهدات والبروتوكولات الدولية الأخرى على التزام الدولة بتعزيز هذه الحقوق، حتى في أوقات الحرب والنزوح داخل البلد. تضع الاتفاقية المتعلقة بوضع **الأشخاص عديمي الجنسية لسنة** 1954 تعريفًا بخصوص «الأشخاص عديمي الجنسية» وتنص على معايير دنيا للمعاملة.[55] تحدِّد **اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية** لسنة 1961 قواعد

منح الجنسية وعدم سحبها. وتُشكّل هذه المعاهدات التكميلية أساس الإطار القانوني الدولي للقضاء على حالات انعدام الجنسية.[56] وعلى الرغم من أن العراق لم يصادق عليها بعد، إلا أن أحكامها تنبع من الحق في الجنسية المكفول في المعاهدات الأخرى التي وقع عليها العراق.

تُلزم **اتفاقيات جنيف** جميع الأطراف في الصراع، بما في ذلك سلطات المتمردين، بإصدار وثائق لجميع الأطفال الخاضعين لسيطرتها.[57] تنص **اتفاقية حقوق الطفل** على أن «تضمن الدول الأطراف تنفيذ [الحق في تسجيل المواليد والجنسية] وفقًا لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة في هذا المجال، ولا سيما عندما يكون الطفل عديم الجنسية».[58] تنص **مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح في الداخل** ، التي تم تبنّيها في عام 1998، على أنه « تقع على عاتق السلطات الوطنية، في المقام الأول وفي نطاق ولايتها، واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخليًا.» وأن «تُصدر السلطات المعنية [للأشخاص النازحين في الداخل] كل ما يلزم من الوثائق للتمتع بحقوقهم القانونية وممارستها، ومن ضمن هذه الوثائق جوازات السفر ووثائق الهوية الشخصية وشهادات الميلاد وعقود الزواج. وبوجه خاص، تُيسِّر السلطات مسألة إصدار وثائق جديدة أو تعويض الوثائق المفقودة بسبب النزوح، دون فرض شروط غير معقولة، كاشتراط عودة الشخص لمحل إقامته السابق للحصول على هذه الوثائق أو وثائق أخرى مطلوبة.»[59]

إن قوانين ودستور العراق تضمن حقوق الجنسية وتدعم بشكل غير مباشر التزامات الدولة بإصدار الوثائق الثبوتية.

تنص المادة 18 من **الدستور** على أن «الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي أساس مواطنته»، و «يُعدُّ عراقيًا كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية»، وبأنه «يحظر إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لأيِ سببٍ من الأسباب».[60] إلا أن مبدأ المساواة في منح الجنسية فيما يتعلق بحقوق الأم لا ينطبق إلا عندما يولد الطفل داخل العراق. بالنسبة للأطفال المولودين لأمهات عراقيات خارج العراق، فإن مبدأ المساواة في منح الجنسية بموجب القانون لا ينطبق.[61]

ينص **قانون الجنسية العراقية** رقم 26 لعام 2006، على أن «يعتبر الشخص عراقيًا» إذا كان هو أو هي «مولود لأب عراقي أو لأم عراقية»، و «مَن ولِد في العراق من أبوين مجهولين» «يعتبر مولودًا فيه ما لم يقدم دليل يثبت خلاف ذلك».[62]

إن البند الذي ينص على أن الأمهات العراقيات يمكنهن منح **الجنسية يتماشى مع الميثاق العربي لحقوق الإنسان** لسنة 2004، حول حقوق الإنسان الذي صادق عليه العراق في عام 2013، والذي يطالب الأعضاء «باتخاذ مثل هذه الإجراءات، حسبما تراه مناسبًا، وفقًا لقوانينها المحلية الخاصة بالجنسية، للسماح للطفل باكتساب جنسية الأم، مع المراعاة الواجبة في جميع الأحوال لمصالح الطفل الفضلى».[63] مع ذلك، من الناحية العملية، ليس من السهل تطبيق هذا الحق الدستوري.[64]

4. عراقيون لا يمتلكون وثائق ثبوتية

على الرغم من الجهود والتقدم الذي أحرزته الحكومة العراقية إلى جانب المساعدة الدولية، لا يزال هناك ألاف العراقيين يفتقرون إلى وثيقة ثبوتية أساسية واحدة على الأقل. هناك بعض الشرائح السكانية الذين يفتقدون المستمسكات بأعداد كبيرة نسبيًا ويواجهون عقبات صعبة للغاية في الحصول عليها ويشملون: النازحون والعائدون؛ النساء والأطفال؛ الأشخاص الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش؛ والايزيديون. هناك فئات أخرى فقدت الوثائق الثبوتية وتواجه أيضًا تحديات كبيرة في الوصول إليها، بضمنهم أقليات عِرقية عراقية كالبدون، الغجر، والكورد الفيليين؛ وأقليات دينية مثل البهائيين. على الرغم من أن هذه الفئات خارج نطاق هذا التقرير، إلا أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال فهم عدم إدراجهم على أنه تقليل من شدَّة احتياجاتهم وأهمية إيجاد حلول عاجلة لأزمة عدم امتلاكهم للوثائق الثبوتية أيضًا.

أولاً. النازحون داخل العراق والعائدون

تم إجبار أكثر من 6 ملايين عراقي على ترك ديارهم خلال الصراع مع داعش.[65] جاء معظمهم من نينوى، الأنبار، وصلاح الدين ذات الأغلبية السنية، بينما جاءت أعداد أقل من محافظات كركوك وديالى المختلطة عرقيًا ودينيًا. ونزح آخرون من البصرة ومناطق في جنوب العراق بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي أعقبت الصراع مع تنظيم داعش.[66]

اعتبارًا من نيسان 2023، عاد ما يقرب من 4,853,784 فردًا (يضمّون 805,964 أسرة) إلى مناطقهم الأصلية. في الآونة الأخيرة شهدت مناطق الموصل، سنجار، والبعاج في محافظة نينوى أعلى نسبة في عدد الأسر العائدة. إن هذه العودة مدفوعة بعوامل من بينها الرغبة في لم شمل أفراد الأسرة؛ تحسين الظروف المعيشية والخدمات المتاحة في مناطق السكن الأصلية؛ المساعدة على العودة؛ إغلاق مخيم النازحين «جدعة 5» في محافظة نينوى ومخيمات أخرى؛ ونقص الموارد المالية لدفع الإيجار في مناطق النزوح مثل شرق وغرب الموصل. وفي حين أن معظم العائدين (96٪) قد عادوا إلى مساكنهم الأصلية، يعيش حوالي 4٪ في أماكن إيواء حرجة، بما في ذلك منازل غير آمنة ومتضررة، منشآت مؤقتة، بنايات غير مكتملة أو مهجورة، ومبانٍ عامة.[67]

وعلى الرغم من أن غالبية العراقيين الذين فروا من تنظيم داعش قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، إلا أن هناك 1,157,115 فردًا آخر (يضمّون 198,653 أسرة) لا يزالون نازحين داخل العراق حتى نيسان 2023. هؤلاء لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم لأسباب متنوعة، بما في ذلك نقص الخدمات وفرص العمل في مناطقهم الأصلية؛ مخاوف تتعلق بالسلامة، تدمير ممتلكاتهم؛ والقيود المفروضة على التنقُّل من قِبل قوات الحشد الشعبي وقوات الأمن العراقية وقوات الأمن الإقليمية الكوردية. إن أكثر من نصف النازحين المتبقين (56٪) ينحدرون من محافظة نينوى، لا سيما مناطق الموصل، سنجار، البعاج، وتلعفر. وهناك 22٪ آخرون يأتون من محافظتي الأنبار وصلاح الدين. تعيش أكبر تجمعات للنازحين حاليًا في محافظة نينوى ومحافظات دهوك، أربيل، والسليمانية في إقليم كوردستان العراق ذو الحكم الذاتي. يعيش حوالي 76٪ من هؤلاء النازحين في أماكن إيواء حرجة، بينما يعيش 15٪ في مخيمات. كما أن هناك 9٪ آخرون يعيشون في أماكن إيواء حرجة، لا سيما في مناطق سُمّيل وكركوك.[68]

وفقًا لتقييم احتياجات المجموعات المتعددة (MCNA) التاسع الصادر في أيلول 2021، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 1.1 مليون نازح وعائد يفتقدون على الأقل هوية أو وثيقة أساسية.[70] ووفقًا لتقييم احتياجات المجموعات المتعددة (MCNA) العاشر الصادر سنة 2022، انخفض هذا الرقم إلى 433,000 فردًا.[71] من المُشجِّع أن العديد من النازحين والعائدين تمكنوا من الحصول على الوثائق الثبوتية منذ عام 2021. مع ذلك، ومع وجود ألاف الأشخاص الذين لا يزالون يفتقرون إلى وثيقة ثبوتية واحدة على الأقل، فإن المشكلة بعيدة عن الحل.

مخيم دهوك للنازحين

ثانيًا. النساء

تواجه النساء العراقيات في كثير من الأحيان تحديات غير متناسبة في سبيل الحصول على الوثائق الثبوتية مقارنة بالرجال العراقيين. وفقا لتقرير تقييم الاحتياجات القانونية الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، اتفق ما يقرب من 70٪ من المشاركين في البحث على أن النساء يواجهن عقبات أكبر من الرجال عندما يتعلق الأمر بالحصول على الوثائق الثبوتية وحقوق السكن والأرض والعقارات.[72] وقد وجد نفس التقييم أن العوائق الرئيسية التي تحول دون قدرة المرأة على الوصول إلى الوثائق والسكن والعقارات هي نقص المعلومات، وصعوبة الوصول إلى المكاتب الحكومية ذات الصلة، والتصورات الخاطئة عن حقوقها في الميراث، والاعتقاد بأن وجود الرجل مطلوب عند التعامل التجاري والتصورات المتعلقة بالمحاباة تجاه الرجال.[73]

يتم إصدار العديد من الوثائق الثبوتية العراقية المهمة، بما في ذلك البطاقة التموينية وبطاقة السكن بإسم رب الأسرة. إن النساء المعيلات لأسرهن – النساء الأرامل، المهجورات، أو المطلقات – اللواتي يتقدمن بطلب للحصول على المستمسكات

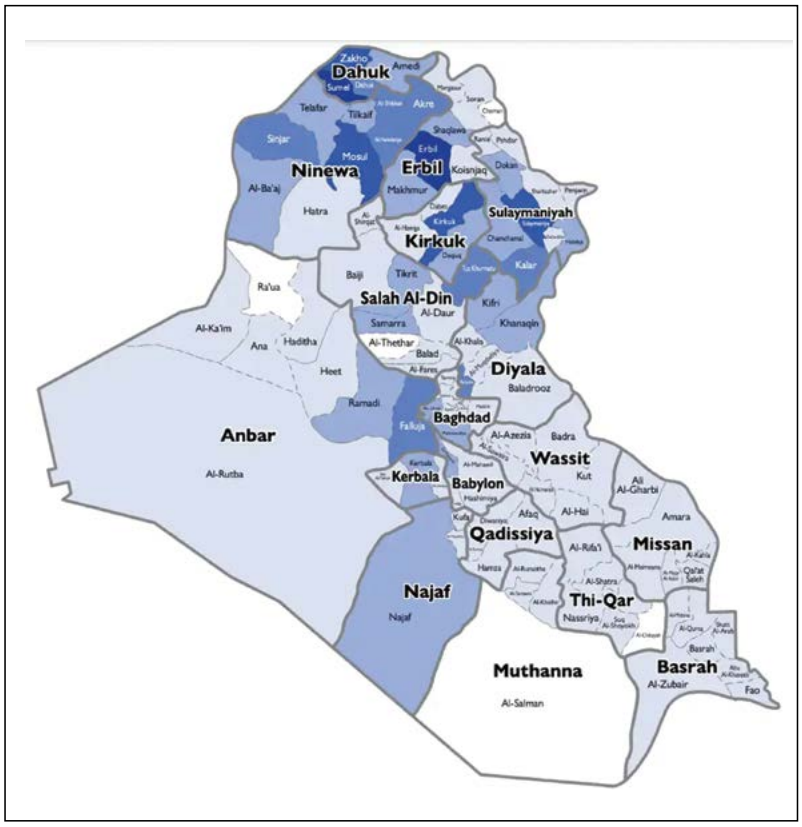

الخريطة 1.2: المناطق الأصلية للسكان النازحين الحاليين[69]

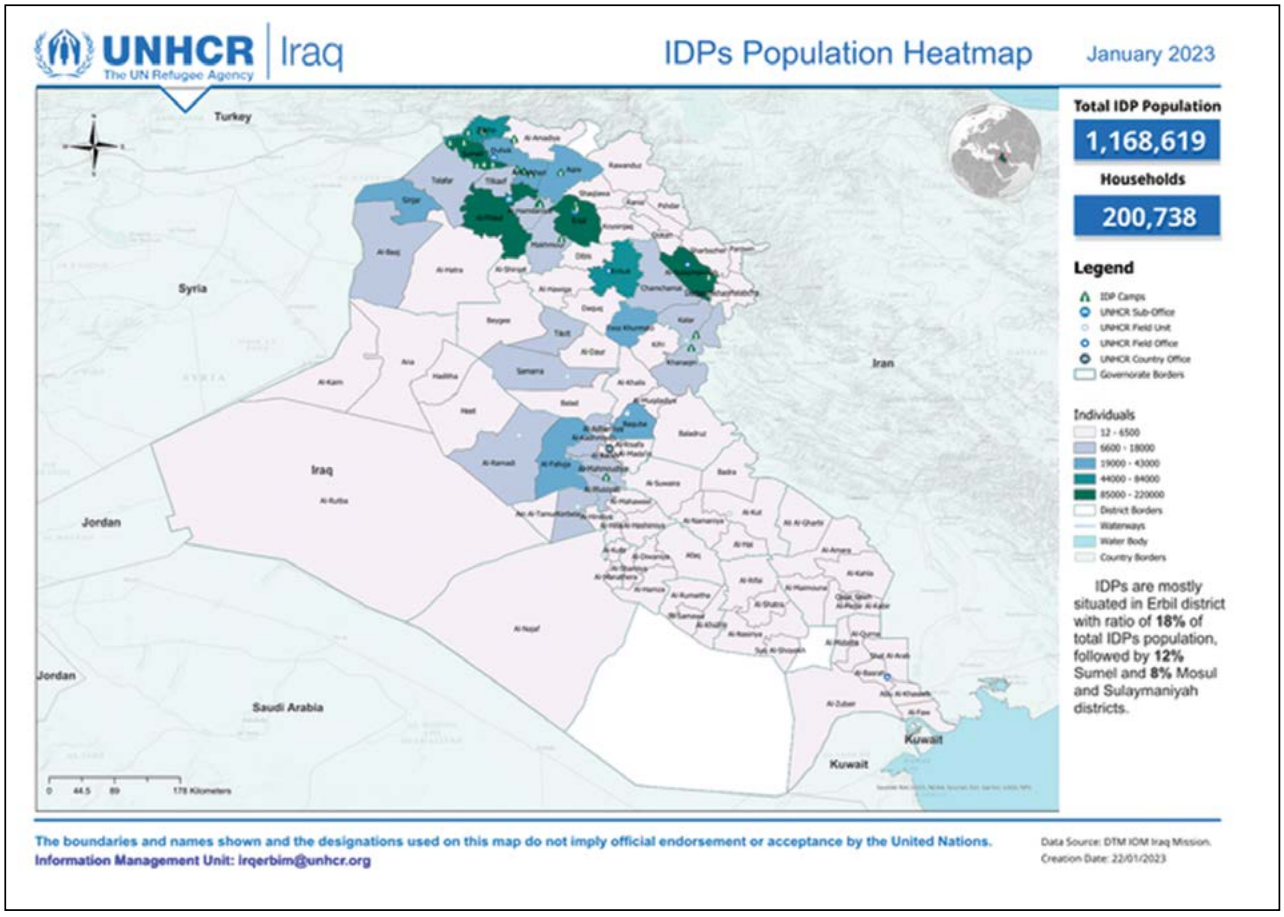

بأسمائهن الخاصة، يُطلب منهن تقديم وثائق ثبوتية إضافية لا يتعين على نظيرهن الرجل تقديمها، مثل أوراق الطلاق أو شهادة وفاة الزوج. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنه ليس شرطًا قانونيًا، جرت العادة في العراق على عدم إدراج أسماء النساء المتزوجات في سندات الملكية ويجب على أزواجهن التوقيع على معاملات السكن، الأرض، والعقارات.[74]

لقد أدى الصراع مع تنظيم داعش إلى تفاقم هذه العقبات التمييزية بحيث أن العديد من النساء اللاتي تزوجن خلال الحرب ليس لديهن عقود زواج سارية المفعول. فربما لم يتمكنوا من تسجيل الزواج بشكل قانوني في محكمة الأحوال الشخصية أثناء تعرضهم للتهجير القسري، احتلال تنظيم داعش، أو العمليات العسكرية. لقد تم تسجيل بعض الزيجات من قبل الدوائر الإدارية لتنظيم داعش الموجودة في الأراضي الخاضعة لسيطرته. ومع ذلك، فإن الحكومة العراقية لا تعترف بصحة أي وثائق ثبوتية صادرة عن تنظيم داعش. فضلاً عن ذلك من غير المُرجح أن يُقدِّم أي شخص مثل هذه الوثائق إلى المسؤولين العراقيين خوفًا من أن يُنظَر إليهم على أنهم مرتبطون بداعش. في بعض المحافظات، يُطلب من النساء إبراز عقود زواجهن من أجل الولادة في المستشفيات.[75] تعتبر عقود الزواج أيضًا شرطًا أساسيًا للحصول على شهادات ولادة الأطفال.

بالإضافة إلى فقدان عقود الزواج، يتعين على العديد من النساء أيضًا التعامل مع وفاة أو اختفاء أزواجهن نتيجة للصراع. إن غياب أزواجهن يجعل من الصعب على هؤلاء النساء الحصول على عقود الزواج، حيث يتعين على الزوجين الحضور إلى محكمة الأحوال الشخصية لتسجيل الزواج بشكل قانوني. للحصول على عقد الزواج، يجب على المرأة التي اختفى زوجها رفع دعوى قضائية ضده في محكمة الأحوال الشخصية وتقديم الوثائق المطلوبة، بما في ذلك هوية الأحوال المدنية أو البطاقة الوطنية الموحدة الخاصّة بها، كتاب يُثبت آخر سكن معروف له، وصورة الزفاف. إذا كان زوجها متوفى، فيجب عليها أيضًا تقديم شهادة الوفاة الرسمية.

إلا أنه، في كثير من الحالات، لا توجد شهادة وفاة رسمية – خاصة إذا قُتل الزوج أثناء القتال، وتحديداً عند عدم وجود أخصائي طبي مُعتمد لإصدار شهادة الوفاة. وكما ذكرنا سابقا، ستطلب أجهزة الاستخبارات التصريح أمني إذا تبين أن المتوفى كان مرتبطًا بتنظيم داعش. يجب على المرأة التي لا تمتلك شهادة وفاة زوجها أن تجد شاهدين للإدلاء بشهادتهما على الزواج وعلى وفاة الزوج. فإذا كان زوجها مفقودًا ولم يتم التأكد من وفاته، سترسل له المحكمة أمر استدعاء للمثول في آخر عنوان معروف له. وفي حالة عدم حضوره، يتم استدعاء أفراد أسرته للشهادة على الزواج نيابة عنه. إذا لم يحضروا أيضًا، يجب على المرأة تقديم دليل مادي على الزواج. ولا يُصدِر قاضي/ قاضية الأحوال الشخصية عقد الزواج إلا بعد اقتناعه بجميع هذه الأدلة.[76]

إن لدى جميع المحاكم سجل بجميع العقود التي صدرت منها. في حالة فقدان عقد الزواج يجب على الزوجين التوجه إلى المحكمة التي أصدرت العقد وتقديم طلبهما للحصول عليها. وفي هذه الحالة، يتم تزويد الزوجين بنسخة مُصدَّقة من العقد. إذا كان عقد الزواج الذي تم خارج المحكمة لم يتم تصديقه من المحكمة وتوفي الزوج فيجب رفع دعوى قضائية على الورثة وإحضار الشهود وتقديم أي مستندات مؤيدة للمحكمة. أما إذا اختفى الزوج أو كان مكان إقامة الزوج مجهولاً، فلا يتم التصديق على عقد زواج من شخص لا يُعرف أن كان حيًا أو ميتًا. وفي تلك الحالة يجب تقديم دعوى من قبل الأسرة حول اختفاء الشخص أمام المحكمة المختصة، وهي محكمة التحقيق، مع الإشارة فيها إلى أن هذا الشخص مفقود، ولا يَعرف أحد مصيره. وبعد استكمال الإجراءات القانونية من قبل محكمة التحقيق، يجب على أسرته إصدار «حجة الوصاية». وبعد أربع سنوات من إصدار «حجة الحجر والحضانة»، يمكن للزوجة رفع دعوى «إثبات الزواج وإثبات الأبوة» ضد ولي زوجها.

تواجه الأرامل اللاتي لا يملكن شهادات وفاة لأزواجهن صعوبات إضافية تتجاوز تسجيل زيجاتهن. فبدون هذه الوثائق الهامة، لا يمكن لهؤلاء النساء الانخراط في المعاملات العقارية أو المطالبة بالميراث.[77] ولا يمكنهم الحصول على مستمسكات العائلة الأساسية الأخرى بأسمائهم الخاصة. ولا يمكنهم الحصول على التأمين،

عنكاوا، كوردستان، العراق

«فاطمة»

- «فاطمة» أرملة نازحة تعيش في أربيل. ليس لديها وثائق ثبوتية أو نسخة من شهادة وفاة زوجها. لم يتم أبدًا تسجيل زواجها قانونيًا لأن عائلة زوجها لم ترغب في تأكيده أمام محكمة الأحوال الشخصية. ليس لديها شهود آخرون على الزواج. مع عدم وجود عقد زواج ولا شهادة وفاة، لم تتمكن من المطالبة بميراثها.

المعاشات التقاعدية، أو أي دعم مالي آخر متاح للأرامل إذا كنَّ من عائلة ذات انتماء مُتصوّر لداعش. إن الطابع الذكوري لمنظومة الوثائق العراقية تجعل النساء المتزوجات لا يستطعن الحصول على الوثائق الثبوتية والخدمات والحقوق التي تدعمهن إلا من خلال أزواجهن – سواء أكانوا أحياء أم أموات. إن النساء اللواتي ترمّلن بسبب الصراع مع داعش، وليس لديهن دليل على وفاة أزواجهن، يجدن أنفسهن في مأزق قانوني مؤلم: فهن باقيات تحت حماية وسيطرة أزواج لا يمكنهن أبدًا الموافقة على تعاملاتهم. وتواجه هؤلاء النسوة أيضًا صعوبات إذا حاولن الزواج مرة أخرى، وبالتالي يستمر عدم حصولهن على المزايا الاجتماعية والاقتصادية اللازمة التي غالبًا ما يمنحها الزواج.

ثالثًا. الأطفال

وفقًا لتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إن ما يقرب من 450,000 من النازحين والعائدين الذين فقدوا وثائقهم الثبوتية في عام 2021 كانوا من الأطفال.[78] إن العديد من هؤلاء الأطفال ليس لديهم شهادات ولادة صالحة. ربما لم يكن لدى والديهم – المنشغلون بالفرار، القتال، أو الاحتماء من العنف – الوقت الكافي لتسجيل ولاداتهم خلال الفترة المطلوبة التي تتراوح بين 15 إلى 30 يومًا. بعض الأطفال المولودين في مناطق خاضعة لسيطرة داعش لديهم شهادات ولادة صادرة عن المكاتب إدارية لتنظيم داعش، وهي شهادات غير معترف بها من قبل الحكومة العراقية.

بدون شهادات الولادة، يتعرض الأطفال لخطر إقصائهم إلى هامش الحياة. إنهم معرّضون بشكل متزايد لخطر انعدام الجنسية ولا يمكنهم الحصول على وثائق ثبوتية ووثائق هوية مهمة أخرى، إثبات جنسيتهم، التنقل بحرية داخل العراق أو خارجه، الالتحاق بالمدارس الرسمية، الحصول على الشهادات التعليمية، أو الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية. وعندما يكبرون، لن يكونوا قادرين على تسجيل زواجهم أو أطفالهم قانونًا، امتلاك أو استئجار العقارات، استلام المواريث، أو العثور على وظيفة رسمية.[79]

علاوة على ذلك، فإن الأطفال الذين يفتقرون إلى الوثائق هم أكثر عرضة للانخراط في عمالة الأطفال. في عام 2022، تبيّن إلى لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) أن هناك في أحياء شرق الموصل أكثر من 50٪ من أسر العائدين و25٪ من أسر النازحين قد أفادوا أن لديهم طفلاً واحدًا أو أكثر منخرطًا في العمل، مقارنة بأكثر من 20٪ من أسر المجتمع المضيف. هناك 95٪ من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع يفتقدون الوثائق الثبوتية، بما في ذلك شهادات الولادة وبطاقات الهوية، والتي بدونها لا يمكن تسجيلهم في المدرسة أو الحصول على الخدمات الاجتماعية.[80] بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتعرّض الفتيات الصغيرات لخطر الزواج القسري المبكر إذا تم تهميشهن ومنعهن من الالتحاق بالمدارس.[81]

رابعًا. العراقيون الذين يُنظر إليهم على أنهم منتمون إلى داعش

يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) «الأشخاص المنتسبين إلى داعش» بأنهم أي شخص، بغض النظر عن العمر، القرابة، نوع الجنس أو أي حالة أخرى، تعتقد السلطات العراقية أنه كان على اتصال بالمنظمة الإرهابية، بمن فيهم مقاتلون؛ موظفو خدمة مدنية عملوا في المؤسسات الإدارية والخدمية تحت احتلال داعش، حتى لو لم ينضموا إلى التنظيم؛ ضحايا داعش الذين تم أسرهم والاتجار بهم، بمن فيهم آلاف من النساء والأطفال الايزيديين؛ وعراقيون تربطهم صلات أسرية بداعش من خلال صلة الدم أو الزواج حتى الدرجة الرابعة.[82] غالبًا ما يُنظر إلى المدنيين الذين عاشوا في ظل حكم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

ضواحي مخيم للنازحين في الداخل، عنكاوا، إحدى ضواحي أربيل في شمال العراق.

والشام لفترات طويلة على أنهم «متعاونون»، حتى لو لم يكونوا أعضاءً أو مؤيدين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. غالبًا ما تغضب العائلات التي فرت من الاحتلال من أولئك الذين بقوا في مناطق الصراع وغالبًا ما يتم اتهامهم بالانتماء إلى داعش. وهذا ليس اتهامًا غير مؤذي، لأن المتعاونين المشتبه بهم وكذلك العراقيين الذين يُنظر إليهم على أنهم منتمون إلى داعش غالبًا ما يتم وصمهم واستبعادهم اجتماعيًا واقتصاديًا، بل ويتعرضون للانتقام العنيف.[83]

يفتقد المنتسبون إلى داعش والمتعاونون معهم الوثائق الثبوتية لأسباب مماثلة للنازحين والعائدين – فالوثائق قد فُقِدت، أُتلِفت، صودِرت، أبطِلت، أو لم يتم إصدارها مطلقا. ومع ذلك، فإن العديد من الأشخاص المشتبه في صلتهم بداعش تخلصوا أيضًا عن عمد من وثائقهم الثبوتية لمنع الحكومة من ربطهم بأي انتماء سابق لهم بتنظيم داعش.[84]

إن أولئك الذين يُعتقد بأن لديهم روابط بداعش يواجهون أيضًا صعوبة كبيرة في الوصول إلى الوثائق الثبوتية المفقودة، حيث يتعين على العديد من العراقيين الذين يسعون للحصول على وثائق ثبوتية، وخاصة النازحين في الداخل، مراجعة دوائر الأحوال المدنية بعيدًا عن مواقعهم الحالية واجتياز نقاط التفتيش على طول الطريق. وللقيام بذلك، يحتاجون إلى تصاريح أمنية، والتي يتم رفضها بشكل روتيني لمن يشتبه في انتمائهم إلى داعش. فبدون التصاريح الأمنية وأي وثائق هوية أو وثائق أخرى معتمدة لدى الحكومة، لا يستطيع هؤلاء العراقيون التنقُّل بحرية داخل البلاد أو الوصول إلى دوائر الأحوال المدنية البعيدة.

علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم رفض معاملات أولئك الذين ينجحون في التقديم للحصول على مستمسكات جديدة أو بديلة في دوائر الأحوال المدنية المحلية. لقد قام معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى والمحامون بتوثيق حالات تَعرَّض فيها عراقيون قدَّموا طلبات للحصول على وثائق ثبوتية أو وثائق هوية لتدقيق خلفياتهم من قبل قوات الأمن والاستخبارات. فإذا ظهر اسم أحد أفراد الأسرة في أي من «قوائم المطلوبين» أو قواعد البيانات المختلفة التي جمعتها قوات الأمن العراقية، فإن طلباتهم تذهب في طي النسيان. لقد تم احتجاز بعض مقدِّمي الطلبات. كما أن المحامين الذين يساعدون العائلات التي يُعتقد أن لها صلات بداعش في الحصول على وثائق مفقودة يتعرضون بشكل روتيني للتهديد، المضايقة، بل وحتى الاعتقال، والإجبار على الانسحاب، لا سيّما من قبل الجهات الأمنية العراقية الموجودة في دوائر الأحوال المدنية أو المحاكم.[85] ونتيجة لكل هذه العقبات، والمخاوف من الاعتقال أو المزيد من الوصم، لا يحاول العديد من العراقيين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى داعش الحصول على الوثائق المفقودة.[86]

قصة «هاجر»: الزواج بالإكراه والوثائق المفقودة

- «هاجر» نازحة تعيش في المحمودية. عندما احتل داعش منزلها في محافظة الأنبار، أُجبِرت هاجر على الزواج من أحد المتمردين الذي تعرفه فقط باسم أبو بكر. استمر الزواج لمدة أسبوع واحد فقط، لكنها حملت في النهاية وأنجبت ابنها. لا يزال الطفل بلا وثائق ثبوتية. تواجه هاجر تمييزًا كبيرًا بسبب ظروف زواجها والجرائم المزعومة التي ارتكبها والد طفلها. لقد طلبت المساعدة من عدة محامين. أحدهم قام بمراجعة دائرة الأحوال المدنية في المحمودية للاستعلام عن استصدار بطاقة الرقم الوطني الموحدة لابنها. ومع ذلك، لم يجد أي خيارات متاحة بدون إثبات النسب. حاول محامي آخر التوجه إلى محكمة الأحوال الشخصية في المحمودية، لكن الخيار الوحيد المتاح أمامها كان أن تعترف هاجر بأن طفلها مجهول النسب. بالنظر إلى الوصمة التي يجلبها هذا في المجتمع العراقي، فإنها ترفض القيام بذلك. ولا تزال نازحة في المحمودية، ولا يزال ابنها بدون وثائق.

خامسًا. الايزيديون والفئات المستضعفة الأخرى[87]

الايزيديون هم أقلية دينية تتحدث اللغة الكوردية وتتواجد بشكل رئيسي في شمال العراق. عندما اجتاحت عصابات داعش العراق في عام 2014، وجهوا إنذارًا نهائيًا لجميع أفراد المجتمع الايزيدي: اعتناق الإسلام أو الموت. في الإبادة الجماعية التي أعقبت ذلك، قُتل الآلاف من الايزيديين في إعدامات جماعية.[88] وتوفي كثيرون آخرون أثناء التعرض للشمس، العطش، الجوع، والإصابات في جبل سنجار، حيث فرَّ ما يقرب من 100,000 إيزيدي هربًا من الإبادة الجماعية. تم الاتجار بآلاف النساء والفتيات الايزيديات واستعبادهن من قبل مقاتلي داعش، وتعرضن للاغتصاب المتكرر والعنف الجنسي، مع استمرار الانتهاكات التي أدت في كثير من الأحيان إلى وفاتهن. وهناك من أُجبِرن على اعتناق الإسلام وتزوجوا قسرًا من مقاتلي داعش. تم فصل الأولاد الذين لا تتجاوز أعمارهم السابعة عن عائلاتهم، تم غسل أدمغتهم، وتم تجنيدهم في جيوش الأطفال.[89]

إن الأطفال المولودين لأمهات إيزيديات وآباء داعش معرضون بشكل خاص لخطر انعدام الجنسية لأسباب ثقافية.[90] لقد ردّ الايزيديون، الذين ظلّوا لفترات طويلة اقليه مضطهدة في العراق، على ذلك بالحفاظ على عزلة مجتمعهم.

لقد استخدم داعش الاغتصاب كسلاح للإبادة الجماعية في محاولة لتغيير نسل الايزيديين والقضاء عليه. وهذا أمر ضار بشكل خاص لأن الايزيدية هي ديانة منعزلة حيث لا يمكن للطفل أن يصبح إيزيديًا إلا إذا كان كلا الوالدين ايزيديين. علاوة على ذلك، فإن الايزيدية لا تسمح بالتحول في الدين. باستخدام الاغتصاب كسلاح، ضمن مقاتلو داعش أن أي أطفال يولدون لنساء إيزيديات لن يُعتبَروا ايزيديين من قبل المجتمع أو الدولة.[91] بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 20 (ثانيًا) من قانون البطاقة الوطنية على أن مجهول النسَب يُعدُّ مسلمًا عراقيًا ما لم يثبت خلاف ذلك.[92] في عام 2019، أصدر شيوخ الايزيديين، بما في ذلك زعيم المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى بابا شيخ، قرارًا يسمح للفتيات والنساء الايزيديات، اللائي تم استعبادهن والاتجار بهن من قبل داعش، بالعودة إلى المجتمع. إلا أن هذا القرار أدى إلى رد فعل عكسي من قِبَل الأفراد المحافظين في المجتمع الايزيدي، ويمكن القول أنه زاد من وصم أطفال الناجيات من الاغتصاب.[93] وبعد وقت قصير من إعلان القرار أوضح المجلس أن الأطفال المولودين لأمهات ايزيديات وآباء دواعش غير مرحب بهم.[94] ونتيجة لذلك، أُجبِرت هؤلاء الأمهات الايزيديات – وكثير منهن كن صغيرات السن – على اتخاذ قرار بشأن البقاء مع أطفالهن أو التخلي عنهم مقابل قبولهن مرة أخرى في مجتمعهم.[95] لقد بيَّن تقرير صادر عن مؤسسة SEED أن معظم هؤلاء الأمهات قد تخلّينَ عن أطفالهن تحت ضغط شديد. ليس من الواضح ما إذا كان هؤلاء الأطفال – الذين تُرك العديد منهم في سوريا عندما تم تحرير أمهاتهم المستعبدات ولم يعد من الممكن تعقبهم – قد حصلوا على الجنسية العراقية.[96]

يواجه الايزيديون الذين كانوا أسرى سابقين لدى داعش، بمن فيهم الأطفال، إجراءات معقدة للغاية وتستغرق وقتًا طويلاً للحصول على الوثائق الثبوتية. وعلى الرغم من أن الدستور وقانون الجنسية العراقية لعام 2006 يمنحان المرأة القدرة على نقل الجنسية إلى ذريتها، إلا أنه من الصعب عمليًا الحصول على وثائق ثبوتية للأطفال دون إثبات نسب الأب وحيازة وثائق الأب.[97] تجبَر الأمهات اللواتي لا يستطعن استيفاء متطلبات الإثبات على إعلان أن طفلهن «مجهول النسب»، أو بعبارة أخرى وُلد «لأب مجهول». من الصعب العثور على أمثلة على حدوث ذلك، لا سيما في المحافظات التي تستضيف غالبية النازحين، نظرًا للوصمة التي تلحق بهؤلاء الأطفال وأمهاتهم في العراق. علاوة على ذلك، وفقا لقانون نظام الأحوال المدنية لسنة 1974، قانون رعاية الأحداث، وقانون البطاقة الوطنية لسنة 2016، يُعتبَر الأطفال «مجهولي النسَب» مسلمين.[98] لذلك، في الحالة الاستثنائية التي توافق فيها المرأة الايزيدية على تسجيل طفلها على أنه «مجهول النَسب»، سيتم حرمان هذا الطفل من المجتمع الايزيدي.[99]

في عام 2021، أقرَّ مجلس النواب العراقي قانون الناجيات الايزيديات الذي طال انتظاره لتقديم تعويضات للضحايا الايزيديين وغيرهم من ضحايا فظائع داعش. ومع ذلك، لا يشير القانون إلى حلول مُحدَّدة للأطفال المولودين من العنف الجنسي، والمعرضين لانعدام الجنسية.[100] ستكون الوثائق الثبوتية ضرورية لضمان تطبيق قانون الناجيات الايزيديات بشكل فعّال.[101] كما قامت مجموعات المناصرة الايزيدية والدولية بوضع مجموعة من التوصيات القائمة على سياسات الحقوق لتخفيف الحواجز التي تحول دون الحصول على الوثائق الثبوتية للناجيات الايزيديات وأطفالهن. كما اقترح المشرعون في إقليم كوردستان العراق سبل إنصاف قانونية، بما في ذلك تسجيل أطفال الناجيات الايزيديات بأسماء أجدادهم من الأمهات.[102] إن مثل هذه الحلول يمكن أن تساعد في إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع الايزيدي في المستقبل.

مخيم شاريا للنازحين الذي تسكنه أغلبية من الايزيديين، دهوك، 2021

5. التحديات الرئيسية أمام الحصول على الوثائق الثبوتية

يواجه العراقيون الذين يقيمون في المناطق المتضررة من الصراع عقبات كثيرة في سبيل الوصول إلى الوثائق الثبوتية والحصول عليها. إن منظومة التسجيل المدني تُعاني من نقص في الموارد، معقّدة، مكلفة، وغالبًا ما يتعذَر على النازحين العراقيين الوصول إليها. وكما تم الكشف عنه في المقابلات التي أُجريَت لهذا التقرير، فإن النازحين في العراق والعائدين وغيرهم من المفقودين يواجهون مجموعة من المعوقات المتداخلة في كثير من الأحيان عند التقدُّيم للحصول على مستمسكات جديدة أو بديلة. يستعرض هذا التقرير خمسة من أكثر المعوقات التي دائمًا ما يتم الإشارة إليها: عدم إمكانية الوصول إلى المؤسسات العامة؛ تكاليف باهظة للغاية؛ متطلبات التصريح الأمني ؛ إجراءات روتينية وقضائية مُبهمة، معقّدة، وغير متسقة؛ ومتطلبات مسبقة للأدلة غير الواقعية.

أولاً) متطلبات التصريح الأمني

في حين أن هناك توجيهات من قبل وزارة الداخلية تمنح النازحين تصريحًا أمنيًا للتنقل، فإن التصاريح الأمنية تُشكِّل عائقًا رئيسيًا أمام الحصول على الوثائق الثبوتية– خاصة بالنسبة للعراقيين الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش. وهذه التصاريح مطلوبة لمغادرة مخيمات النازحين، اجتياز نقاط التفتيش، الحصول على تعويض عن الممتلكات التي دُمِّرت في الصراع، وإصدار أو تجديد الوثائق المفقودة.[103] تتغيّر إجراءات الحصول على الموافقات الأمنية باستمرار وتختلف حسب المحافظة. وعادة ما تنطوي على الحصول على كتاب من المختار، شيخ العشيرة أو غيرهم من قادة المجتمع المحلي في المنطقة الأصلية لمقدم الطلب، تؤكد أنهم غير مرتبطين بداعش. وهذا الأمر ليس ممكنًا دائمًا بالنسبة للعائلات النازحة. يتم أيضًا التحرّي عن أسماء المتقدمين في قواعد البيانات الأمنية لأعضاء داعش المشتبه بهم للتأكد من عدم وجودهم على أي قوائم مراقبة. يمكن أن يحدث هذا أيضًا للمتقدمين للحصول على الوثائق الثبوتية كجزء من التدقيق الأمني من قِبل عناصر الأمن والاستخبارات في دوائر الأحوال المدنية.

لسوء الحظ، إن قواعد البيانات الأمنية هذه غير موثوقة بشكل ملحوظ. لا يتطلّب وجود دليل فعلي على الانتماء إلى داعش لوضع اسم ما على قائمة المراقبة الأمنية. في الواقع، ينتهي الأمر بوضع أسماء بعض الأشخاص على قواعد البيانات لأن أفراد المجتمع يتهمونهم بلا أساس بالانتماء إلى داعش انتقامًا لمظالم شخصية أو عشائرية. تحتفظ قوات الأمن المختلفة بقواعد البيانات الخاصة بها، ولا توجد محاولات تُذكَر لمقارنة البيانات فيما بينهم. فبمجرد وضع اسم ما على قائمة المراقبة، يكون من الصعب للغاية استئناف القرار أو إلغاءه.[104]

إن العديد من العراقيين محرومون ظلمًا من التصاريح الأمنية حيث إن انتشار الأسماء الشائعة، مثل «محمد أحمد»، من الممكن أن يخلق صعوبات. إذا ما تم وضع شخص بهذا الاسم على قائمة المراقبة، فيمكن رفض تصريح الأمني و/ أو اعتقال أي شخص آخر يحمل هذا الاسم.[105] تم رفض طلبات بعض الأشخاص بالحصول على التصاريح، بل واحتُجزوا لأن ألقابهم تشبه مجرد اسم يظهر في قاعدة بيانات، على الرغم من عدم وجود دليل آخر على صلتهم بداعش.[106] كما يُحرَم من الحصول على التصاريح الأمنية كل من تظهر أسماء أقاربهم على قوائم المطلوبين، حتى لو لم يكونوا هم أنفسهم منتمين للجماعة الإرهابية أو قد تم اتهام أقاربهم زورًا. فبدون التصاريح الأمنية، لا يمكن للعراقيين الحصول على الوثائق الثبوتية. كما إنهم معرضون لخطر انعدام الجنسية والحياة على هامش المجتمع. وبالتالي، فإن متطلبات التصريح الأمني تقوِّض بالفعل الأمن والاستقرار المستقبلي في العراق من خلال خلق مجتمع من الناس المستضعفين، الموصومين، واليائسين.[107]

« لا يُسهِّل التصريح الأمني الأمور في كل مكان لأننا لا نملك نظام حاسوب مركزي. تختلف بيانات نظام وحدات الحشد الشعبي عن بيانات نظام الشرطة الاتحادية، ولا تطلّع الشرطة الاتحادية على بيانات نظام الجيش، ولا يطلّع الجيش على بيانات الشرطة المحلية، ولا تطلّع أجهزة الاستخبارات على أي من هذه البيانات».

– محامي منظمة غير حكومية يعمل في محافظة كركوك.

في أيلول 2022، أصدر مجلس الأمن الوطني توجيهًا يعلن فيه إلغاء متطلبات التصريح الأمني للنازحين في الداخل الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية.[108] ومع ذلك، فان التوجيه لم يشمل غالبية النازحين في الداخل الموجودين في إقليم كوردستان أو اللاجئين العراقيين المستقرين خارج العراق. وفي حين أن هذه خطوة إيجابية باتجاه إزالة المعوقات التي تحول دون الحصول على الوثائق الثبوتية، إلا إن القرار لا يتم تنفيذه بشكل متّسق على المستوى المحلي، لا سيما في المناطق التي تشكل فيها قوات الحشد الشعبي إحدى الأطراف المعنيّة المهمة. في غضون ذلك، ظهرت حلول أخرى لمشكلة عدم استحصال التصاريح الأمنية بسبب الانتماء المُتصوَّر لأفراد العائلة إلى داعش. وعلى الرغم من عدم وجود أساس لها في القانون العراقي، إلا أن هذه الممارسات أصبحت شائعة في العديد من المناطق وتنامت لتشمل مشاركة القضاة.

وكما أشرنا سابقا، فإن أحد متطلبات الحصول على الوثائق الثبوتية للنساء العراقيات، رغم أنها غير مطلوبة قانونًا أو مُعترَف بها من قِبل أعلى المحاكم في العراق هي التبرئة، وهي عملية «تبرؤ» أو «تنصُّل». ويتضمن هذا العُرْف العشائري أن يتبرأ الشخص رسميًا من قريب له ارتكب جريمة خطيرة وأهان العشيرة، مما يؤدي إلى إبعاد الجاني. في عام 2016، قامت بعض العشائر في الأنبار بإقناع القضاء بتكييف «التبرئة» لاستخدامها في محاكم الدولة. بهذه الصيغة من الممارسة، يُقدم شخص ما شكوى جنائية ضد قريب له يزعمون فيها انتمائه إلى داعش، ويقوم القاضي الذي يوافق عليها بإصدار وثيقة تثبت أن مقدم الالتماس بريء من الانتماء إلى داعش، وبالتالي يعطي الضوء الأخضر للتصريح الأمني.[109]

«التبرئة» و «الخُلع» لا ينجحان دائمًا

- «أم عمر»، أصلها من تلعفر، نازحة حاليًا في الموصل مع ابنها «عمر» البالغ من العمر سبع سنوات. زوجها مطلوب من قبل الأجهزة الأمنية لانتمائه إلى داعش. يَحمل عمر شهادة ولادة صادرة أثناء سيطرة داعش على الموصل، لكن لا يحمل هوية الأحوال المدنية. نتيجة لذلك، لا يمكنه الالتحاق بالمدرسة. حاولت أم عمر البدء في عملية الحصول على الوثائق الثبوتية لابنها في تلعفر، لكن حالت دون ذلك المخاوف من انتقام عشائري نتيجة لأفعال زوجها وعدم وجود تصريح أمني. لقد وكّلت محاميًا وأكملتْ إجراءات «التبرئة». وبعد ذلك طلقت زوجها في محكمة الأحوال الشخصية بالموصل. مع ذلك، رفضت أجهزة الاستخبارات في الموصل الموافقة على منح التصريح الأمني النهائي، لأن زوجها، بحسب ما ورد، لا يزال مطلوبًا من قبل قوات الأمن في الموصل. ونتيجة لذلك، لا تزال في الموصل ولا تستطيع الحصول على هوية الأحوال المدنية أو غيرها من الوثائق لابنها الصغير.

لقد انتشرت ممارسة «التبرئة»، لا سيما في المناطق التي كانت خاضعة سابقا لسيطرة داعش، ويجري بشكل أساسي في محاكم التحقيق.[110] في عام 2018، كانت هناك تقارير تُفيد بأن وزارة الداخلية أصدرت توجيهًا يأمر أفراد عائلات أعضاء داعش المزعومين بالمثول أمام المحكمة للإدلاء بمعلومات عن أماكن هؤلاء الأقارب والتنديد بهم.[111] ومع ذلك، على الرغم من استخدامها المكثف وحتى اشتراطها في بعض المجالات، إلا أن «التبرئة» لها العديد من العيوب. لا يضمن حصول الأشخاص الذين يخضعون له على وثائقهم الثبوتية. وفي ثقافة تُقدِّر ولاء الأسرة بشكل كبير، يمكن أن يتعرض الأشخاص الذين يتبرؤون من أقاربهم للوصم والنبذ من قبل مجتمعاتهم. علاوة على ذلك، فإن هذه العملية بمثابة اعتراف بذنب الأقارب، مما قد يُعرِّض الأسرة بكاملها للخطر.[112]

للحصول على التصاريح الأمنية، يجب على النساء اللواتي انتسب أزواجهن إلى داعش في كثير من الأحيان أن يُصرِّحن عن نيتهن في فسخ زواجهن (الخُلع) بالإضافة إلى القيام بعملية «التبرئة». بشكل أساسي، يجب على هؤلاء النساء التنازل عن جميع حقوق الزوجية، بما في ذلك الميراث، الحضانة، والمهر. في إحدى المناقشات الجماعية المركّزة الخاصة بنا، أفاد أحد النازحين المقيمين في نينوى أن «النساء بحاجة إلى» إثبات 'كتاب التبرؤ و 'حجة الوصاية، لرعاية أطفالهن وإكمال الأوراق اللازمة للحصول على وثائق الهوية».[113]

ثانيًا. عدم إمكانية الوصول إلى المؤسسات العامة

في معظم الحالات، يجب تقديم طلبات الحصول على الوثائق الثبوتية شخصيًا. ومع ذلك، فإن المؤسسات المكلّفة بإصدار هذه الوثائق، بما في ذلك دوائر الأحوال المدنية، مراكز التموين، والمحاكم، تعاني بشكل مزمن من نقص التمويل، نقص في الكادر الوظيفي، والاكتظاظ. كما إن بعض الفروع مغلقة بشكل دائم أو لا تزال متضررة بسبب الصراع. بعض المكاتب مفتوحة لأقل من خمس ساعات يوميًا، وتعمل بنسبة 50٪ من طاقتها.[114] وهذا يتسبب في تراكم القضايا على نطاق واسع، الانتظار الطويل بالحضور الشخصي، وأوقات طويلة الأمد لمعالجة الطلبات. غالبًا ما تكون المراجعات المتعددة ضرورية، مما يكلف المتقدمين مزيدًا من الوقت والمال ذهابًا وإيابًا، الانتظار في الطابور، اتخاذ ترتيبات رعاية الأطفال، واحتمالية فقدان عملهم. وكما ورد فأن الازدحام الشديد قد يجعل بعض النساء يشعرن بعدم الارتياح عند مراجعة هذه المكاتب بدون مرافقين ذكور.[115]

معوّقات أمام «التبرئة»: التكاليف

- تعيش «شهلة» وأطفالها الستة في مخيم الخازر. وافقت على الزواج لأنها كانت تخشى على حياتها، لكن بما أنها تزوجت في ظل حكم داعش، لم تستطع الحصول على عقد زواج صادر عن المحكمة. زوجها متهم بالانتماء إلى داعش وحكم عليه بالسجن 15 عاما. وهي تواجه حاليًا صعوبات مالية شديدة وتعتمد على المنظمات غير الحكومية للحصول على الدعم. جميع أطفالها لا يحملون الوثائق الثبوتية، ولا يحملون شهادات ولادة ولا هويات كما فقدت أيضًا بطاقة هويتها. أطفالها في سن الدراسة غير قادرين على الالتحاق بالمدرسة. وعلى الرغم من نشر فرق قانونية متنقلة في المخيمات، كما تقول، فبمجرد علمهم أن زوجها متهم بالانتماء إلى داعش، فإنهم لا يشرعون في عملية إصدار الوثائق. قيل لها إنها بحاجة إلى القيام بعملية «التبرئة»، لكن هذا الإجراء يتطلب الذهاب إلى الموصل، وهو ما لا تستطيع أن تتحمله.

معوّقات أمام «التبرئة»: البراءة والولاء الأُسَري

- أبو محمد من الحويجة، نازح حاليًا في كركوك. بعد انتهاء العمليات العسكرية، اعتقلت قوات الأمن العراقية نجله الذي كان على قائمة المطلوبين، وقضى ستة أشهر رهن الاعتقال أثناء التحقيق. أمر قاضٍ في النهاية بالإفراج عن ابنه. لكن في عام 2019، تم القبض على نجله للمرة الثانية في سيطرة لأن اسمه قد ورد على أنه «مطلوب» على إحدى قواعد البيانات الأمنية. احتُجز لمدة ثمانية أشهر، وتم التحقيق معه، ثم أطلق سراحه مرة أخرى. بعد الإفراج عنه تزوج نجل أبو محمد وأنجب طفلاً لا يحمل هوية الأحوال المدنية. نجل أبو محمد الآن متردد في مراجعة الدوائر الحكومية لأنه يخشى عدم رفع اسمه في قاعدة البيانات الأمنية. حاول أبو محمد تبرئة ابنه عدة مرات من خلال التوجه إلى إدارة الاستخبارات في وزارة الداخلية بوثائق تثبت أنه قد تمت تبرئته من الادعاءات. مع ذلك، واجه عقبات إجرائية معقدة وطويلة. حاول أبو محمد الحصول على هوية الأحوال المدنية لحفيده، لكنه لم يستطع بدون حضور ابنه. لن يقوم نجل أبو محمد بمراجعة دائرة الأحوال المدنية خوفًا من توقيفه للمرة الثالثة. طُلِب من أبو محمد التنديد بما قام به ابنه للحصول على وثائق حفيده، لكنه رفض ذلك لأنه تمّ إعلان براءة ولده بالفعل.

عادة، يجب على المتقدمين مراجعة دوائر الأحوال المدنية المحلية حيث يتم تسجيلهم للحصول على الوثائق الثبوتية. بالنسبة للنازحين في الداخل، هذا يعني العودة إلى المحافظة التي ولِدوا فيها، الأمر الذي غالبًا ما يثبت أنه غير عملي أو مستحيل ويمكن أن يكون غير آمن. إن التكاليف المرتبطة بالسفر لمسافات طويلة باهظة بالنسبة للعديد من العائلات النازحة. وإن أولئك الذين يُنظَر إليهم على أنهم ينتمون إلى داعش يجدون صعوبة في الحصول على تصاريح أمنية للتنقل بحرية. كما أنهم يخشون من الانتقام إذا ما عادوا إلى مناطق غير مرحب بهم فيها.[116] إن السماح للعراقيين بالتقدم للحصول على المستمسكات في أي دائرة أحوال مدنية سيساعد على تقليل عدد العراقيين الذين يفتقدون الوثائق.

ثالثا. تكاليف باهظة

حتى لو كان العراقيون المتضررون من الصراع الذين يفتقدون إلى الوثائق باستطاعتهم الوصول إلى دوائر الأحوال المدنية والتغلب على مشكلة الطوابير الطويلة، فإن التكاليف المرتبطة بعملية الحصول على الوثائق الثبوتية غالبًا ما تكون باهظة. في الواقع، وفقا لأحدث تحليل لتقييم احتياجات المجموعات المتعددة (MCNA)، تَبيَّن إن التكاليف المرتفعة هي العائق الرئيسي أمام الحصول إلى الوثائق الثبوتية– خاصة بالنسبة للنازحين داخل العراق.[117] تواجه العديد من العائلات ظروفا مالية متدهورة ويبدو أنها الآن أقل قدرة على الصمود اقتصاديًا مما كانت عليه في عام 2021. يعمل التضخم وتأثيرات التجارة العالمية للحرب في العراق على تفاقم هذه الصعوبات الاقتصادية. إن العديد من الأُسَر لا تستطيع تحمُّل الرسوم المترتبة على إصدار أو تجديد المستمسكات.[118]

مخيم بردرش في محافظة دهوك، إقليم كوردستان، تصوير: روداو

كوابيس بيروقراطية

- «أبو قصي»، في الأصل من برطلة في محافظة نينوى، فرّ من منزله أثناء الصراع مع داعش ويعيش الآن في مواقع النازحين في أربيل. فقد أمواله، ممتلكاته، ووثائقه الثبوتية خلال الحرب. أراد استبدال وثائقه في برطلة، لكن دائرة الأحوال المدنية هناك كانت قد دُمِّرت. حاول الحصول على وثائقه المفقودة في أربيل لكنه واجه صعوبات كبيرة. تم رفض المساعدة في البداية لأن سجله المدني كان في برطلة وليس في أربيل. كما تم ابتزازه بمبلغ 700 دولار مرة واحدة على الأقل. في النهاية، حصل على تصريح أمني تضمن التحقق من اسمه وأسماء أقاربه في الأرشيف المركزي في بغداد. في عام 2019، وبدعم من دائرة الأحوال المدنية في برطلة، حصل أخيرًا على مستمسكاته بعد فترة طويلة من التأخير.

هناك أيضًا تكاليف أخرى مرتبطة بالحصول على المستمسكات الثبوتية بخلاف الرسوم الرسمية، بضمنها:

- غرامات تُعاقب التسجيل المتأخر للواقعات الحياتية؛
- تكاليف سفر يتم تكبدها في مراجعة دوائر الأحوال المدنية والمحاكم، غالبًا ما تكون لعدة مرات؛ و
- رسوم قانونية للأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة المحامين، لا سيما أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى داعش والذين يخشون الاعتقال أو الاحتجاز إذا ما قاموا بمراجعة المؤسسات العامة لتقديم الطلبات للحصول على الوثائق.

في أربيل، يمكن أن يُكلِّف توكيل محام للمساعدة في الحصول على الوثائق حوالي 700,000 دينار عراقي (حوالي 467 دولار أمريكي). وهذا يتجاوز الموارد المالية لمعظم العائلات المتضررة من الصراع. وفي حين أن بعض المنظمات غير الحكومية ومنظمات المساعدة الإنسانية تقوم بتقديم المساعدة القانونية للعراقيين المحتاجين، إلا أنها لا تمتلك الموارد لمساعدة كل من يحتاجها.

وبينما كان هناك إشعارات بأنه يتم استئصال الفساد، فلا يزال هناك بعض الفساد المالي الذي يساهم في التحديات التي تواجه العراقيين الذين يسعون للحصول على وثائق مدنية. في بعض الأحيان، يحتاج مقدمو طلبات الحصول على وثائق مفقودة إلى دفع رشاوي بالإضافة إلى الرسوم والتكاليف الأخرى. يُطالِب بعض مسؤولي دوائر الأحوال المدنية من المتقدمين دفع رشاوي تصل إلى 1,000,000 دينار عراقي (840 دولار أمريكي) لمنع التأخير في معالجة معاملاتهم. هناك أيضًا حالات لمسؤولين يسرقون الأموال التي يدفعها المتقدمون اليائسون دون إصدار أي وثائق. يمكن أن تتعرَّض العائلات التي يُعتقد بأن لها صلات بداعش

الجدول 1.1 تكلفة المستمسكات الثبوتية ووثائق الهوية اعتبارًا من نيسان 2023

الوثيقة	الرسوم	مصدر المعلومات
هوية الأحوال المدنية*	750 دينار عراقي	مديرية الجنسية في بابل
شهادة الجنسية العراقية*	2,500 دينار عراقي	مديرية الجنسية في بابل
بطاقة السكن	2,500 دينار عراقي	مكتب المعلومات في الحلة
البطاقة الوطنية الموحدة	6,000 دينار عراقي	مديرية الجنسية في بابل
البطاقة التموينية	1,000 دينار عراقي	مكتب توزيع المواد التموينية في بابل
عقد الزواج	50,000 دينار عراقي للفحص الطبي 10,000 دينار عراقي رسوم محكمة الأحوال الشخصية 11,000 دينار عراقي لإصدار العقد (يمكن أن تختلف حسب الموقع)	مستشفى الهاشمية ومحكمة الأحوال الشخصية في الحلة
شهادة الولادة	5,000 دينار عراقي (6,000 دينار عراقي لتأخير التسجيل)	مستشفى الهاشمية
شهادة الوفاة	مجانا	مستشفى الهاشمية

* لا يُفترض من الناحية الفنية إصدار هذه الوثائق منذ بدء العمل بالبطاقة الوطنية الموحدة في 2016.[121]

بالضغط لرشوة الجهات الأمنية بمبلغ يصل إلى 6,000,000 دينار عراقي (5,000 دولار أمريكي) لإزالة أسماء أقاربهم من قوائم المراقبة حتى يتمكنوا من الحصول على تصاريح أمنية واجتياز التدقيق الأمني.[119] هناك أيضًا خدمات متاحة لتسريع الحصول إلى البطاقة الوطنية الموحدة الجديدة التي يمكن أن تشعر بأنها ابتزاز للنازحين والعائدين المُعدمين، مثل الوكلاء الخاصِّين الذين يتقاضون ما يصل إلى 50,000 دينار عراقي (33 دولار أمريكي) لحجز المواعيد عبر الإنترنت للمتقدمين الذين ليس لديهم اتصال بالإنترنت، وما يسمى بخدمات «VIP» التي تتيح للعملاء تخطي تقديم المستمسكات الإضافية المطلوبة مسبقا في طلباتهم، مقابل 250,000 دينار عراقي (167 دولار أمريكي).[120]

رابعًا. إجراءات روتينية معقدة، مبهمة، وغير مُتّسقة

يُعد تعقيد الإجراءات الروتينية عائقا رئيسيًا آخر أمام الحصول إلى الوثائق المفقودة، والتي كثيرًا ما يَستشهد بها النازحون والعائدون في أحدث تحليل لتقييم احتياجات المجموعات المتعددة[121] (MCNA). كثير من الأشخاص لا يفهمون كيفية خوض العمليات الإدارية والقضائية المربكة والخطوات المتعددة ومتطلبات الإثبات والتي لا تكون معروفة لعامة الشعب في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من أن دوائر المساعدة الإنسانية قد بذلت جهودًا كبيرة لتزويد النازحين في الداخل بالمعلومات الأساسية حول الإجراءات والمتطلبات المسبقة لاستمارات المستمسكات الثبوتية وتسجيل الواقعات الحياتية، فلا تزال هناك فجوات في المعرفة– لا سيما في المجتمعات الفقيرة ذات المعدلات المنخفضة في الإلمام بالقراءة والكتابة.

يمكن أن تختلف إجراءات إصدار المستمسكات حسب الظروف التي فُقدت فيها هذه المستمسكات. على سبيل المثال، يفتقد آلاف الأطفال الذين ولدوا أثناء الصراع مع داعش شهادات الولادة– حيث لم يتم إصدار بعضها مطلقا، بسبب تدمير المرافق الحكومية ذات الصلة، أو ولِد الأطفال نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالصراع؛ بعضها صادر عن تنظيم داعش ولم يتم الاعتراف بها مُطلقا من قبل الحكومة العراقية.[123] تختلف عملية تسجيل هذه الولادات اختلافًا طفيفًا في كل حالة. إذا كان كلا الوالدين مواطنَين عراقيَين ولديهما عقد زواج، فيجب عليهما تقديم طلب للحصول على شهادة الولادة في محكمة الأحوال الشخصية (وتقديم المستمسكات الثبوتية المطلوبة). أما إذا كان الوالدان متزوجين في ظل احتلال داعش، فيجب عليهم أولاً تسجيل زواجهم لدى محكمة الأحوال الشخصية.[124] وهذا يتطلب عملية تقديم خاصة ويمكن أيضًا إحالة القضية إلى محكمة تحقيق إذا لم يتم تسجيل الزواج في محكمة الأحوال الشخصية. وبمجرد إصدار حجة الزواج الذي تم عقده خارج المحكمة، يجب على الوالدين تقديم هذه الحجة، مع هوياتهم الشخصية، بطاقة السكن، والرسوم إلى محكمة الأحوال الشخصية. إذا ما وجدت المحكمة أن الأدلة كافية، سيقوم القاضي بإصدار شهادة ولادة طفلهما.[125]

بالنسبة للأطفال الذين ولدوا نتيجة العنف الجنسي الذي ارتكبه إرهابيو داعش بحق أمهاتهم، فإن عملية تسجيلهم أكثر صعوبة. وفقا للمادة 28 من قانون نظام الأحوال المدنية لسنة 1974، يتم تسجيل الأطفال المولودين خارج إطار الزواج بعد قرار من محكمة الأحوال الشخصية، والذي يتضمن إثبات الأبوة.[126] في حالات الاغتصاب، قد يكون من المستحيل إثبات الأبوة. هناك حالات قليلة جدًا من نساء عراقيات اختَرن الإبقاء على الأطفال المولودين من العنف الجنسي، لأن الناجيات يتعرضن لوصمة عار شديدة، عزلة، ونبذ من قِبَل المجتمع العراقي.[127] في الحالات التي تريد فيها الأم الاحتفاظ بالطفل، يجب أن تخضع لاختبار الحمض النووي لإثبات أنها الأم البيولوجية.[128] لقد تم انتقاد هذا المطلب من قبل العديد من منظمات حقوق إنسان غير الحكومية في العراق.[129] مع ذلك، تستمر شعبة اختبار الحمض النووي بالعمل وفقا لتقدير المحاكم.[130] إن وصمة العار المرتبطة بهذه الأنواع من الحالات تعني أنه نادرًا ما يتم الإبلاغ عنها.[131]

رشاوي محظورة

- «أم خلف» وأطفالها نازحون ولديهم جميع شهادات ولادتهم، ولكن ثلاث منهم فقط لديهم هوية الأحوال المدنية. هربوا من منزلهم في جرف الصخر بمحافظة بابل خلال العمليات العسكرية. أُعتقِل زوج أم خلف وحكم عليه بالسجن 20 عاما. لديها كتاب «إثبات المسجونية» وهوية الأحوال المدنية لزوجها، بالإضافة إلى شهادات ولادة أبنائها. وعلى الرغم من كل هذه الوثائق الثبوتية، عندما زارت دائرة الأحوال المدنية في المسيب (الموقع الحالي لفرع جرف الصخر)، لم تتمكن من الحصول على هويات الأحوال المدنية المفقودة لأبنائها لأنها لم تستطع دفع الرشوة الكبيرة التي طالب بها المسؤول لإكمال معاملتها.

صعوبات إثبات الأبوة يمكن أن تمنع الحصول على الوثائق

- «أم مروة»، نازحة من محافظة الأنبار في منطقة الحصوة في بابل، فقدَت زوجها أثناء احتلال داعش. ابنتها، المولودة في 2014، لا تملك هوية الأحوال المدنية ولا يمكنها الذهاب إلى المدرسة. قامت أم مروة بتوكيل محام للحصول على وثائق ثبوتية لطفلتها. ومع ذلك، وبسبب التعقيد والمتطلبات المسبقة لإثبات الأبوة، لم تتمكن أم مروة من الحصول على هوية الأحوال المدنية لابنتها.

كما أن الإجراءات والمتطلبات المسبقة للحصول على الوثائق الثبوتية ليست موحدة في جميع أنحاء البلاد أو حتى داخل المحافظات نفسها. يتبنى المسؤولون والقضاة في مختلف المناطق تدابير ظرفية ويطبقون معايير إثبات متباينة.[132] في مقابلة ما، أخبرنا ممثل عن المنظمة السويدية للتنمية والمعونة (SWEDO) أن بعض العاملين في دوائر الأحوال المدنية يرفضون أي طلبات للحصول على الوثائق الثبوتية إذا كانوا يفتقدون المستمسكات الثبوتية، بينما يقبل آخرون الطلبات غير المكتملة. يقبل البعض فقط النسخ الأصلية ويرفضون الصور المستنسخة عن أي مستمسكات ثبوتية مطلوبة مفقودة أو ناقصة. تختلف المحاكم أيضًا بشأن عدد اختبارات الحمض النووي المطلوبة في قضايا النسب. يقبل آخرون وثائق أفراد الأسرة المقربين كأدلة ثبوتية.[133] تطلب السلطات المحلية عادة من العراقيين النازحين معالجة طلبات التوثيق شخصيًا في مناطق سكناهم الأصلية، بما في ذلك طلبات الحصول على هوية الأحوال المدنية، شهادة الجنسية العراقية، والبطاقة الوطنية الموحدة. غالبًا ما يتم تطبيق هذا الشرط على شهادات الولادة أيضًا، رغم أنه غير منصوص عليه في القانون العراقي.[134] كما يمارس مسؤولون، قضاة، وقوات الحشد الشعبي سلطة تقديرية هائلة بشأن ما إذا كانوا يطبقون أي توجيهات مركزية وكيفية تنفيذها. تولّد هذه المنظومة الإرباك، عدم الكفاءة، الاحتيال، والفساد.[135]

البطاقة الوطنية الموحدة لم تحل المشكلة الروتينية المعقدة

- فقد «عمر أبو عبد الله» البطاقة الوطنية الموحدة الخاصّة به في الموصل منذ ستة أشهر. ذهب إلى المحكمة للإبلا غ عن فقدانه هوية الأحوال المدنية، ولكن بسبب اكتظاظ المحكمة لم يتمكن من رؤية القاضي. عرض عليه أحد موظفي الدائرة إكمال العملية مقابل 400 دولار أمريكي. لم يكن لديه هذا الكم من المال. عاد في اليوم التالي للمحاولة مرة أخرى لكنه لم ينجح. في اليوم الثالث، طُلِب منه الذهاب إلى خمسة أقسام مختلفة للشرطة للإبلا غ عن بطاقة الهوية المفقودة والعودة إلى المحكمة لنشر إشعار فقدان الهوية في صحيفة. ذهب إلى مركز الشرطة لبدء هذه الإجراءات، لكن طُلب منه العودة في غضون عشرة أيام. بعد عشرين يومًا تسلم كتابًا من المحكمة وأخذه إلى المديرية العامة للشرطة في نينوى. بعد يومين آخرين، حصل على كتاب من الشرطة موجه إلى المديرية يفيد بأنه فقد وثائقه. بعدها اضطر إلى إجراء حجز عبر الإنترنت ودفع 25,000 دينار عراقي (حوالي 17 دولار أمريكي). بعد شهر، ذهب إلى المديرية، لكن لم تصدر بطاقة الهوية من جانب بغداد. طُلِب منه العودة بعد شهر آخر. استغرقت العملية برمتها حوالي خمسة أشهر.

لقد أدى طرحْ البطاقة الوطنية الموحدة الجديدة، الذي بدأ في أواخر عام 2019، إلى زيادة تعقيد عملية الحصول على الوثائق الثبوتية. إن الغرض من الهوية الجديدة هو استبدال هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية وبالتالي تبسيط وترشيد إجراءات الحصول على الوثائق الثبوتية. ومع ذلك، فإن هوية الأحوال المدنية، شهادة الجنسية العراقية، وتأييد السكن من بين المستمسكات الثبوتية اللازم تقديمها عند التقديم للحصول على البطاقة الوطنية الموحدة حيث إن إصدار الوثيقة الجديدة يعتمد على حيازة الوثائق القديمة التي يفترض استبدالها.

« من الصعب جدًا الحصول على مستمسكات للنازحين حيث لا توجد متطلبات موحدة لتقديم المستمسكات متاحة لعامة الشعب وهناك العديد من المعوقات التي يمكن ببساطة أن تجعل الأمور تسير بشكل خاطئ للغاية، مثل قضية «تشابه الأسماء». في مثل هذه الحالات، لن يحصل الشخص على بطاقة هوية فحسب، بل يمكن أيضًا اعتقاله ».

– محامي منظمة غير حكومية في محافظة أربيل.

لقد كان طرح هذه البطاقة الجديدة محفوفًا بمشاكل أخرى بالإضافة إلى متطلبات الإثبات غير المنطقية حيث على المتقدمين حجز موعد عبر الإنترنت وهذه عقبة كبيرة للأشخاص الذين ليس لديهم اتصال موثوق بالإنترنت، بما في ذلك العديد من العراقيين الذين يحتاجون إلى الوثائق الثبوتية. كانت هناك أيضًا تقارير متعددة من محافظات نينوى، الأنبار، ديالى، صلاح الدين، وكركوك عن تعطُّل نظام الحجز عبر الإنترنت بشكل مستمر. وحتى بعد أن يتمكن المتقدمون من حجز مواعيدهم، ملء الاستمارات عبر الإنترنت، دفع الرسوم، وتقديم المستمسكات الثبوتية الداعمة، فلا يزال يتعيّن عليهم مراجعة دائرة الأحوال المدنية المحلية شخصيًا لتسجيل بياناتهم. يتم إرسال هذه المعلومات والطلب إلى المديرية العامة للأحوال المدنية والجنسية والإقامة في بغداد، حيث يتم فحص أسماء المتقدمين من خلال قواعد البيانات الأمنية قبل إصدار البطاقة الوطنية الموحدة.[136]

خامسًا. متطلبات الإثبات

من العقبات الرئيسية التي تحول دون حصول العراقيين المتضررين من الصراع على الوثائق الثبوتية المفقودة هو أن وثيقة ثبوتية أساسية واحدة غالبًا ما تكون مطلوبة لإصدار أو تجديد وثيقة أخرى. يشير العديد من العراقيين إلى هوية الأحوال المدنية، شهادة الجنسية العراقية، البطاقة التموينية، وبطاقة السكن على أنها «المربع الذهبي» لأن هذه الوثائق ضرورية بشكل ما لتحديث بعضها البعض والوصول إلى

بدون وجود وثائق ثبوتية، لا يمكن للنازحين الحصول على وثائق ثبوتية أخرى

- في عام 2014، كانت «نارين» تعيش مع عائلتها في قرية خانصور الايزيدية في قضاء سنجار بمحافظة نينوى. وعندما استولى داعش على المنطقة، فرَّت نارين وعائلتها إلى جبل سنجار. لم يكن لديهم سيارة ولم يتمكنوا من إحضار وثائقهم الثبوتية معهم. تعيش نارين في مخيمات النازحين في دهوك منذ أكثر من سبع سنوات. ماتت والدتها وفُقِد والدها ولا تمتلك وثائقهم الثبوتية. قالت إنها حاولت تجديد هوية الأحوال المدنية الخاصة بها، لكن قيل لها إنها لا تمتلك أدلة ثبوتية كافية على هويتها وتم التوصية لها بتوكيل محام. وقد أُوصيت بتوكيل محامٍ، وهو ما يمثل بالنسبة لمعظم سكان المخيم نفقات لا يستطيعون تحمُّلها.

الخدمات الأساسية. مع ذلك، قد يفتقد العديد من الأشخاص المستمسكات الثبوتية المطلوبة مسبقا بالإضافة إلى المستمسك الذي ينوون الحصول عليه.[137]

يُطلب من النساء تقديم عقود الزواج للحصول على العديد من الوثائق الثبوتية، الحقوق، الخدمات، وحتى الولادة في المستشفيات في بعض المناطق. وعلى الرغم من أن إحدى الدراسات التي أجرتها وزارة الداخلية وجدت أن ثلث النساء العراقيات اللائي يعِشن في الأراضي التي يسيطر عليها داعش تزوجن أثناء الاحتلال، إلا أن معظمهن لا يحملن عقود زواج نافذة. بعضهن يحملن شهادات صادرة عن المكاتب الإدارية لداعش، لكن الحكومة العراقية لا تعترف بها. كما أنه من غير المُرجّح أن يحتفظ أي شخص بحيازة أي وثائق صادرة عن داعش. لا ترغب العديد من النساء في أن يتم القبض عليهن بهذه الشهادات من قبل قوات الأمن العراقية، خوفًا من أن يُنظر إليهن على أنهن منتميات إلى داعش. فبدون عقود زواج نافذة، تواجه النساء صعوبات جمة في تسجيل ولادة أطفالهن، إذا كان بإمكانهن القيام بذلك أصلاً.[138]

فقدان مستمسكات الأب يؤدي إلى افتقاد مستمسكات الأطفال

- «أم عصام» نازحة تعيش في منطقة المحمودية بمحافظة بغداد. لديها ولدان، مواليد 2014 و2017، كلاهما لديهم شهادة ولادة لكن لا يملكان هوية الأحوال المدنية. والدهم من أعضاء داعش المشتبه بهم وفر إلى شمال العراق. لم تتمكن أم عصام من التواصل معه. وعلى الرغم من أنها لا تزال تمتلك هوية الأحوال المدنية الخاصة بها، ولديها شهادات ولادة أبنائها، إلا أنها لم تتمكن من الحصول على هويات الأحوال المدنية لهم لأنها لا تمتلك وثائق الأب أو شهادة إثبات النسب. تم فصل ابنها الأكبر، وهو الآن في الصف الأول، من المدرسة لعدم امتلاكه الوثائق الثبوتية. وتمكنت أم عصام من الحصول على موافقة مؤقتة من المدير العام لمديرية تربية الكرخ الثانية للسماح له بالبقاء لمدة شهر آخر لأن الامتحانات النهائية كانت وشيكة. ومع ذلك، أصر المسؤول على أنه يجب عليه تقديم الوثائق المناسبة. تقول أم عصام إنها استشارت محامي منظمة غير حكومية ونصحها بأن شهادة إثبات النسب وواحدة على الأقل من وثائق زوجها ضروريان للحصول على هويات الأحوال المدنية لأبنائها. لم تتمكن أم عصام من الوصول إلى أسرة زوجها وليس لديها ما يكفي من المال للقيام بالإجراءات المطلوبة لمعالجة المشكلة، بما في ذلك توكيل محامٍ، والقيام بالمراجعات المطلوبة للعديد من المديريات والدوائر الحكومية.

مخيم بحركة للنازحين في الداخل– أربيل

6. التباين بين منطقة وأخرى

على الرغم من أن مئات الآلاف من العراقيين لا يزالون يفتقرون إلى الوثائق الثبوتية، إلا أنها ليست موزعة بالتساوي في جميع أنحاء البلاد. يتركز معظمهم في المناطق المتضررة من الصراع مع داعش – المحافظات التي تم احتلالها أو استقبلت العديد من النازحين أو كليهما. حتى داخل هذه المحافظات، يوجد تباين على مستوى الأقضية والنواحي في عدد الأشخاص الذين فقدوا وثائقهم الثبوتية والتحديات التي يواجهونها في الحصول عليها. من المهم أن نعرف أي المناطق ذات الاحتياجات القصوى في إصدار وثائق ثبوتية للنازحين من أجل تركيز المساعدات الإنسانية وحلول السياسيات العامة.

الشكل رقم 1.5: معظم التحديات التي تم الإبلاغ عنها حسب المحافظة

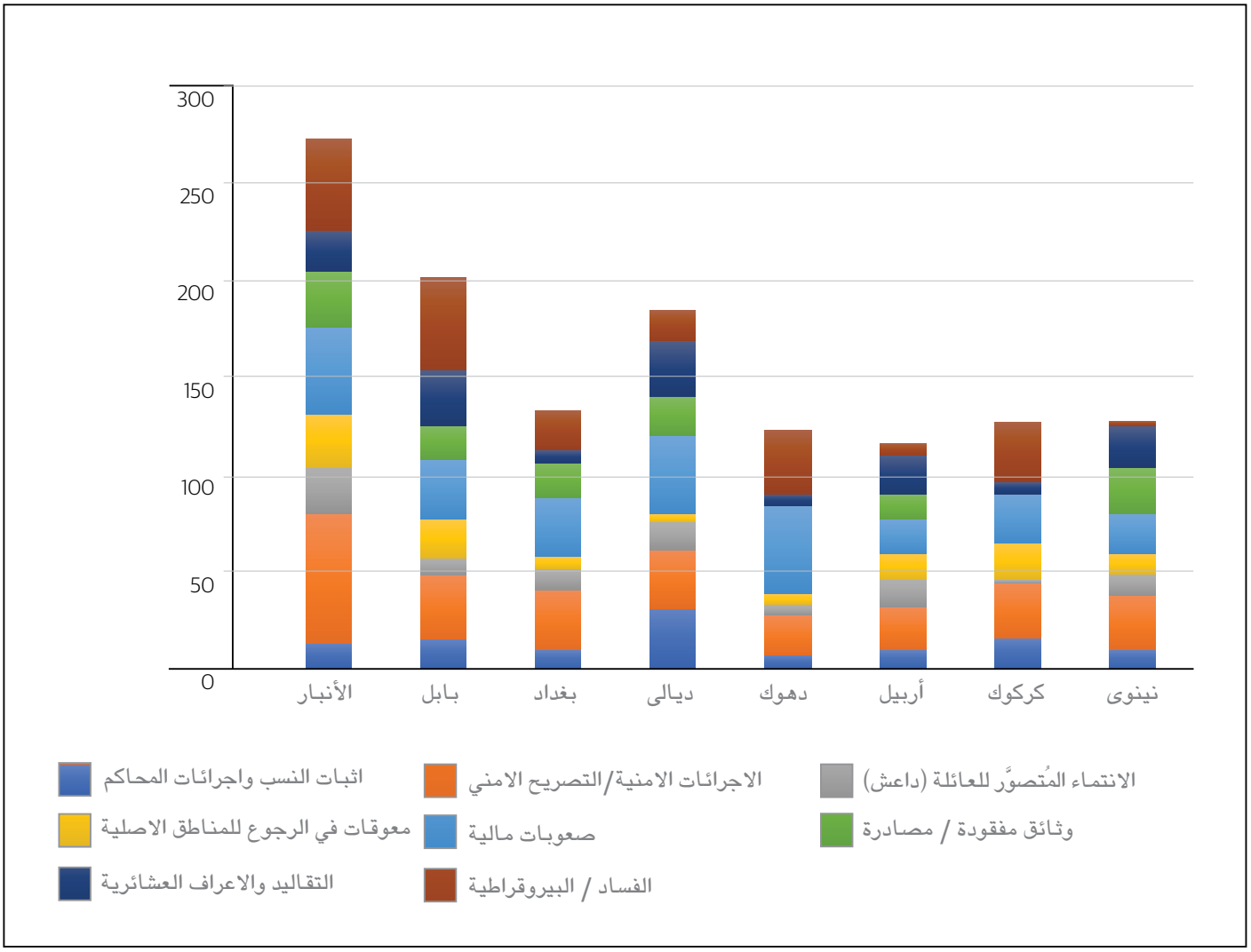

الأنبار أهم التحديات التي تم الإبلاغ عنها

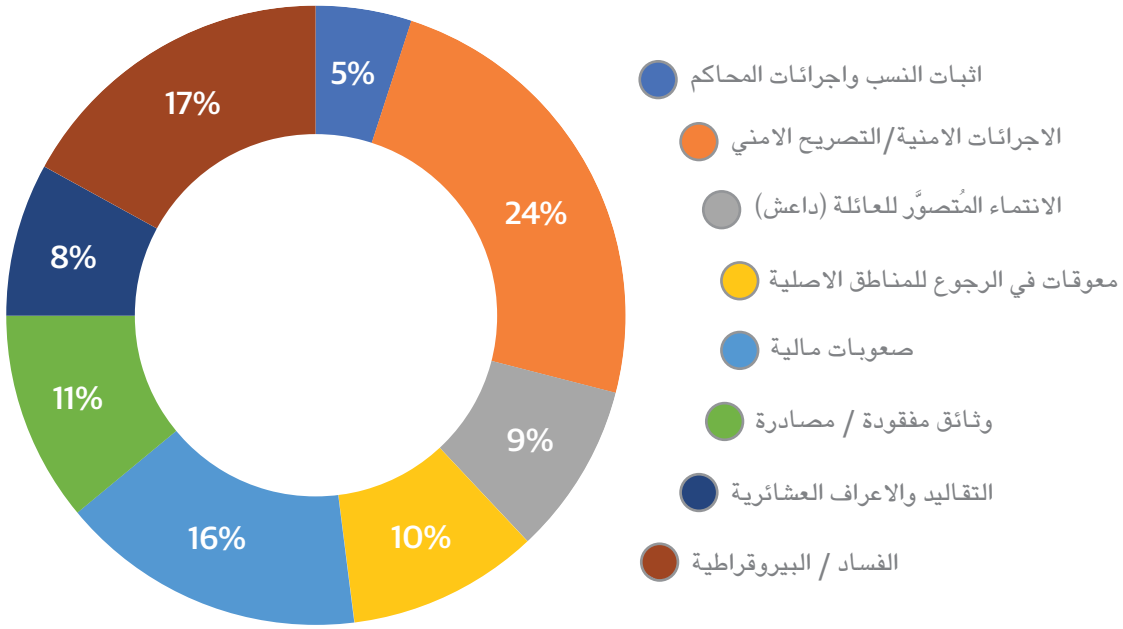

أولاً. محافظة الأنبار

إن محافظة الأنبار ذات الغالبية السنية، وهي أكبر محافظة في العراق من حيث المساحة، وقعت تحت سيطرة داعش في عام 2014.[139] وبحلول أيار 2014، كان هناك ما يقرب من 72,325 أسرة فرّت من الأنبار، وبحلول أيلول من ذلك العام كان هناك 434,356 نازحًا متناثرين في مواقع في جميع أنحاء المحافظة.[140] في عام 2017، استعادت القوات الحكومية العراقية صحراء غرب الأنبار، آخر معاقل داعش المتبقية في البلاد.[141] لقد نزح حوالي 54,546 شخصًا خلال هذه العمليات العسكرية، وفرَّ معظمهم إلى الفلوجة والرمادي.[142] ففي المجموع، نزح 1,677,616 شخصًا من منازلهم في الأنبار على مدار الصراع مع داعش. هذا هو ثاني أكبر عدد من النازحين من محافظة واحدة بعد نينوى.[143] واعتبارًا من نيسان 2023، ووفقا لجدول تتبع النزوح (DTM) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، عاد الغالبية العظمى من هؤلاء النازحين– 92٪ منهم– إلى مناطقهم الأصلية. تضم الأنبار أكبر نسبة من العائدين من أي محافظة من محافظات المناطق الأصلية.[144]

هناك بعض الأدلة على أن السكان النازحين في الأنبار لم يفقدوا الوثائق بنفس أعداد النازحين من مناطق أخرى. وجدت دراسة في سنة 2021 لتقييم احتياجات المجموعات المتعددة (MCNA) إن نسب «منخفضة بشكل كبير» من الأسَر النازحة والعائدة في الأنبار أفادت أنها تفتقد وثيقة رئيسية واحدة على الأقل، مقارنة بالمعدل العام (18٪). من بين الأقضية التي تم مسحها في الأنبار، كانت الفلوجة أعلى نسبة حيث تبين أن (14٪) من الأسَر فقدت وثائقها الثبوتية. في الرطبة، أفاد 3٪ فقط من أسَر النازحين والعائدين بفقدان وثيقة واحدة أو أكثر.[145] في أحدث برنامج لتقييم احتياجات المجموعات المتعددة (MCNA)، أبلَغ 6٪ فقط من أسَر النازحين و3٪ من الأسَر العائدة في الفلوجة عن فقدان واحد أو أكثر من الوثائق الثبوتية.[146] ومع ذلك، فقد ارتفعت نسبة الأسَر النازحة والعائدة التي فقدت وثائقها في الرطبة إلى 6٪ و12٪ على التوالي. لقد أشارت هذه الأسَر في الرطبة في أغلب الأحيان إلى عدم إمكانية الوصول إلى دائرة الأحوال المدنية والمحاكم (58٪) والتكاليف الباهظة (55٪) باعتبارهما معوقات رئيسية أمام الحصول على المستمسكات المفقودة.[147]

في عملنا الميداني الخاص بهذا التقرير، ذكر المشاركون في الأنبار في أغلب الأحيان أن الحصول على التصاريح الأمنية (25٪)، والفساد (17٪)، والصعوبات المالية (16٪) كعقبات أمام الحصول على الوثائق الثبوتية. تُمنَح التصاريح الأمنية في المحافظة من قبل قيادة عمليات الأنبار، بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى بما في ذلك شرطة الأنبار والأمن الوطني. ووفقا لمقابلاتنا، يُطلب من النساء اللواتي أُتهِم أزواجهن بالانتماء إلى داعش تقديم كتب «إثبات المسجونية» يشهد بأن أزواجهن محتجزون في سجون تديرها الحكومة قبل أن يتمكنوا من الحصول على التصاريح الأمنية والحصول على الوثائق المفقودة لأنفسهن ولأطفالهن. وقد أبلغَنا مسؤولون محليون في وزارة الداخلية أنه في بعض الحالات، يجب الحكم

« إذا ما تم اعتقال الشخص المنتمي إلى داعش أو إخفاؤه قسرًا، يُطلب من الزوجة تقديم كتاب المسجونية (...). أما بالنسبة إلى إصدار بطاقات الهوية الموحدة، فلا يتم إصدارها لأولادها إلا إذا قدَّمت كتاب المسجونية وحتى صدور الحكم النهائي».

– ممثل وزارة الداخلية في الرمادي

على الزوج المحتجز قبل أن يتم تبرئة أسرته. في حالات أخرى، يُطلب من النساء تقديم كتاب «إثبات المسجونية» وكذلك القيام بعملية «التبرئة» للحصول على التصاريح. أفاد هؤلاء المسؤولون المحليون أنهم يتلقون تعليمات من الاستخبارات، تنص على شرط القيام بعملية «التبرئة».[148]

لقد استمع فريقنا البحثي إلى تقارير عن السياسات التي يتم تنفيذها في الأنبار والتي أدت إلى تحسين الحصول على الوثائق الثبوتية للنازحين في المحافظة. فقد ذكر العديد من المسؤولين المحليين أمرًا صدر مؤخرًا يسمح للنازحين في الأنبار بالحصول على بعض المستمسكات المفقودة من أي منطقة في المحافظة، مما يعني أنهم لن يكونوا مطالبين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية لمعالجة الطلبات. لسوء الحظ، تم إخبار فريقنا أيضًا أن هذه السياسة لا تنطبق على جميع أشكال الوثائق الثبوتية وأن الحصول على بعض الوثائق، مثل شهادات الولادة، قد يتطلب عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية.[149]

قلعة هيت، محافظة الأنبار

معوقات الحصول على المستمسكات: إثبات المسجونية ومتطلبات «التبرئة»

- كانت «أم ليث» تعيش في قضاء الكرمة بمحافظة الأنبار مع أطفالها الأربعة الصغار. عندما استولى تنظيم داعش على قضاء الكرمة، فرّت أم ليث مع أطفالها إلى مخيم عامرية الفلوجة وظلوا هناك لمدة ثلاث سنوات. ابنتها لديها هويات الأحوال المدنية منتهية الصلاحية وكان أبناؤها لديهم بيانات ولادة فقط. حاولت أم ليث عدة مرات الحصول على هويات الأحوال المدنية لأبنائها من دائرة الأحوال المدنية في الفلوجة، ولكن دون جدوى. تمت مراجعة طلبها من قبل استخبارات وزارة الداخلية والأمن الوطني، لكن تم رفض طلبها لأن زوجها متهم بالانتماء إلى داعش. طلبت الدعم من وكالة تابعة للأمم المتحدة، حيث وكّلت لها محامٍ. ومع ذلك، عندما علم المحامي أن زوج أم ليث محتجز في السجن بتهمة الانتماء إلى داعش، لم يتمكن من تقديم المزيد من المساعدة. وفي النهاية، قامت وكالة تابعة للأمم المتحدة بتوكيل محامٍ مجاني آخر. كان مطلوبًا منها أن تقوم بعملية «التبرئة». كما تمكن محاميها من الحصول على كتاب «إثبات المسجونية». بعد كل هذه المحاولات والخطوات، تمكنت أخيرًا من الحصول على بطاقات الهوية الوطنية الموحدة لأطفالها من دائرة الأحوال المدنية في الفلوجة.

قصة ناجحة: تخفيف المعوقات الإدارية في الأنبار

- هرب «ناصر» من القائم في الأنبار، مع زوجته وطفله من داعش. عاشت الأسرة في مخيم عامرية الفلوجة للنازحين، الواقع أيضًا في الأنبار، لمدة خمس سنوات. تمكن ناصر من إحضار وثائق الأسرة معه، بما في ذلك هويات الأحوال المدنية الخاصة بهم. بعد سنوات قليلة من فرارهم، أنجبت زوجة ناصر طفلاً آخر. ومع ذلك، عندما حاولوا الحصول على بيان ولادة للطفل في مخيمهم للنازحين، تم رفض طلبهم. بعد عدة محاولات، وبدعم من محامي منظمة غير حكومية، تمكن ناصر أخيرًا من الحصول على بيان ولادة من مستشفى عامرية الفلوجة. ثم شرع في الحصول على هوية الأحوال المدنية لطفله. كذلك أراد تجديد هويات الأحوال المدنية لبقية أفراد عائلته. كانت البطاقات صادرة قبل سيطرة داعش على القائم وانتهت صلاحيتها. في البداية، اعتقد أنه يتعين عليه العودة إلى دائرة الأحوال المدنية في القائم، لكن أثناء عملية التقديم علم أنه يمكنه تجديد هوية الأحوال المدنية الخاصة به في الرمادي. وقيل له إن دائرة الأحوال المدنية في الرمادي يمكنها الآن إصدار وتجديد المستمسكات لسكان جميع أحياء الأنبار، بعد الحصول على تصريح من أجهزة الاستخبارات والأمن. في النهاية، حصل الطفل الثاني لناصر وأفراد الأسرة الآخرون على هويات الأحوال المدنية الخاصة بهم.

جدول: قدرة دوائر الأحوال المدنية والمحاكم في الأنبار آب 2023 [150]

القضاء	عدد النازحين	عدد العائدين	عدد الأسَر التي شملها الاستطلاع والتي تفتقد وثائق ثبوتية (REACH)	دوائر الأحوال المدنية الجاهزة للعمل في النواحي	المحاكم الجاهزة للعمل	إصدار البطاقة الموحّدة
الفلوجة	17,832	572,706	1,648	بشكل جزئي	نعم	البعض
الرمادي	7,542	602,664	5,262	بشكل جزئي	نعم	البعض
عانة	1,914	14,916	57	بشكل جزئي	نعم	البعض
راوة	غير متوفِّر	16,428	–	بشكل جزئي	نعم	البعض
القائم	2,088	104,832	–	بشكل جزئي	نعم	البعض
حديثة	1,098	27,720	137	بشكل كامل	نعم	نعم*
الرطبة	2,646	26,772	152	بشكل جزئي	نعم	البعض*
هيت	1,398	180,270	2,715	بشكل كامل*	نعم*	نعم*

بابل أهم التحديات التي تم الإبلاغ عنها

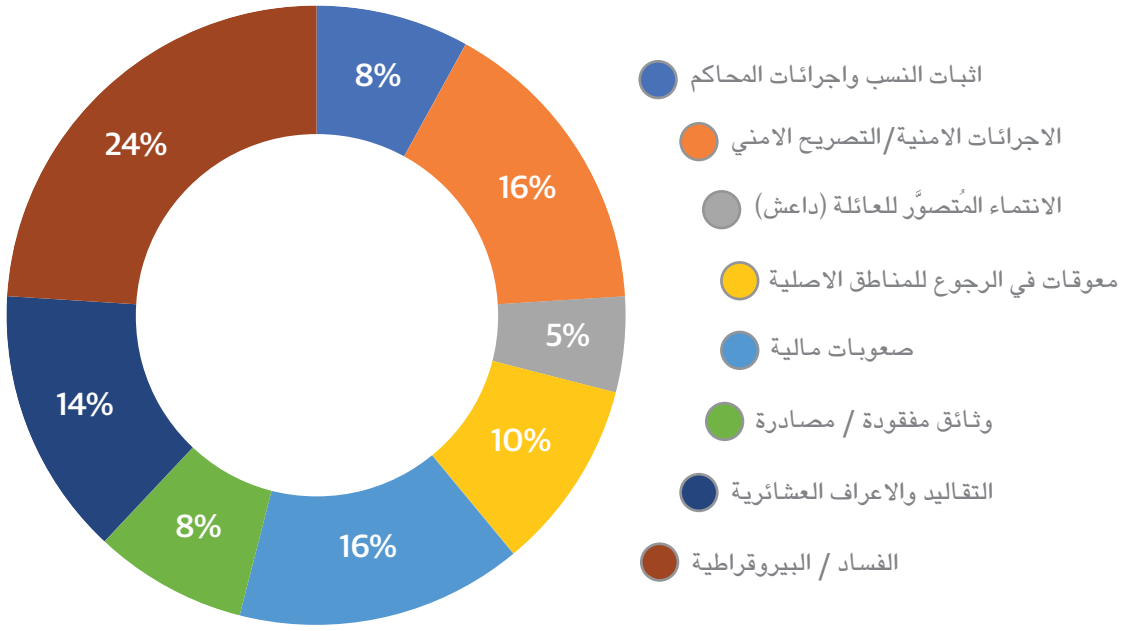

ثانيًا. محافظة بابل

في 2014 سيطر داعش على بلدة جرف الصخر في محافظة بابل. وفي نفس ذلك العام، تم طرد التنظيم الإرهابي من المنطقة من قِبل قوات الحشد الشعبي، الذين أتهموا بتدمير منازل العائلات السنية، وطردهم من المنطقة، ومنع عودتهم.[151] لقد نزح حوالي 46,116 شخصًا من منازلهم في محافظة بابل خلال سنوات الصراع. حتى نيسان 2023، عاد فقط 1,860 شخصًا – جميعهم إلى منطقة المسيب.[152] ما يقرب من الثلث لا يزالون في مواقع في جميع أنحاء بابل، في حين أن هناك حوالي 20٪ نازحون في محافظة الأنبار و19٪ نازحون في محافظة بغداد. وقد نزح 20٪ آخرون إلى السليمانية في إقليم كوردستان العراق.[153] وهناك ما يقرب من 16,200 نازح يعيشون في المحافظة.[154] وما يقرب من 96٪ من هؤلاء النازحين جاءوا من مناطق في بابل، في حين أن حوالي 3٪ من نينوى.[155]

إن التحدي الذي يواجهه النازحون في بابل والنازحين من بابل إلى المحافظات الأخرى – لا سيما بالنظر إلى انخفاض معدل عودتهم – هو مطلب الحصول على الوثائق الثبوتية في

لا يمكن للنازحين في محافظة بابل الحصول على المستمسكات الثبوتية في دوائر الأحوال المدنية المحلية

- «فاطمة»، من تلعفر في نينوى، كانت حاملاً عندما قتل زوجها على يد مقاتلي داعش، وأُجبِرت على الفرار إلى الحلة في بابل. أنجبت في المستشفى هناك. كانت تحمل هوية الأحوال المدنية الخاصة بها، ولكن ليس هوية زوجها. لم يكن لديها شهادة وفاة له أيضًا. عادة ما تكون هويات الأحوال المدنية لكلا الوالدين ضرورية لتسجيل ولادة الطفل. طلبت فاطمة الدعم من المختار للمساعدة في تسهيل تسجيل طفلها. لقد وجدت شاهدين من منطقتها الأصلية شهدا على مقتل زوجها قبل أن تتمكن من الفرار من نينوى. وصادق المختار على هذه الإفادات مما مكنها من الحصول على بيان ولادة لطفلها. ثم حاولت بعد ذلك الحصول على هوية الأحوال المدنية للطفل من دائرة الأحوال المدنية في الحلة، لكن المسؤولين هناك لم يهتموا بطلبها، على الرغم من حصولها على دعم المختار. بعد أربع سنوات، عادت فاطمة إلى منطقتها الأصلية في تلعفر، حيث تمكنت من العثور على سجلاتها المدنية وتمكنت في النهاية من الحصول على هوية الأحوال المدنية لطفلها.

مناطقهم الأصلية. فعلى الرغم من أن المسؤولين المحليين في وزارة الداخلية في بابل أخبروا فريقنا البحثي أنه يمكن للنازحين الحصول على هويات الأحوال المدنية الخاصة بهم أو البطاقات الوطنية الموحدة في المناطق التي يقيمون فيها حاليًا، إلا أن القائمين بالبحث لم يتمكنوا من التعرف على أسرة نازحة واحدة في بابل – من الذين نزحوا من منطقة أخرى ضمن محافظة بابل أو من محافظة أخرى – لم يقوموا أما بإجراءات طويلة وشاقة لنقل سجلاتهم المدنية الشخصية إلى منطقة النزوح أو العودة بشكل دائم إلى مناطقهم الأصلية. لقد أفاد قادة مجتمع محلي ومسؤولو مخيم إلى فريقنا البحثي أنهم قد لاحظوا بأن عدم القدرة على معالجة طلبات الحصول على الوثائق الثبوتية خارج مناطقهم الأصلية يمثل عائقا رئيسيًا يواجهه النازحون في الداخل بشكل مستمر.[156]

على النازحين من محافظة بابل إلى المحافظات الأخرى نقل سجلاتهم المدنية من مناطقهم الأصلية إلى منطقة إقامتهم الحالية للحصول على المستمسكات التي فقدوها، بما في ذلك البطاقة الوطنية الموحدة.[157] في مناقشة مجموعة تركيز عُقدت في مخيم عامرية الفلوجة للنازحين في حزيران 2022، أفادَ نازحون من جرف الصخر مقيمون حاليًا في الأنبار إلى باحثينا أنهم كانوا مترددين في نقل سجلاتهم خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى عدم قدرتهم على العودة إلى ديارهم في أحد الأيام. يعتقد الكثيرون أن نقل سجلاتهم سيجبرهم على التخلي عن ممتلكاتهم الشخصية في جرف الصخر، حيث تسيطر ميليشيا مسلحة.[158] نتيجة لذلك، لا يزال العديد من هؤلاء النازحين الذين فقدوا وثائقهم غير قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة بشكل عام لأنهم لا يستطيعون إثبات هويتهم.[159]

كانت إحدى التطورات الإيجابية في المحافظة هو تنفيذ نظام إلكتروني سريع للتدقيقات الأمنية. يُتيح هذا النظام تصاريح أمنية أسرع للنازحين ويسهل تنقلهم داخل المحافظة.[160]

جدول: قدرة دوائر الأحوال المدنية والمحاكم في محافظة بابل آب 2023

القضاء	عدد النازحين	عدد العائدين	عدد الأسَر التي شملها الاستطلاع والتي تفتقد وثائق ثبوتية (REACH)	دوائر الأحوال المدنية الجاهزة للعمل في النواحي	المحاكم الجاهزة للعمل	إصدار البطاقة الموحّدة
المسيب	44,100	1,860	0	بشكل جزئي	بشكل كامل	البعض
الحلة	636	غير متوفِّر	22	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
الهاشمية	54	غير متوفِّر	–	غير متوفِّر (الآن دائرة البطاقة الوطنية الموحدة)	بشكل كامل	نعم
المحاويل	204	غير متوفِّر	–	غير متوفِّر (الآن دائرة البطاقة الوطنية الموحدة)	بشكل كامل	نعم

بغداد أهم التحديات التي تم الإبلاغ عنها

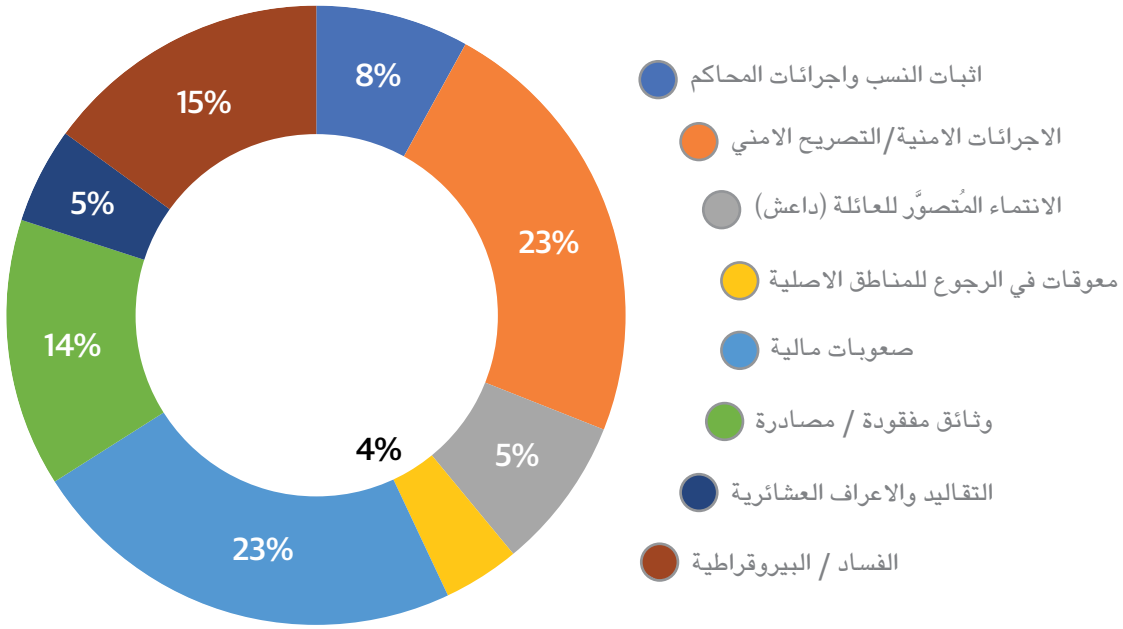

ثانيًا. محافظة بغداد

على الرغم من أن مقاتلي داعش لم يتمكنوا من الاستيلاء على بغداد، في حزيران 2014 حيث تقدموا إلى بلدات تبعد ساعة بالسيارة عن العاصمة قبل أن يتم صدَّهم.[161] كما نفَّذ أفراد تنظيم داعش العديد من التفجيرات الانتحارية في بغداد على مدار الصراع.[162] خلال الحرب، نزح 139,972 شخصًا من منازلهم في بغداد.[163] واعتبارًا من نيسان 2023، عاد ما يقرب من 94,038 (67٪) منهم، في حين ظل 45,934 شخصًا نازحين – ثلثهم نازحون في محافظة السليمانية. وتستمر بغداد أيضًا في استضافة 26,412 نازحًا، يأتي غالبيتهم من الأنبار (40٪) وبابل (33٪).[164]

كان العائقان أمام الحصول على الوثائق المفقودة والتي أفادوا عنها الخاضعون للاستطلاع في بغداد في أغلب الأحيان لفريقنا البحثي هما متطلبات التصريح الأمني (14٪) والتكاليف الباهظة (13٪). في العاصمة، تتولى قيادة عمليات بغداد المسؤولية عن تنسيق التصاريح الأمنية للنازحين في الداخل.[165] ومع ذلك، كانت هناك حالات حصل فيها النازحون على تصريح أمني من قيادة عمليات بغداد، ولكن ليس من الجهات الأمنية المسيطرة على مناطقهم الأصلية. لقد منع هذا الأمر عودتهم إلى ديارهم والحصول على الوثائق الثبوتية.[166]

في الواقع، لا يزال مطلب النازحين في الداخل لمعالجة الطلبات في مناطقهم الأصلية يمثل عقبة رئيسية أمام الحصول على المستمسكات المفقودة. في المقابلات التي أجريناها، أكد القضاة في بغداد على عدم التمييز ضد النازحين عند تقديم طلبات الحصول على الوثائق الثبوتية، بما في ذلك رفع الدعاوى في المحاكم. من الناحية النظرية، يمكن للنازحين مباشرة إجراءات المحاكمة في أي منطقة في بغداد. ومع ذلك، فإن طلبات الحصول على بطاقات السكن والوثائق الصادرة عن دوائر الأحوال المدنية مقيدة جغرافيًا بشكل أكبر. لقد أفادَ العديد من النازحين ممن أُجريت معهم المقابلات أنه يتعين عليهم العودة إلى مناطقهم الأصلية من أجل الحصول على المستمسكات المفقودة. وقد أبلغَ محامٍ في الرصافة فريقنا البحثي أن السماح للنازحين بالتقديم في المناطق التي يقيمون فيها حاليًا هو أحد أهم التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين سبل الوصول إلى الوثائق المفقودة.[167]

المتحف العراقي، بغداد

جدول: قدرة دوائر الأحوال المدنية والمحاكم في بغداد آب 2023

القضاء	عدد النازحين	عدد العائدين	عدد الأسَر التي شملها الاستطلاع والتي تفتقد وثائق ثبوتية (REACH)	دوائر الأحوال المدنية الجاهزة للعمل في النواحي	المحاكم الجاهزة للعمل	إصدار البطاقة الموحّدة
المحمودية	8,028	50,916	0	بشكل كامل	نعم*	نعم*
أبو غريب	5,250	23,940	–	بشكل كامل	نعم*	نعم*
الكرخ	4,650	0	272	بشكل جزئي	نعم*	نعم*
الطارمية	2,346	11,676	0	بشكل كامل*	نعم*	نعم*
الرصافة	2,268	0	18	بشكل جزئي	نعم*	نعم*
الأعظمية	2,058	0	5	بشكل جزئي	نعم*	نعم*
الكاظمية	1,020	7,764	0	بشكل جزئي	نعم*	نعم*
المدائن	750	0	–	بشكل كامل*	نعم*	نعم*
الثورة 2	144	غير متوفِّر	–	بشكل كامل*	نعم*	نعم*
الثورة 1	6	غير متوفِّر	–	بشكل كامل*	نعم*	نعم*

Source: IOM [168]

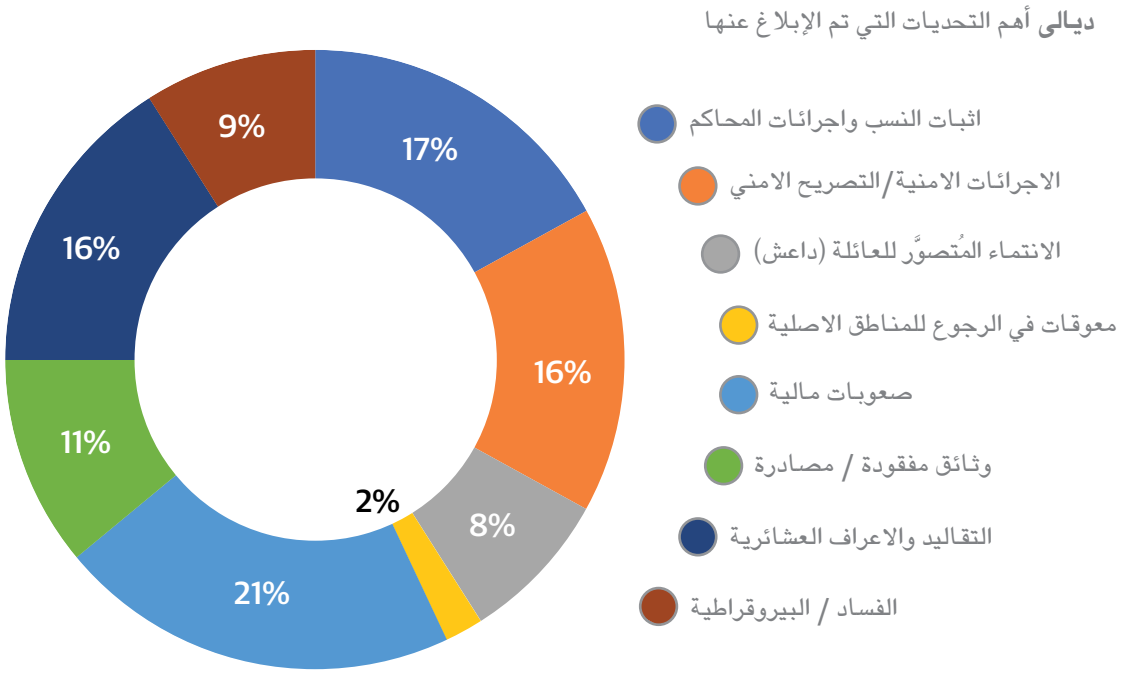

1) محافظة ديالى

في عام 2014، سيطر تنظيم داعش على ديالى واحتلها قرابة ستة أشهر. ونظرًا للأهمية الاستراتيجية للمحافظة، وتشاركها الحدود مع بغداد وإيران، كانت استعادة السيطرة عليها أولوية قصوى للحكومة العراقية وقوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران. وبحلول كانون الثاني 2015، سمح الهجوم المضاد الذي شنّه تنظيم داعش استعادة السيطرة على المناطق الإستراتيجية الرئيسية داخل ديالى. لقد تعرضت المحافظة لأضرار واسعة النطاق في البنية التحتية وتعطيل الخدمات بسبب الصراع. لقد شُرِّد آلاف المدنيين السنة وقُتل

مئات آخرون. وبعد هزيمتهم في عام 2017، انسحب مقاتلو داعش إلى المناطق الريفية في ديالى، حيث واصلوا منها التخطيط وشن الهجمات، الإعدامات، والاختطافات.[169]

إجمالاً، نزح ما يقرب من 313,215 شخصًا من ديالى على مدى سنوات الصراع. وقد عاد حوالي 202,846 (77٪) منهم إلى مناطقهم الأصلية حتى نيسان 2023، بينما لا يزال هناك 72,369 نازح.[170] أكثر بقليل من نصف هؤلاء النازحين (54٪) نزحوا في مواقع داخل المحافظة. 33٪ آخرون يعيشون في السليمانية. تستضيف ديالى أيضًا 44,455 نازحًا – الغالبية العظمى (89٪) من مواقع أخرى في المحافظة نفسها، و6٪ أخرى من صلاح الدين.[171]

أظهر عملنا الميداني أنه تم بذل جهود في ديالى لتحسين الوصول إلى الوثائق المفقودة. نجح أحد أعضاء مجلس النواب في نقل 500 سجل مدني إلى المواقع الحالية للنازحين في المحافظة، مما خفف من حاجتهم للعودة إلى مناطقهم الأصلية للحصول على الوثائق المفقودة.[172] كما قام سياسيون بالضغط على السلطات المدنية وقوات الأمن لتسهيل الحصول على الوثائق الثبوتية. أفاد مسؤولون محليون لفريقنا البحثي أن وزارة الداخلية أصدرت تعليمات للعاملين في دوائر الأحوال المدنية بإصدار وثائق ثبوتية لجميع المتقدمين، بغض النظر عن الانتماء المحتمل إلى داعش لأقاربهم. ومع ذلك، يشير بحثنا إلى أن هذا التوجيه لم يتم تنفيذه على نطاق واسع.[173]

الانتماء إلى داعش لا يزال عائقا أمام النازحين في ديالى

- «أميرة»، أم لثلاثة أطفال من قرية في قضاء المقدادية في ديالى، فرت من منزلها عندما هاجم مسلحو داعش قرية مجاورة. بعد وقت قصير من مغادرة أميرة، هاجمت الميليشيات قريتها. احترق منزلها مع كثيرين آخرين وقتل زوجها. فقدت جميع وثائقها وهويات الأحوال المدنية لأطفالها وليس لديها تصريح أمني بسبب انتمائها المفترض إلى داعش. لقد أبلغت محكمة تحقيق بعقوبة عن المستمسكات المفقودة وحاولت استبدالها في دائرة الأحوال المدنية في المقدادية. لن يمضي المسؤولون في هذا المكتب قدمًا بدون شهادة وفاة زوجها، والتي لا تملكها أميرة. ذهبت إلى محكمة الأحوال الشخصية في بعقوبة للحصول على «حجة الوفاة». عندما علم مسؤولو المحكمة من الاستخبارات وقوات الأمن وشرطة الحدود وخبراء الطب الشرعي أن زوج أميرة كان على صلة بداعش وتوفي في عملية عسكرية، رفضوا المضي قدمًا في إصدار «حجة الوفاة».

نهر الوند في خانقين، محافظة ديالى

جدول: قدرة دوائر الأحوال المدنية والمحاكم في ديالى آب 2023

القضاء	عدد النازحين	عدد العائدين	عدد الأسَر التي شملها الاستطلاع والتي تفتقد وثائق ثبوتية (REACH)	دوائر الأحوال المدنية الجاهزة للعمل في النواحي	المحاكم الجاهزة للعمل	إصدار البطاقة الموحّدة
بعقوبة	19,716	–	671	بشكل جزئي	بشكل جزئي	نعم*
الخالص	4,206	74,400	1,832	بشكل جزئي	بشكل جزئي	نعم*
المقدادية	198	59,826	1,860	بشكل جزئي	بشكل جزئي	نعم*
بلدروز	450	0	–	بشكل جزئي	بشكل جزئي	نعم*
خانقين	12,978	105,450	–	بشكل جزئي	بشكل جزئي	نعم*
كفري	6,354	1,500	23	بشكل جزئي	نعم*	نعم*

Source: REACH, IOM, National Protection Cluster[174]

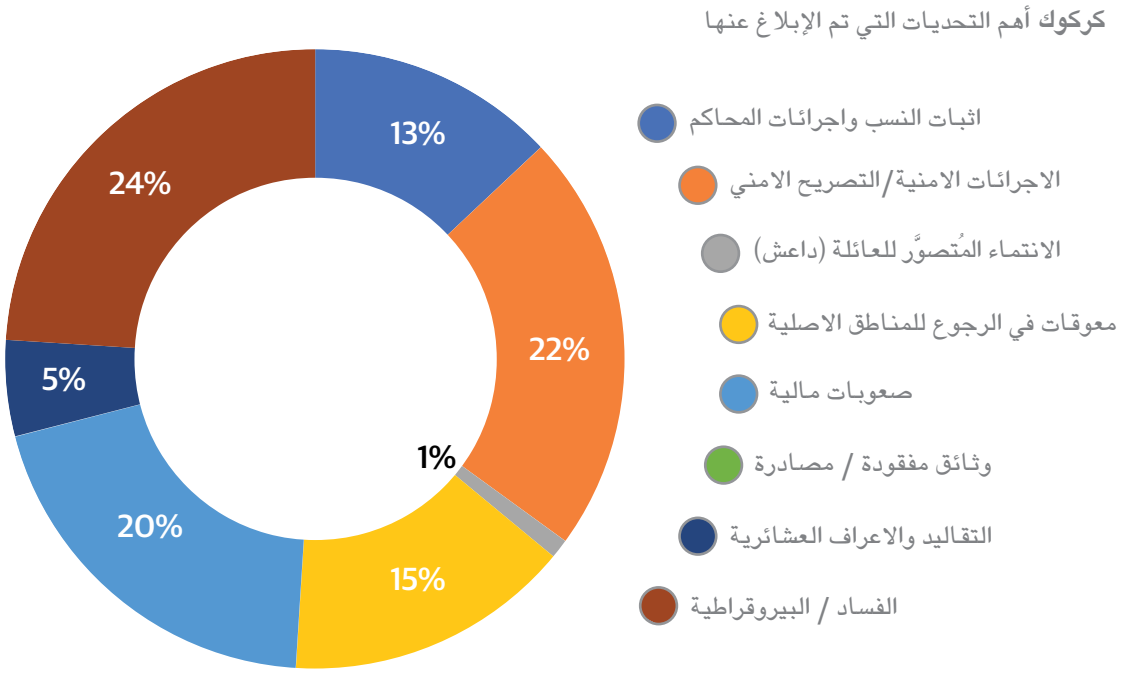

خامسًا. محافظة كركوك

كانت محافظة كركوك الغنية بالنفط تاريخيًا منطقة متنوعة من الناحية العرقية حيث اختلط التركمان، العرب، الكرد، والمسيحيون منذ فترة طويلة وشكّلوا الثقافة. وعلى الرغم من تعرضها لحملة «التعريب» في ظل نظام البعث، فقد عاد الآلاف من الكورد والتركمان المهجرين قسرًا لاستعادة ممتلكاتهم بعد سقوط صدام حسين.[175] يصنف الدستور كركوك، إلى جانب مناطق أخرى مختلطة الأعراق، على أنها «منطقة متنازع عليها»، تطالب بها كل من الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان العراق.[176]

لقد أدى الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية إلى زعزعة استقرار كركوك وإشعال التوترات العِرقية والسياسية. وبحلول حزيران 2014، كان مسلحو داعش قد سيطروا على مناطق واسعة في شمال ووسط المحافظة وكانوا يتقدمون جنوبًا. ومع انسحاب القوات الحكومية، انتشرت قوات البيشمركة الكوردية لوقف تقدم داعش. من عام 2015 إلى عام 2017، استعادت قوات البيشمركة، جنبًا إلى جنب مع مقاتلين شيعة تركمان محليين، قوات الحشد الشعبي، ودعم جوي من التحالف، مساحات كبيرة من كركوك. في أيلول 2017، ورغم اعتراضات الحكومة العراقية وبعض الجماعات في كركوك، تم شمول المنطقة باستفتاء كوردي على الاستقلال. في المقابل، وفي وقت لاحق أمرت الحكومة العراقية قوات البيشمركة بالانسحاب. في تشرين الأول 2017، استعادت قوات الأمن العراقية ما تبقى من مناطق سيطرة داعش في الحويجة وجنوب داقوق. ثم ساروا باتجاه مدينة كركوك، مما تسبب في فرار المحافظ وسياسيين كورد آخرين.[177] لقد ظلت المحافظة منذ ذلك الحين تحت سيطرة الحكومة الاتحادية، على الرغم من إعلان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في آذار 2023 عن عزمه على العودة إلى كركوك[178] حيث من المقرر إجراء انتخابات مجلس المحافظة في كانون الأول 2023 لأول مرة منذ 18 عامًا.[179]

نزحت آلاف العائلات خلال سنوات العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في كركوك. كما نزح آلاف الكورد من مدينة كركوك في عام 2017 عندما انسحبت قوات البيشمركة الكوردية وتولت قوات الأمن العراقية مقاليد الأمور.[180] في المجموع، نزح 265,710 شخص من منازلهم في المحافظة. حتى نيسان 2023، عاد 190,920 (72٪) ولا يزال هناك 74,790 نازح.[181] غالبية هؤلاء النازحين (74٪) قد نزحوا في مواقع داخل كركوك، مع 13٪ آخرين يعيشون في محافظة كربلاء و6٪ يقيمون في السليمانية. لا تزال محافظة كركوك تستضيف 92,718 نازح. أكثر من نصف هؤلاء بقليل (59٪) يأتون من مناطق داخل كركوك، في حين أن 22٪ هم من صلاح الدين و9٪ من نينوى.[182]

أفادَ مستطلعون في كركوك بوجود العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى المستمسكات المفقودة، بما في ذلك الفساد وعدم الكفاءة الإدارية (24٪)، متطلبات التصريح الأمني (22٪)، وصعوبات العودة إلى مناطقهم الأصلية (15٪). وقد أكد بعض المسؤولين المحليين لفريقنا البحثي أنه في عام 2022 أصدر محافظ كركوك توجيهًا للسماح للنازحين من جميع المناطق المتضررة من الصراع في محافظة كركوك بالوصول إلى الوثائق ومعالجة الطلبات

في دائرة الأحوال المدنية المركزية في محافظة كركوك. ومع ذلك، أكد مستطلعون آخرون أن هذا التوجيه لم يتم تنفيذه باستمرار.[183] يُظهِر عملنا الميداني أن العديد من النازحين في كركوك غير قادرين على الحصول على الوثائق المفقودة في مناطق نزوحهم. قال رئيس دائرة البطاقة الوطنية الموحدة في كركوك لفرقنا البحثي أنه حتى المتقدمين من محافظة كركوك لم يعد بإمكانهم الحصول على الوثائق في قضاء كركوك، بل عليهم العودة إلى مناطقهم الأصلية – الحويجة، على سبيل المثال.[184]

علاوة على ذلك، قد لا يتمكن النازحون في الداخل في كركوك حتى من اللجوء إلى المحاكم خارج مناطقهم الأصلية. لاحظ أحد موظفي منظمة غير حكومية أنه «عندما يرى القاضي أن بطاقة سكن الشخص تعود إلى قضاء أو ناحية أخرى، فإنه يخبر الشخص بالذهاب إلى المحكمة في تلك المنطقة. لذا، فإن المشاكل الإدارية تشكل تحديًا كبيرا». في قضاء الدبس، على سبيل المثال، يجب أن يكون لدى المتقدمين بطاقة سكن من الدبس لتقديم طلب «إثبات النسب» في المحكمة هناك. كما أن النازحون من مناطق أخرى يحتاجون إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية للحصول على «إثباتات النسب».[185]

جدول: قدرة دوائر الأحوال المدنية والمحاكم في كركوك آب 2023

القضاء	عدد النازحين	عدد العائدين	عدد الأُسَر التي شملها الاستطلاع والتي تفتقد وثائق ثبوتية (REACH)	دوائر الأحوال المدنية الجاهزة للعمل في النواحي	المحاكم الجاهزة للعمل	إصدار البطاقة الموحّدة
كركوك	83,604	6,888	2,871	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
داقوق	6,432	8,706	193	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
الحويجة	1,440	173,198	4,856	بشكل كامل	بشكل كامل	البعض*
دبس	1,440	7,236	108	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم

Source: REACH, IOM, National Protection Cluster[186]

قلعة كركوك، محافظة كركوك

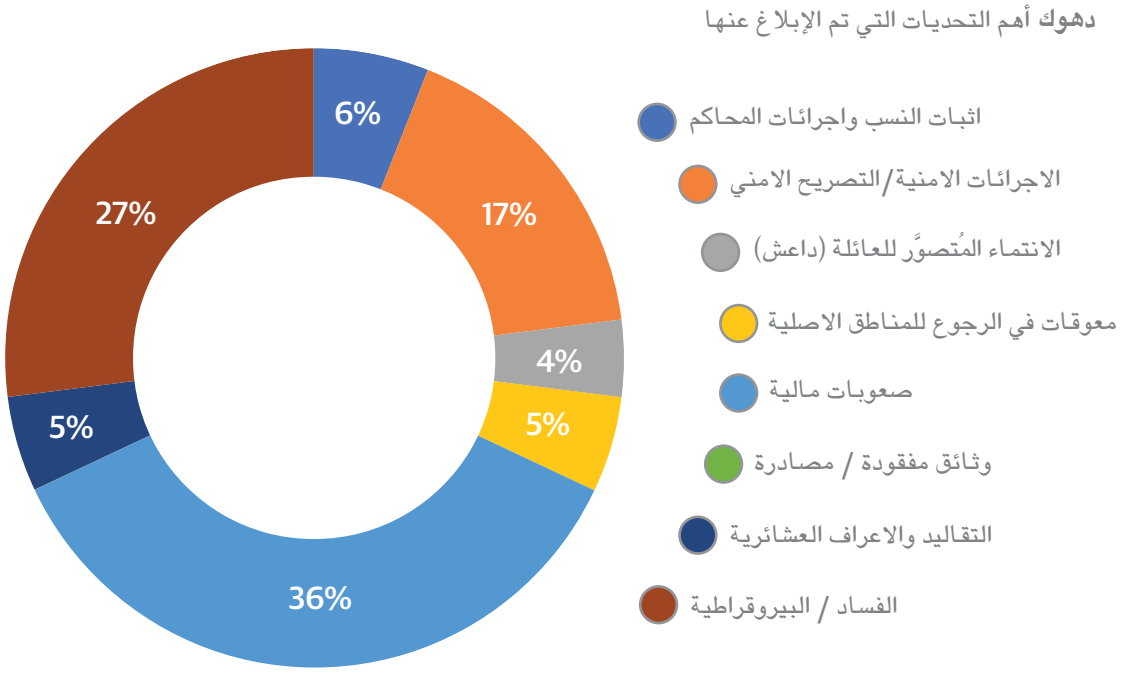

سادسًا. إقليم كوردستان العراق

يتكون إقليم كوردستان العراق شبه المستقل من ثلاث محافظات: أربيل، السليمانية، ودهوك. لقد لعبت القوة العسكرية في إقليم كوردستان العراق، البيشمركة، دورًا فاعلاً في الحرب ضد داعش. وبسبب انسحاب القوات الحكومية العراقية في حزيران 2014 من مواجهة هجوم المسلحين، سيطر البيشمركة على معظم الأراضي المتنازع عليها تاريخيًا بين العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق، بما في ذلك كركوك وسنجار، خلال معاركهم مع داعش. ومع ذلك، في أعقاب استفتاء الاستقلال المثير للجدل في إقليم كوردستان في أيلول 2017، استعادت القوات الحكومية العراقية معظم هذه المناطق المتنازع عليها وخسر إقليم كوردستان 20٪ من أراضيه وعائدات حقول نفط كركوك.[187]

فرَّ العديد من العراقيين النازحين بسبب الصراع مع داعش إلى مواقع في إقليم كوردستان العراق. حتى نيسان 2023، لا تزال أربيل تستضيف 230,843 نازح، 48٪ منهم قادمون من نينوى و30٪ أخرين من الأنبار. تضم دهوك حاليًا 247,926 نازح، 99.7٪ منهم من نينوى المجاورة. كما تستضيف السليمانية 134,342 نازح، 24٪ منهم من صلاح الدين، و23٪ من بغداد، و18٪ من ديالى، و15٪ من الأنبار. تستضيف محافظات إقليم كوردستان العراق معًا أكثر من نصف (53٪) النازحين المتبقّين في العراق.[188]

يُعتبر وضع النازحين في الداخل الذين يفتقدون الوثائق الثبوتية في إقليم كوردستان العراق فريدًا لأن هؤلاء الأشخاص ينحدرون من مناطق تقع تحت سلطة الحكومة الاتحادية. لذلك، فإن سلطات إقليم كوردستان ليست مسؤولة عن إصدار أي وثائق ثبوتية رئيسية لهم. ومع ذلك، تُصدر سلطات إقليم كوردستان العراق المستمسكات الثبوتية، مثل حجة الولادة أو تصديقات لعقود الزواج. وفي حين أصدرت فرق وزارة الداخلية المتنقلة العديد من الوثائق للنازحين الذين يعيشون في إقليم كوردستان–العراق، فإن زياراتهم محدودة، ولا يمكنهم الوصول إلى جميع المحتاجين. علاوة على ذلك، لم تتبنَّ سلطات إقليم كوردستان أيًا من الإجراءات غير الرسمية المستخدمة في المحافظات الأخرى للمساعدة في تخفيف الحواجز التي تحول دون الحصول على الوثائق الثبوتية.[189]

مدينة دهوك، إقليم كوردستان

أربيل أهم التحديات التي تم الإبلاغ عنها

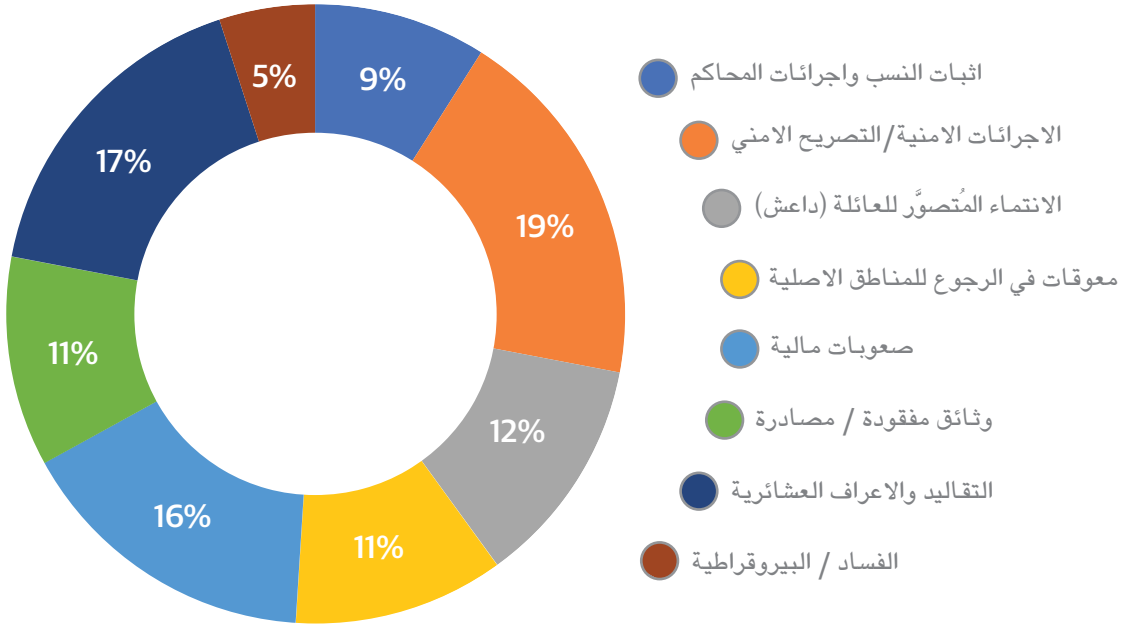

لغاية نيسان 2023، يختلف عدد النازحين في إقليم كوردستان – العراق الذين أبلغوا عن صعوبات في الوصول إلى دوائر الأحوال المدنية أو الحصول على الوثائق الثبوتية بشكل كبير حسب القضاء وحتى الناحية. على سبيل المثال، يُشير جدول تتبع النزوح في العراق (DTM) إلى أنه في بعض المواقع، مثل قرية زانكو في أربيل[190] ومدينة صائب في السليمانية،[191] قال 11–25٪ من أسر النازحين في الداخل الذين شملهم الاستطلاع إنهم يواجهون مشكلة في الوصول إلى الخدمات القانونية أو الحصول على الوثائق. وفي مناطق أخرى، مثل مدينة كنجان في أربيل،[192] لم تقوم أي من العائلات النازحة بالإبلاغ عن هذه الصعوبات. ومع ذلك، في بعض المواقع، أفادت عائلات نازحة بوجود تحديات في الوصول إلى دوائر الأحوال المدنية والمحاكم والوثائق بنسب أعلى بكثير، 26–40٪ في مخيم ديبكة للنازحين في أربيل[193] و41–60٪ في مخيم أشتي للنازحين في السليمانية،[194] على سبيل المثال.

كما تمارس حكومة إقليم كوردستان سيطرة فعلية على مخيمات خازر وحسن شام، «مخيمات شرق الموصل» في منطقة الحمدانية المتنازع عليها في شرق نينوى. معظم سكان مخيم حسن شام هم زوجات وأبناء مقاتلي داعش. الوصمة التي تلحق بارتباطهم بداعش قوية لدرجة أن الكثيرين منهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم لأن مجتمعاتهم وعائلاتهم ترفضهم. لا تستطيع بعض النساء مغادرة المخيم لأنهن متهمات بدعم منظمة إرهابية من بين جرائم أخرى وهناك أوامر بالقبض عليهن. يضم قسمان من المخيم جنود أطفال سابقين قضوا عقوبات في سجن الأحداث ويمكن أن يواجهوا مزيدًا من التهم إذا غادروا. وفي عام 2022، قدر أحد مسؤولي المخيم أن 40٪ من سكان المخيم ليس لديهم وثائق ثبوتية.[195]

لقد أجرى فريقنا البحثي مناقشة جماعية مركزة مع النازحين في مخيم حسن شام. وأفادوا بوجود العديد من العقبات التي تحول دون الحصول على الوثائق الثبوتية، بما في ذلك القيود المفروضة على تنقّلهم، عدم قدرتهم على الوصول إلى دوائر الأحوال المدنية، التكاليف الباهظة، متطلبات الإثبات المرهقة، ورفض التصاريح الأمنية.[196] وفقا لعضو في منظمة غير حكومية محلية تم رفض 484 طلبًا للحصول على الوثائق الثبوتية بسبب عدم وجود تصريح أمني خلال مهمة متنقلة تم نشرها في المخيم من قبل وزارة

القلعة، أربيل

الداخلية في أيلول 2021.[197] يتم رفض التصاريح الأمنية بشكل أساسي بسبب الانتماء المفترض إلى داعش بالنسبة لأفراد عائلة المتقدمين للحصول على الوثائق الثبوتية. ومع ذلك، يزعم المحامون العاملون في المخيمات أن غياب التنسيق ما بين الجهات القضائية، الجهات الأمنية، والسلطات المحلية يساهم في إبقاء العديد من النازحين، ومعظمهم من النساء والأطفال، في طي النسيان.[198] يجب على النساء اللواتي يكون أزواجهن في السجن الانتظار حتى تتم إدانتهم والحكم عليهم قبل أن يتم قبول «إثبات المسجونية» من قبل المحاكم المحلية أو دوائر الأحوال المدنية وهو «تصريح» لغرض الحصول على الوثائق الثبوتية. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون هناك أوامر اعتقال حالية لأفراد متوفين منذ فترة طويلة، مما يمنع «تبرئة» أقاربهم.

جدول: قدرة دوائر الأحوال المدنية والمحاكم في دهوك آب 2023

القضاء	عدد النازحين	عدد العائدين	عدد الأسَر التي شملها الاستطلاع والتي تفتقد وثائق ثبوتية (REACH)	دوائر الأحوال المدنية الجاهزة للعمل في النواحي	المحاكم الجاهزة للعمل	إصدار البطاقة الموحّدة
سُمّيل	135,042	155,790	6,551	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم*
زاخو	76,012	17,568	4,450	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم*
دهوك	25,032	171,408	966	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم*
العمادية	4,861	7,236	151	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم*
عقرة	28,403	غير متوفّر	816	بشكل كامل*	بشكل كامل*	نعم*

Source: REACH, IOM, National Protection Cluster[199]

جدول: قدرة دوائر الأحوال المدنية والمحاكم في أربيل 2023

القضاء	عدد النازحين	عدد العائدين	عدد الأسَر التي شملها الاستطلاع والتي تفتقد وثائق ثبوتية (REACH)	دوائر الأحوال المدنية الجاهزة للعمل في النواحي	المحاكم الجاهزة للعمل	إصدار البطاقة الموحّدة
أربيل	213,771	غير متوفّر	12,351	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
مخمور	6,635	62,058	847	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
شقلاوة	4,842	غير متوفّر	193	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
كويسنجق	2,484	غير متوفّر	120	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
سوران	1,770	غير متوفّر	–	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
ميركه سور	186	غير متوفّر	–	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم

Source: REACH, IOM, National Protection Cluster[200]

نينوى أهم التحديات التي تم الإبلاغ عنها

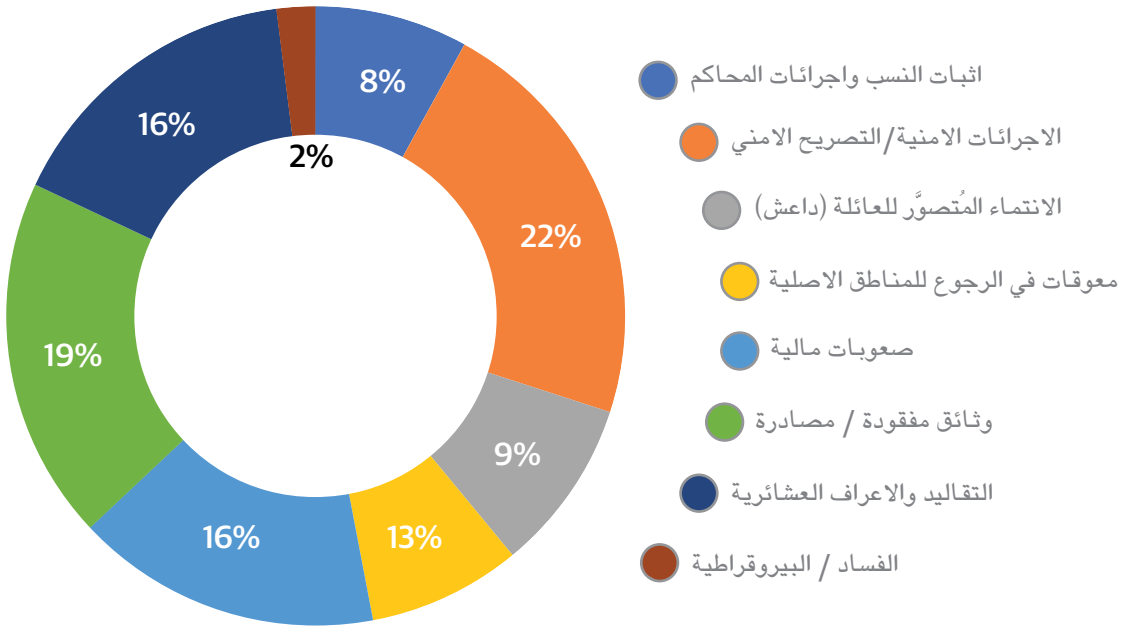

سابعًا. محافظة نينوى

إن نينوى من أكثر المحافظات تضررًا من الحرب مع داعش. في عام 2014، اجتاح مقاتلو داعش مناطق من شمال العراق، واستولوا على مساحات شاسعة من الأراضي، بما في ذلك الموصل، مركز محافظة نينوى. وقد فرَّ أكثر من مليون شخص من منازلهم. وكان من بينهم 800,000 من الأقليات التركمانية، الايزيدية، المسيحية، والشبك. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية، احتل داعش الموصل ونهب المناطق المحيطة بها، وعرّض أهالي نينوى لأعمال وحشية لا توصف – بما في ذلك القتل، الاسترقاق، الاغتصاب، والتهجير. ونتيجة للحملة التي شنتها القوات العراقية وقوات التحالف في عام 2017 لاستعادة السيطرة على نينوى وتحرير الموصل بأضرار جسيمة في البنية التحتية وتسببت في المزيد من عمليات النزوح.[201] إجمالاً، وعلى مدار سنوات الصراع، نزح 2,595,861 شخصًا من ديارهم في نينوى. وهذا، إلى حدٍ بعيد، هو أكبر عدد من النازحين من محافظة واحدة، حيث يمثل 43٪ من مجموع العراقيين النازحين بسبب الحرب. وحتى نيسان 2023، عاد 75٪ من النازحين من نينوى إلى مناطقهم الأصلية.[202] ولا يزال هناك 648,783 نازحًا لم يعد الى دياره. من بين هؤلاء، 55٪ في مواقع تسيطر عليها حكومة إقليم كوردستان، بينما يعيش 37٪ في مناطق أخرى من نينوى.[203]

وبالنظر إلى حجم الأزمة الإنسانية هناك، فليس من المستغرب أن الأُسَر في بعض مناطق نينوى لا تزال تفتقر إلى الوثائق الثبوتية في بعض أعلى النسب في العراق. على سبيل المثال، وجد أحدث تقرير لتقييم احتياجات المجموعات المتعددة (MCNA) أنه في منطقة البعّاج، التي احتلتها داعش لمدة ثلاث سنوات، لا يزال 43٪ من الأسر النازحة، و50٪ من الأسر العائدة، و53٪ من الأسر غير النازحة تفتقد إلى وثيقة رئيسية ثبوتية واحدة على الأقل. لقد أشارت غالبية هذه الأُسَر (76٪) إلى التكاليف الباهظة باعتبارها العائق الرئيسي أمام الحصول على المستمسكات المفقودة، بينما ألقى 45٪ باللوم على تعقيد الإجراءات القانونية وطولها، وأفاد 25٪ بعدم تمكنهم من الوصول إلى دوائر الأحوال المدنية أو المحاكم.[204]

في منطقة سنجار، قام تنظيم داعش بحملة إبادة جماعية ضد المجتمع الايزيدي في عام 2014. وبحلول أواخر عام 2015، قام تحالف من قوات الحشد الشعبي والقوات الكوردية، وبدعم من القوات الجوية للتحالف، بصد تنظيم داعش أخيرًا في المنطقة. سيطرت حكومة إقليم كوردستان بعد ذلك على المنطقة حتى عام 2017، عندما استعادت القوات العراقية المناطق الشمالية المتنازع عليها. أدت سنوات الصراع والجماعات المسلحة المتنافسة إلى نزوح 70٪ من سكان المنطقة.[205] لقد وجد أحدث تقرير لتقييم احتياجات المجموعات المتعددة (MCNA) أن 38٪ من أُسَر النازحين، و31٪ من الأُسَر العائدة، و17٪ من الأُسَر غير النازحة في سنجار يفتقدون لوثيقة رئيسية واحدة على الأقل. ومن بين هؤلاء، أفاد 40٪ أن تكاليف الحصول على الوثائق كانت مرتفعة للغاية، في حين أن 44٪ لم يحاولوا حتى إصدار وثائقهم أو تجديدها.[206]

في تشرين الأول 2020، وقّعت بغداد وأربيل اتفاقية تسمى اتفاقية سنجار والتي تهدف إلى بناء الاستقرار في منطقة

صعوبات أمام الحصول على الوثائق الثبوتية في المناطق المتنازع عليها

- «أبو أحمد» عراقي غادر قضاء الشيخان في عام 2007، بعد سيطرة حكومة إقليم كوردستان على المنطقة المتنازع عليها بعد عقود من «التعريب». يعيش حاليًا في الموصل مع زوجته وابنه. لدى كل من أبو أحمد وزوجته هويات الأحوال المدنية المسجلة في الشيخان، حيث لا يمكنهم الوصول إليها أو تجديدها. ولد ابنهما في عام 2013 وما زال لا يمتلك هوية الأحوال المدنية. يمكنه الذهاب إلى المدرسة، لكن بيان ولادته هو وثيقته الثبوتية الوحيدة.

سنجار من خلال إدارة جديدة وهيكل أمني يسمح للنازحين بالعودة. ومع ذلك، حتى الآن لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق إلاّ جزئيًا.[207]

العراقيون الذين يفتقدون وثائقهم في الأراضي المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان العراق يواجهون عقبات أمام الحصول على الوثائق المفقودة. وقد أدّى تغيير السيطرة الإقليمية على هذه المناطق إلى نزوح العائلات ومن ثم منعهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب التوترات العرقية والسياسية والخوف من الاضطهاد. على سبيل المثال، تم دفع بعض الأُسَر العربية التي عاشت في منطقتي شيخان وسمّيل في دهوك لمدة ثلاثين عامًا كجزء من حملة «التعريب» من قبل نظام البعث إلى منطقة تلكيف في نينوى عندما سيطرت حكومة إقليم كوردستان على الشيخان وسمّيل في عام 2003. ولا تزال سجلاتهم المدنية في دوائر الأحوال المدنية في الشيخان وسمّيل حيث يتعذر على العائلات تلك الوصول إليها. لقد مَنعت الحكومة الاتحادية نقل السجلات، لذلك لا يمكن لهذه الأُسَر الحصول على أي وثائق ثبوتية في نينوى.[208]

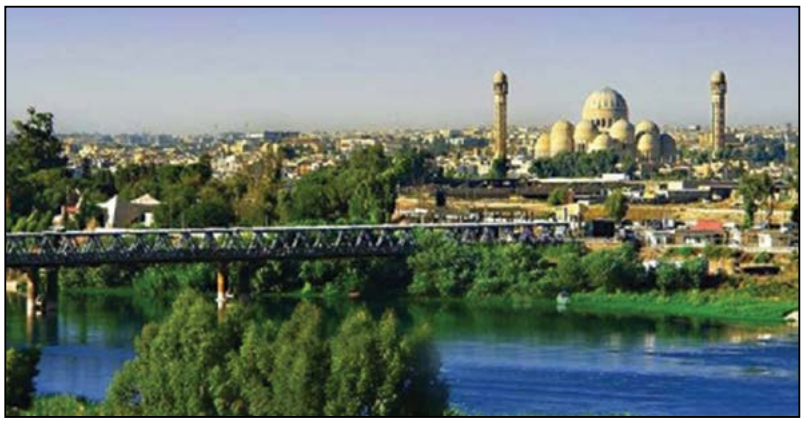

الجسر القديم، الموصل، محافظة نينوى

تم اتخاذ قرارات مختلفة ومتناقضة من قبل المسؤولين فيما يتعلق بالنازحين والوثائق المفقودة في محافظة نينوى. في تموز 2019، أصدر مجلس الأمن الوطني «القرار رقم 16». وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يكن علنيًا، فقد ذكَرَ بعض المسؤولين محتوياته لمنظمات إغاثة إنسانية. لقد أمرَ القرار جميع النازحين من محافظات أخرى غير نينوى (ما لا يقل عن 38,040 شخصًا في ذلك الوقت) بمغادرة المخيمات في نينوى. وأمر قوات الأمن بإنشاء قاعدة بيانات للسكان في مخيمات نينوى وعزل جميع الأُسَر التي يُعتقَد أنها تنتمي إلى داعش. كما أُذِنَ بتعزيز القوة الأمنية لمنع الأشخاص من دخول المخيمات أو مغادرتها من دون إذن ونشر المزيد من الشرطة لتقييد حركة النازحين وكذلك «تقييم وتدقيق» العاملين في المنظمات غير الحكومية في المخيمات.[209]

في آب 2019، بدأ طرد نازحي الأنبار من مخيمات نينوى (محافظة احتلها تنظيم داعش منذ سنوات). نقلت قيادة عمليات نينوى 36 عائلة، معظمها تعيلها نساء، رغماً عنهم وبدون ممتلكاتهم إلى مناطقهم الأصلية في الأنبار. عند الوصول، فرت إحدى العائلات إلى مخيم آخر للنازحين في الأنبار بعد تلقيها تهديدات بالقتل من أفراد مجتمعها بسبب انتمائهم المزعوم إلى داعش. لقد أُجبرت 16 عائلة في حديثة على العيش في مدرسة عامة محاطة بالشرطة خوفًا على سلامتهم. في الأسابيع التالية، طردت قوات الأمن في نينوى المئات من النازحين إلى الأنبار، كركوك، وصلاح الدين.[210]

لقد أصدرت محكمة استئناف نينوى في 16 أيلول 2019 حكمًا ضد تعليمات صادرة عن محكمة التحقيق في قضايا الإرهاب، قبل 11 يومًا، بمنع إصدار وثائق ثبوتية لأقارب الأشخاص الذين يُزعم انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية أو الذين يُزعم تطرفهم. ونص قرار محكمة الاستئناف الاتحادية في نينوى على عدم وجود شرط في القانون العراقي لقيام أفراد عائلات الأشخاص الذين يُنظر لهم على انهم أفراد داعش للقيام بعملية «التبرئة» من أجل الحصول على الوثائق الثبوتية. أصدرت محكمة الاستئناف تعليمات إلى دوائر الأحوال المدنية بإصدار الوثائق لهؤلاء المتقدمين من دون تمييز. ومع ذلك، لاحظ المحامون والعاملون في المنظمات غير الحكومية أن الاستخبارات وقوات الأمن لا تشعر بأنها ملزمة بقرار المحكمة وأن مكاتب دائرة الأحوال المدنية تواصل الإصرار على القيام بعملية «التبرئة» والتصاريح الأمنية قبل إصدار الوثائق.[211]

خلال العمل الميداني لتقرير مشترك من قبل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2020، وجد الباحثون أن القضاة في الموصل لن يصدروا شهادات تثبت أبوة الطفل دون موافقة مكتب المدعي العام (PPO). إن هذه الممارسة

ليس لها أي أساس في القانون العراقي وهي نابعة من سوء تفسير لقانون يأمر مكتب المدعي العام «بحماية الأسرة والطفل». وبينما يمكن لمكتب المدعي العام التدخل، بناءً على طلب المحاكم أو المواطنين، لإلزام السلطة التنفيذية بإصدار وثائق ثبوتية للأطفال في الحالات التي يتم فيها رفضها، لا يحتاج مكتب المدعي العام إلى التوقيع على إثبات الأبوة. لم يفرض القضاة في مناطق أخرى هذا الشرط، وهو ما يرقى إلى مستوى إضافي من التعقيد والتأخير في عملية تسجيل الولادات.[212]

في ملاحظة أكثر إيجابية، تم بذل جهود كبيرة لتحسين الوصول إلى المؤسسات الحكومية التي تصدر الوثائق الثبوتية في نينوى. وتشمل هذه الجهود المساعدة القانونية من منظمات عراقية ودولية؛ إنشاء مراكز جديدة لإصدار البطاقة الوطنية الموحدة؛ إعادة إعمار دوائر الأحوال المدنية التي تضررت أو دمرت في الصراع في ربيعة، زمّار، الموصل، العياضية، حمام العليل، القيارة، تل عبطة، الشمال/ سنوني، القحطانية، والمناطق المجاورة.[213] وكانت هذه الجهود ناجحة إلى حد كبير. في مسح لدوائر الأحوال المدنية في مناطق نينوى تم أجراؤه في أيار 2022 تبيَّن أنه في مناطق نينوى، هناك 6٪ فقط من هذه الدوائر كانت مغلقة أو مفتوحة جزئيًا مقارنة بـ 56٪ منها في محافظات أخرى.[214]

مسؤولون يتجاهلون قرار محكمة استئناف نينوى الاتحادية في قضايا زوجات أفراد يُزعم انتمائهم لداعش

- «أم عمر» من تلعفر نازحة في الموصل. لا يمكنها العودة إلى تلعفر لأن زوجها المتوفى متهم بالانتماء إلى داعش. أم عمر تحمل هوية الأحوال المدنية، لكنها الآن منتهية الصلاحية. ليس لديها هوية الأحوال المدنية الأصلية لزوجها، لكن لديها نسخة منها. لديها بيان ولادة لابنها الذي ولد قبل احتلال داعش، لكنها لا تستطيع الحصول على البطاقة الوطنية الموحدة أو هوية الأحوال المدنية لابنها. مُنعت من العودة إلى منزلها ولم تتمكن من الحصول على تصريح أمني. لم تقُم بعملية «التبرئة» لأنها لم تكن قادرة على تحمل تكاليف المحامي للقيام بذلك في المحكمة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، بينما يمكن إتمام عملية «التبرئة» والطلاق في أي محكمة، قيل لها إنه لا يزال يتعين عليها العودة إلى تلعفر للحصول على هوية الأحوال المدنية أو البطاقة الوطنية الموحدة. يمكنه الذهاب إلى المدرسة، لكن بيان ولادته هو وثيقته الثبوتية الوحيدة.

جدول: قدرة مديريات الأحوال المدنية والمحاكم في محافظة نينوى 2023

القضاء	عدد النازحين	عدد العائدين	عدد الأسَر التي شملها الاستطلاع والتي تفتقد وثائق ثبوتية (REACH)	دوائر الأحوال المدنية الجاهزة للعمل في النواحي	المحاكم الجاهزة للعمل	إصدار البطاقة الموحّدة
الموصل	93,564	1,076,700	67,664	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
سنجار	37,320	123,522	12,767	بشكل كامل	بشكل كامل	كلا
البعاج	7,530	54,072	4,312	بشكل كامل	بشكل كامل	كلا
تلعفر	9,330	365,352	15,484	بشكل كامل	بشكل كامل	نعم
الحمدانية	15,593	174,138	3,051	بشكل كامل	بشكل كامل	ليس في جميع النواحي
تلكيف	8,232	103,326	5,329	بشكل كامل	بشكل كامل	كلا
شيخان	41,396	2,142	1,664	بشكل كامل	بشكل كامل	كلا
الحضر	4,212	47,688	600	بشكل جزئي	بشكل كامل	نعم

Source: REACH, IOM, National Protection Cluster: Iraqi Displacement Tracking Matrix, August 2023[215]

7. ممارسات مُقارِنة

عند النظر في الحلول للأزمة المستمرة للعراقيين الذين يفتقدون الوثائق الثبوتية، من المفيد التفكير في الخطوات التي اتخذتها دول أخرى لمعالجة مشاكل مماثلة. يُقدم القسم التالي مراجعة غير مستفيضة لبعض القوانين وقرارات السياسة العامة الأكثر صلة في بلدان أخرى:

أولاً. تخفيف متطلبات الإثبات

- لقد سهّل **الأردن** وصول اللاجئين السوريين إلى تسجيل المواليد عن طريق تقليص متطلبات الإثبات. كان الآباء قادرين على تقديم نسخ مصورة من المستمسكات إذا لم يعودوا يمتلكون النسخ الأصلية فلقد شكل ذلك تغييرًا كبيرًا. حتى الآن بموجب قانون الأحوال الشخصية الأردني، تم قبول الوثائق الثبوتية الأصلية أو النسخ الموثقة فقط عند تسجيل المواليد. يسمح الإجراء الجديد أيضًا للآباء السوريين بتسجيل ولادات أطفالهم ببطاقات خدمة وزارة الداخلية أو شهادات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[216]

- في **لبنان**، نجح المجلس النرويجي للاجئين في جهوده للحصول على عفو للأطفال السوريين المولودين في لبنان خلال فترة زمنية محددة– حيث تمكن الأطفال المولودون خلال فترة العفو المتفق عليها من التسجيل بمتطلبات إثبات مخففة.[217] في آذار 2018، أعلنت الحكومة اللبنانية أنها ستتنازل بأثر رجعي عن مهلة السنة الواحدة لتسجيل الأطفال السوريين المولودين في لبنان بين كانون الثاني 2011 وشباط 2018.[218] ومددت الحكومة اللبنانية الإعفاء الذي يسمح بالتسجيل المتأخر للأطفال السوريين المولودين في البلاد منذ 2011 والذي تم تنفيذه إداريا بدلاً من المحاكم.[219]

- في عام 2017، وضعت **المحاكم الشرعية الأردنية** أيضًا قواعد إثبات مرنة لتسهيل تسجيل الزيجات غير الموثقة. لقد سمحت القواعد الجديدة للزوجين بتقديم شهادات من أي شخص يعرفهما، بدلاً من شهادات الشهود الرسميين على حفل زفافهم. كما أدخلت السلطات الأردنية فترتي عفو للاجئين السوريين يمكن خلالهما تسجيل زيجاتهم مجانًا ودون عقوبات قانونية.[220]

- في عام 2017، وسعت **الهند** قائمة المستمسكات التي يمكن استخدامها لطلب جواز السفر. ففي حين أن المطلب في السابق كان شهادة الولادة، أعلنت وزارة الخارجية أنه يمكن لمقدمي الطلبات الآن تقديم أي وثيقة يمكن أن تكون بمثابة دليل على هويتهم.[221]

- تعترف **البوسنة والهرسك** الآن ببطاقات اللاجئين كوثائق هوية رسمية لغرض تسجيل الولادات.[222]

- قامت **صربيا** بتطبيق أحكام خاصة تقتضي من مكاتب التسجيل الشروع في إعادة ترميم دفاتر السجلات دون تأخير. لذلك، يقع عبء العثور على المعلومات أولاً على السلطات، وفقط في الحالات التي لا يمكن فيها الحصول على البيانات بحكم المنصب، قد يطلب مكتب التسجيل من المواطنين تقديم البيانات المفقودة.[223]

ثانيًا. جعل تسجيل وإصدار الوثائق الثبوتية أكثر سهولة

- وفقا **لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التسجيل المدني وأنظمة الإحصاءات الحيوية**، تقوم العديد من الدول بإسناد الاختصاص إمّا إلى مكتب التسجيل الأقرب إلى المكان الذي تحدث فيه الواقعات الحياتية كالولادة أو الموت (ممارسة شائعة في ب**لدان أوروبية**) أو إلى مكاتب التسجيل الموجودة في أي مكان في الدولة (على سبيل المثال، كما في **الأرجنتين**).[224]

- في **الأردن**، أنشأت الحكومة مكاتب مُخصّصة للتسجيل المدني وخدمات متنقلة في مخيمات اللاجئين في البلاد.[225] (تم إدخال ممارسات مماثلة أيضًا على نطاق أصغر في العراق، حيث تم نشر محاكم متنقلة في مخيم (كرماوة) قرب دهوك للأشخاص الذين فرّوا من الموصل في عام 2017).[226]

- في **نيكاراغوا**، تُدير وزارة الأسرة، بالتنسيق مع مكتب الأسرة، المجتمع والحياة، حملة يقوم بموجبها الممثلون بزيارات من منزل إلى منزل لتحديد مكان الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة غير المسجلين، ثم تسجيلهم.[227]

- في **الأرجنتين**، نظّمَ برنامج («السجل الوطني للأشخاص») RENAPER حملات للوصول إلى الفئات السكانية المستضعفة في المناطق النائية عن طريق إرسال وحدات متنقلة مزودة بالتكنولوجيا والاتصال بالإنترنت لإصدار مستمسكات الهوية البيومترية في غضون ساعتين. لقد افتتح «السجل الوطني للأشخاص» أيضًا مكاتب مؤقتة في مراكز التسوق ومحطات الحافلات والمطارات لتسهيل الحصول على بطاقات الهوية.[228]

- **كمبوديا** أطلقت حملة وطنية متنقلة للتسجيل في عام 2004، وفي نفس العام تم تعديل بعض أحكام المرسوم الفرعي المتعلق بالتسجيل المدني لإلغاء شرط حكم المحكمة لتسجيل الولادات المتأخر. تم تدريب أكثر من 13,000 شخص من أعضاء الفرق المتنقلة، بما في ذلك موظفو السجل المدني. ونتيجة للحملة، استطاع أكثر من 90٪ من السكان من تسجيل الولادات (حوالي 11.7 مليون شخص تم تسجيل ولاداتهم في عام 2006 وحده).[229]

ثالثًا. الحد من التمييز بين الجنسين في تسجيل المواليد والتجنيس

- نص قانون الجنسية **المصري** لعام 1975 على أن طفل المرأة المصرية المولود خارج البلاد لا يمكن أن يكون مواطنًا مصريًا منذ ولادته إلا إذا ولد خارج رباط الزوجية أو لأب عديم الجنسية أو أب مجهول. مع ذلك، في عام 2004، تم تعديل القانون بشكل مهم بحيث يكون الأطفال المولودون لأمهات مصريات مواطنين مصريين بغض النظر عن وضع الأب أو مكان ولادتهم.[230]

- في **تونس**، منذ عام 2010، تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في منح الجنسية التونسية لأطفالها.[231] وبالمثل في المغرب، تتمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في منح جنسيتها لأطفالها بموجب قانون الجنسية.[232]

- في **السنغال**، احتوى قانون الجنسية لعام 1961 على أحكام معقدة تُميِّز بين الأطفال المولودين داخل إطار الزوجية وخارجه ويسمح للمرأة بنقل جنسيتها فقط إلى الأبناء المجهولين أو عديمي الجنسية. في عام 2012، نفذت وزارة العدل السنغالية تعهد الحكومة بإزالة التمييز بين الجنسين من قوانين الجنسية وفي عام 2013، نص قانون جديد على أن أي طفل يولد من نسل مباشر لمواطن سنغالي يُعتبَر سنغاليًا.[233]

- في بلدان تتعرض فيها الأمهات والأطفال للوصم بسبب الأبوة غير المعترف بها، مثل بيرو و**تشيلي**، تم اتخاذ التدابير لحذف مصطلح «ابن زنا/ غير شرعي» من شهادات الولادة.[234]

- في **المكسيك**، كان يُعطى الأطفال تقليديًا ألقاب الآباء فقط. الآن يمكن تسجيلهم رسميًا بألقاب الأمهات.[235]

رابعًا. تحسين الثقافة العامة بخصوص إجراءات إصدار الوثائق الثبوتية

- أصدرت العديد من الدول، بما في ذلك جميع دول أوروبا وأمريكا اللاتينية ومعظم دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (مثل **الأردن**، **لبنان**، **الكويت**، و**إيران**)، قوانين «الوصول إلى المعلومات العامة».[236]

- **الأردن** يُدير حملة إعلامية تقوم من خلالها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بتثقيف الأفراد حول حقوق المواطنة الخاصة بهم.[237]

خامسًا. تخفيض التكاليف

- في فترة ما بعد الصراع في **البوسنة والهرسك**، أدخلت السلطات تغييرات على قانون سجلات التسجيل، وألغت رسوم تسجيل الولادات بالنسبة للأفراد المُعرَّضين للخطر، فضلاً عن السماح للآباء الذين ليس لديهم أي وثائق ثبوتية بتسجيل ولادات أطفالهم بناءً على شهادات الشهود.[238]

- قامت السلطات **الأردنية** بتسريع إجراءات المحاكم بالنسبة للأطفال الذين لم يتم تسجيلهم في العام الأول من العمر دون فرض أي رسوم. أحد العناصر المهمة في هذا الإجراء الجديد هو موافقة المحاكم على قبول بطاقات الخدمة الصادرة عن وزارة الداخلية لجميع السوريين، أو بدلاً من ذلك الشهادات التي تصدرها المفوضية للأشخاص المعنيين، باعتبارها وثائق ثبوتية تؤكد الهوية.[239]

- في **الأرجنتين**، أنشأت الحكومة نظامًا إداريًا مؤقتًا لتسجيل مواليد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 1–12 سنة. وبموجب هذا المرسوم، تم إعفاء جميع عمليات تسجيل الولادات التي تمت خلال فترة المرسوم

من التكاليف، وبالتالي ضمان حرية الحصول على الوثائق الثبوتية. في عام 2015، تشير التقديرات إلى أن هذا المرسوم جعل من الممكن لأكثر من 500,000 طفل الحصول على حقوقهم في الهوية.[240]

سادسًا. ترميم بيانات السجلات المدنية والإحصاءات الحيوية/ ورقمنة المنظومة

- في أعقاب الحرب، أنشأت **كوسوفو** مراكز تسجيل في كل بلدية لتقديم المستمسكات الورقية لإعادة ترميم الخدمات.[241]

- في **صربيا**، عندما يتم تلف السجلات المدنية أو فقدها، يكون مكتب التسجيل ملزمًا بالشروع في إعادة ترميمها من دون تأخير، باستخدام جميع البيانات المتاحة التي تم جمعها إما بحكم المنصب أو من المواطنين المهتمين. يجب الإعلان علنًا عن قرار ترميم بيانات السجل. تُشكِّل مكاتب التسجيل لجانًا لمراقبة شرعية، دقة، وسرعة الترميم.[242]

- في **الأرجنتين**، تم تمكين الرقمنة عبر («السجل الوطني للأشخاص») RENAPER، الذي أنشأ شبكة اتحادية للسجلات المدنية لربط جميع السجلات المدنية على مستوى المحافظات على منصة واحدة تمكنهم من مشاركة السجلات. تتيح هذه الشبكة للأفراد طلب نسخ من شهادات الواقعات الحياتية من أي مكتب في الدولة. توصلت RENAPER إلى اتفاقيات مع المؤسسات المحلية لتسهيل التكامل من خلال تسجيل الواقعات الحياتية وإصدار بطاقات الهوية في نفس المكان، وربط إدارة العمليتين. لذلك، عندما يولد طفل، يمكن لأحد الوالدين الذهاب إلى مكتب السجل المدني المحلي لتسجيل الولادة والحصول على شهادة الولادة.[243]

- في عام 2016، أدخلت **ناميبيا** منظومة تسجيل الولادات والوفيات إلكترونيًا. وقد قاد هذا المسعى مجموعة عمل فنية برئاسة مكتب رئيس الوزراء، والذي سمح بإكمال منظومة تسجيل المواليد إلكترونيًا في غضون عامين. الهدف العام للمنظومة هو إخطار منظومة تسجيل السكان الوطني إلكترونيًا عند حدوث ولادة في المستشفى. وبهذه الطريقة، يتم تقليل الوقت اللازم لمعالجة المعلومات الضرورية بين المكاتب إلى الحد الأدنى.[244]

سابعًا. حلول خاصة للفئات المهمّشة

- قدمت **ناميبيا** برنامج دفع مبلغ نقدي للأطفال الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما لدعم آلاف الأطفال الذين تيتموا بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية. استند هذا إلى هذه الدراسة الاستقصائية التي جرت في البلاد عام 2006 والذي كشف عن وجود علاقة قوية بين الحالة المادية وتسجيل المواليد وأظهر أن العديد من الأطفال الأيتام من المجتمعات ذات الدخل المنخفض لم يحق لهم التسجيل لأن والديهم كانوا لا يملكون الوثائق الثبوتية. وقد تولت وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل إدارة برنامج المِنح النقدية. وأكدت دراسة أجريت في عام 2010 أن مقدمي الرعاية للأطفال الأيتام الذين يتلقون منحًا كانوا أكثر عرضة للحصول على وثائق ثبوتية مقارنة بأولئك الذين لم يفعلوا ذلك.[245]

- في **صربيا**، أسفرت المناصرة المكثفة عن قوانين وسياسات سهلت الوصول إلى الوثائق الشخصية للنازحين الذين ينتمون إلى أقليات Roma، Askhhai، والمصرية. في عام 2019، سمحت التعديلات التي أُدخلت على قانون الإجراءات خارج المحكمة بتسجيل الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية بناءً على إجراءات مبسطة. واستُكمل ذلك بإدخال نظام المساعدة القانونية المجانية الذي سهل الوصول إلى الوثائق.[246] كما أصدرت وزارة الداخلية تعليمات لمكاتب التسجيل لتوحيد الإجراءات والسماح بتوفير الوثائق دون الحاجة إلى حضور النازحين فعليًا.[247] واعتبارًا من عام 2022، قبلت مكاتب التسجيل في صربيا الطلبات عن بُعد وعبر البريد الإلكتروني، وتقوم بمعالجة طلبات الأشخاص غير المسجلين في السجلات الحالية أو التي أعيد ترميمها.[248]

- في **أوروبا**، توفِّر العديد من الدول التعليم لجميع الأطفال بغض النظر عن وضعهم القانوني أو جنسيتهم. على سبيل المثال، يُحدِّد القانون في إيطاليا بشكل مباشر أن الحق في التعليم يشمل الحصول على اعتراف رسمي بالتعليم، حتى لو لم يكن لدى الطلاب وثائق ثبوتية.[249]

8. التوصيات

تسترشد التوصيات التالية وعددها 54 باحترام مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك التزام الحكومة العراقية بالاعتراف بجميع الأشخاص أمام القانون، ضمان تسجيل المواليد في الوقت المناسب، وحماية الحق في الجنسية وتعزيز احترام المبادئ التوجيهية المعترف بها دوليًا بشأن النزوح الداخلي.

تعكس العديد من هذه التوصيات المقترحات والآراء الواردة من مسؤولين في الحكومة الإتحادية، محامين، قضاة، منظمات مجتمع مدني عراقية، قادة مجتمع، منظمات دولية، ونازحين وعائدين. ونظرًا لتنوعها الكبير وتعقيدها، لا يتم تسلسل هذه التوصيات بأي ترتيب معين.

ليس لدى معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان تصورات حول العقبات المجتمعية، السياسية، والثقافية الراسخة التي يجب التغلب عليها. إننا نسلط الضوء على الطبيعة عميقة الجذور لهذه التحديات– ليس فقط ضمن حكومة العراق، ولكن أيضًا داخل المجتمع العراقي والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد. وللبدء في التخفيف من حدة التحديات التي تمت مناقشتها في هذا التقرير والحدّ منها، يقدم معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان التوصيات التالية:

أولاً. إلى السلطة التنفيذية

إلى مجلس الوزراء

1. إصدار مرسوم وطني يسمح لجميع العراقيين من المناطق المتضرِّرة من الصراع تقديم طلبات الحصول على الوثائق الثبوتية والقانونية من أي منطقة في البلاد، مما يسمح للعراقيين بتقديم الطلبات في منطقة إقامتهم الحالية، بدلاً من الاضطرار للعودة إلى مناطقهم الأصلية.
2. إعفاء الفئات المستضعفة من الرسوم الإدارية وغيرها من الرسوم المتعلقة بالحصول على الوثائق الثبوتية والقانونية بالنسبة للفئات المستضعفة، بمن فيهم النازحين في الداخل. والتأكُّد من قيام السلطات بإبلاغ النازحين في الداخل بشكل مناسب بحقهم في الإعفاء من الرسوم الإدارية.
3. الالتزام بتخصيص الموارد المالية والإدارية التي هناك حاجة ماسّة إليها، بما في ذلك تنسيق المساعدة القانونية المتنقلة للمساعدة في توفير فرص الوصول إلى إجراءات الوثائق الثبوتية للمجتمعات المحلية الأكثر ضعفًا.
4. الإشراف على إعداد وإطلاق حملات توعية عامة لتعريف المواطنين بالإجراءات والمتطلبات الصحيحة للحصول على الوثائق الثبوتية. واستخدام القنوات الإعلامية المختلفة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، الإذاعة المحلية، والفعاليات المجتمعية لنشر معلومات دقيقة ومعالجة المفاهيم الخاطئة الشائعة.
5. تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف مستويات السلطات الحكومية المشاركة في إصدار الوثائق الثبوتية.
6. إنشاء آليات مراقبة وطنية لمتابعة تنفيذ القواعد والإجراءات الحالية على مستوى النواحي، الأقضية، والمحافظات. وإجراء عمليات تدقيق أو تقييم دورية لتحديد أي تناقضات أو عدم اتساق في إيصال المعلومات الأساسية إلى العراقيين الذين يسعون للحصول على الأوراق الثبوتية واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الضرورة.
7. الإعلان بشكل علني على أن الحكومة العراقية لن تطلب بعد الآن متطلبات إثبات خاصّة مثل التبرئة بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى الحصول على وثائق ثبوتية.
8. محاسبة زعماء العشائر والمجتمعات المحلية وزعماء المحافظات الذين يقومون حاليًا بمناصرة وفرض متطلبات أدلة خاصّة، تعسفية، وتمييزية على العراقيين الذين يسعون للحصول على وثائق ثبوتية.

إلى وزارة الداخلية

9. بالتعاون مع جهاز الأمن الوطني (NSA)، إصدار توجيه بوقف إجراءات التدقيق الأمني التعسفي والتمييزي في جميع المحافظات لمن يحاول الحصول على هوية أو وثيقة ثبوتية. وضمان إقرار، تداول، وتطبيق الإجراءات الأمنية الجديدة على النحو المناسب من قبل أجهزة الأمن الوطني والاستخبارات ذات الصلة حتى يكون جميع المواطنين العراقيين على علم تام بالمتطلبات الأمنية.
10. مواصلة إرسال فِرق متنقلة إلى المخيمات والتجمعات السكانية غير الرسمية لإصدار الوثائق الثبوتية حتى يتمكن الأفراد المستضعفين من توفير المال وعدم مواجهة مخاطر نقاط التفتيش الأمنية.
11. تمديد الموعد النهائي للتسجيل المتأخر للولادات من دون عقوبة.

12. توحيد الإجراءات بين المكاتب الوطنية والمحلية الخاضعة لإشراف وزارة الداخلية وإبلاغ هذه المعايير لضمان الاتساق والكفاءة في إصدار وثائق الهوية المدنية.
13. العمل مع مجلس القضاء الأعلى على حل المشكلة المتعلقة بتنفيذ المادة 20 (7) من قانون البطاقة الوطنية لعام 2016. وتنص هذه المادة على أن تضع وزارة الداخلية إجراءات عملية تسجيل الأطفال مجهولي النسب. وهذا سيضمن حماية ودعم حقوقهم في الهوية القانونية والحصول على الخدمات.

إلى جهاز الأمن الوطني

14. إلغاء متطلبات تقديم النساء لمعلومات تتعلق بأفراد الأسرة المشتبه في قيامهم بنشاط إجرامي كشرط ضروري للحصول على وثائق ثبوتية لأنفسهن ولأطفالهن؛ إن إجراءات «التبرئة» ليست مطلوبة بموجب القانون العراقي، وبالتالي لا ينبغي أن تكون جزءًا من عملية التدقيق الأمني.

إلى وزارة الهجرة والمُهجّرين

15. وضع وتنفيذ السياسات التي توسع الحماية على وجه التحديد للنساء والأطفال غير المسجلين والمتضررين من النزوح.
16. بصفتكم أحد الأطراف المعنية الرئيسيين في الحكومة العراقية، حشد التأييد، داخل الحكومة العراقية، لتفعيل التزامات المعاهدات العراقية الحالية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التسجيل الفوري للولادات، الحق في الحصول على الهوية، الحق في الجنسية، ومبدأ المصلحة الفضلى للطفل لاسيما من حيث صلتها بدعم النازحين للحصول على الوثائق الثبوتية.

إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

17. تسهيل عملية تقديم طلبات الحصول على منافع شبكة الضمان الاجتماعي لعائلات النازحين من خلال تمكينهم من تقديم الطلبات أثناء معالجة الوثائق الثبوتية الخاصة بهم.
18. زيادة الخدمات وإمكانية الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يفتقدون وثائق الهوية الثبوتية.

إلى وزارة التعليم

19. تطبيق نظام الإعفاء الذي يسمح للأطفال الذين ينتظرون الوثائق الثبوتية بالالتحاق بالمدارس بعد التعليم الابتدائي، بدلاً من تقييدهم بوضعية المستمع بسبب عدم امتلاكهم الوثائق الثبوتية المطلوبة.
20. إعطاء الأولوية لتعليم الأطفال غير المسجلين في المناطق المتأثرة بالصراع مع داعش والسماح لهم بالالتحاق بالمدارس والحصول على الشهادات المدرسية بناءً على شهادات الولادة أو إفادات الشهود، كما يتم تطبيقه الآن في نينوى.

إلى وزارة الصحة

21. توحيد وترسيخ الإجراءات للتحقق من هوية المريض في المنشآت الصحية.
22. ضمان التكامل المناسب بين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (CRVS) ومنظومات الوثائق الثبوتية، بما في ذلك بناء الروابط الإدارية بين الوزارات وإنشاء منصة إلكترونية قابلة للتشغيل البيني مِن أجل تبادل بيانات التسجيل المدني والهوية، مع ضمان حماية جميع البيانات وحماية الخصوصية.
23. إجراء حملات توعية وتوفير برامج تدريبية لتثقيف الجهات المعنيّة، بمن في ذلك مسؤولين حكوميين وموظفي التسجيل المدني حول منافع وإجراءات نظام الإحصاءات الحيوية (CRVS) ونظام بطاقات الهوية المتكاملَين.
24. تشجيع التنسيق مع الوزارات المعنية الأخرى المسؤولة عن التسجيل المدني وإصدار الوثائق الثبوتية لضمان تنسيق الإجراءات والسياسات وفهمها.
25. إتاحة التخاطب والتثقيف المباشرَين لكافة العراقيين بشأن عمليات التسجيل الولادات والوفيات بما في ذلك على مستوى الأقضية، النواحي، والمستويات المحلية.

إلى وزارة التخطيط

26. التأكد من أن الإحصاء الوطني العراقي سيجمع بشكل فعال البيانات عن جميع العراقيين الذين يفتقرون إلى الوثائق الثبوتية، بضمنهم النازحين، اللاجئين، العائدين، وغير النازحين. وهذا من شأنه أن يُمكِّن الأنشطة محددة الهدف والإصلاحات في مجال السياسات العامة من معالجة احتياجاتهم وتحدياتهم الخاصّة.

ثانيًا. إلى مجلس القضاء الأعلى

27. إقامة اتصالات غير رسمية ورسمية أفضل بين السلطات القضائية الإقليمية والاتحادية فيما يتعلق بالمعلومات الخاصّة بالاعتقال، الإدانة، البراءة و/أو إطلاق سراح الأفراد الذين تم القبض عليهم أو تم

تقديمهم للمحاكمة ويحتاجون إلى رفعهم من القوائم الأمنية التي تعمل كعائق رئيسي أمام الأفراد وعوائلهم عند سعيهم للحصول على الوثائق الثبوتية.

28. التماس مجلس القضاء الأعلى أن يُؤكِّد، يُعلِم ويُعلِن أن اشتراط التبرئة أو الإخبار ليست مُعتمدة كمتطلبات قانونية للحصول على الموافقات الأمنية من أجل الحصول على الوثائق الثبوتية. وعلى الرغم من التأكيد المستمر من قبل السلطات القضائية على أن هذه الممارسة غير قانونية أو مطلوبة، إلا أنها لا تزال ممارسة شائعة في أجزاء من العراق.

29. تشجيع النشر والتوعية على نطاق واسع للأحكام والتوجيهات القضائية المتعلقة بهذه الممارسات، وكذلك القرارات المتعلقة بقضايا الوثائق الثبوتية المُعقَّدة التي تنطوي على إثبات النسب واختبار الحمض النووي.

30. تقديم تعليمات وإرشادات واضحة لجميع القضاة في جميع أنحاء العراق للالتزام بالمادة 18 من الدستور العراقي، والتي تنص على حق أي مواطن عراقي في الحصول على الوثائق الثبوتية سواء من خلال والده أو والدته العراقيين.

31. التأكُّد من أن قانون الجنسية لسنة 2006 رقم 26 المادة 3 (ب) الذي ينص على أن الطفل «المولود من أبوَين مجهولَين» الذي يُعثَر عليه في العراق يعتبر مولودًا فيه ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك، يتم تطبيقه بالتساوي على جميع مستويات الحكم والإدارة.

32. منح قضاة الأحوال الشخصية السلطة لقبول أشكال بديلة، ولكن مؤقتة، من الوثائق الثبوتية مثل هوية النازحين في مخيمات النازحين في الداخل أو هويات تسجيل الناخبين، عند وجود طلبات معلّقة للحصول على الوثائق الثبوتية.

33. الحفاظ على البرامج التي تسمح لقضاة الأحوال الشخصية بتسيير الإجراءات داخل مخيمات النازحين والمواقع غير الرسمية حيث يستمر النازحون في العيش في مراكز الإيواء وذلك من أجل تمكين النازحين من الحصول على الوثائق الثبوتية.

34. استحداث إجراءات قضائية عاجلة للأطفال الذين لم يتم تسجيل ولادتهم.

35. إنشاء عملية استئناف واضحة وشفافة لمن حُرِموا من التصريح الأمني.

36. إنشاء نظام لمقدمي الطلبات الذين يسعون للحصول على وثائق الهوية الثبوتية للإبلا غ عن التحديات والمخالفات التقنية في العملية، بالتزامن مع إجراءات أجهزة الأمن الوطني المناسبة.

37. اتخاذ إجراءات استباقية للتنسيق مع وزارة الداخلية فيما يتعلق بأحكام المادة 20 (7) من قانون البطاقة الوطنية رقم 3 لسنة ٢٠١٦، وتنفيذ التعليمات الجديدة لوزارة الداخلية. وتنص هذه المادة على أن تُصدِر وزارة الداخلية تعليمات لعملية تسجيل الأطفال مجهولي النسب.

38. محاسبة زعماء العشائر والمجتمعات المحلية وزعماء المحافظات الذين يقومون حاليًا بمناصرة وفرض متطلبات أدلة خاصّة، تعسفية، وتمييزية على العراقيين الذين يسعون للحصول على وثائق ثبوتية.

ثالثا. إلى مجلس النواب والبرلمان العراقي

39. إصدار تشريعات لتفعيل التزامات العراق بموجب المعاهدات السارية المفعول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التسجيل الفوري للولادات، الحق في الهوية، الحق في الجنسية، ومبدأ المصلحة الفضلى للطفل على وجه التحديد فيما يتعلق بدعم النازحين في الداخل من أجل الوصول إلى الخدمات الخاصة بالوثائق الثبوتية.

40. تعديل مواد قانون البطاقة الوطنية رقم 3 لعام ٢٠١٦ التي تتطلب تسجيل الطفل باسم الأب واقتراح بدائل عملية وفقًا لتوصيات ممثلي المجتمع المدني العراقي، الوزارات، والجهات المعنية الأخرى.

41. سنّ مشروع قانون حماية الطفل. وينبغي النظر أيضًا في وضع التزامات توكيدية على الحكومة لإصدار الوثائق لجميع الأطفال العراقيين.

42. إصدار قانون حرية المعلومات لتمكين العراقيين من الحصول على المعلومات في الحالات التي يتم فيها رفض طلبات الحصول على الوثائق الثبوتية من قِبَل الوزارات الأمنية.

43. إقرار وتنفيذ مشروع قانون المساعدة القانونية. فمن خلال تلبية الحاجة إلى خدمات المساعدة القانونية منخفضة التكلفة أو المجانية من خلال إقرار قانون المساعدة القانونية والتعاون مع المنظمات ذات الصلة، يمكن للحكومة أن تضمن بشكل مستدام حصول الأفراد على المساعدة القانونية المطلوبة والتي غالبًا ما تكون في مسائل الوثائق الثبوتية. يمكن أن تساهم هذه الجهود في نظام توثيق أكثر شمولية ويمكن الوصول إليه في جميع أنحاء العراق.

44. من خلال دوره كهيئة رقابية، ينبغي على مجلس النواب العراقي التأكُّد من تنفيذ جميع التشريعات التي تم سنها بشكل صحيح ووفقًا للقانون. وعلى وجه التحديد، ينبغي على مجلس النواب العراقي التأكّد من تطبيق المادة 20 (7) من قانون البطاقة الوطنية رقم 3 لعام ٢٠١٦ وأحكامها بشكل صحيح من قِبل وزارة الداخلية.

45. ينبغي للبرلمان العراقي، من خلال دوره كهيئة رقابية، أن يضمن أن المادة 3 (ب) من قانون الجنسية العراقية التي تنص على إن الطفل «المولود من أبوَين مجهولَين» في العراق يعتبر مولودًا فيه ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك، تُمارَس وفقا للقانون. وهذا من شأنه أن يضمن الجنسية، والحصول على الوثائق الثبوتية، والاندماج في المجتمع للعراقيين المؤهلين بموجب هذا الحكم.

رابعًا. إلى المجتمع الدولي

46. حثُّ مجلس الوزراء على تنفيذ الأحكام التي تسمح بالإعفاء من الرسوم الإدارية وغيرها من الرسوم المتعلقة بالحصول على الوثائق الثبوتية بالنسبة للفئات المستضعفة، بضمنهم النازحين في الداخل. وضمان قيام السلطات العراقية بإبلاغ النازحين في الداخل بحقهم في الإعفاء من الرسوم الإدارية.
47. تأمين التزامات الجهات المانحة المحتملة والسلطات العراقية لرقمنة سجلات التسجيل المدني وتجهيز جميع مكاتب البطاقة الموحدة من أجل تقديم الخدمات البايومترية.
48. الدعوة إلى إيجاد حلول قابلة للتنفيذ من خلال التواصل مع الجهات المعنية العراقية الرئيسية، المنظمات الدولية، والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، وذلك لتسليط الضوء على المخاوف الجادّة المتعلقة بحقوق الإنسان الناجمة عن التحديات في الحصول على الوثائق الثبوتية بالنسبة للمواطنين العراقيين.
49. مواصلة التعاون مع وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى من أجل توسيع حملة متنقلة لإصدار الوثائق الثبوتية والفصل في القضايا في المواقع التي يتواجد فيها النازحون في الداخل.
50. الاستمرار في دعم وتمويل برامج المساعدة القانونية لمساعدة العائلات في الحصول على الوثائق الثبوتية في المناطق المتضررة من الصراع مع داعش. ضمان أن تتضمن برامج المساعدة القانونية عناصر تبادل المهارات وتقوية المؤسسات العراقية ذات الصلة لضمان استدامة المبادرات الحالية التي يدعمها المجتمع الدولي.
51. تقديم المساعدة الفنية والدعم الدبلوماسي للبرلمان لإصدار تشريع يتضمن التزامات العراق بموجب المعاهدات العراقية والمعايير الدولية، بما في ذلك تنفيذ قانون راسخ للمساعدة القانونية وحرية المعلومات، بالتعاون والتشاور مع نقابة المحامين العراقيين.
52. تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية التي تعمل بشكل خاص على ضمان الحصول على الوثائق الثبوتية؛ إعداد وتعميم خطاب واستراتيجية موحدة بشأن أفضل السبل لحل مشاكل إصدار الوثائق الثبوتية.
53. الدعوة مع الحكومة العراقية إلى ضرورة وجود تواصل متسق بين بغداد والمسؤولين المحليين حول المتطلبات التي لا يتم تطبيقها باستمرار على المستوى المحلي نظرًا لوجود فجوة كبيرة بين السياسات والممارسة ما بين الحكومة الإتحادية العراقية والسلطات المحلية.
54. تشجيع التعاون بين السلطة القضائية في إقليم كوردستان في أربيل والسلطة القضائية الاتحادية في بغداد. يمكن أن يؤدي التعاون المكثف– بطريقة غير رسمية ورسمية– إلى تحسين تبادل المعلومات والتعاون فيما يتعلق بالاعتقال، الإدانة، البراءة و/أو إطلاق سراح الأفراد الذين تم القبض عليهم أو تقديمهم للمحاكمة، من بين فوائد أخرى.

التقدُّم باتجاه حل أزمة فقدان الوثائق الثبوتية

منذ عام 2017، اتخذت الحكومة العراقية والسلطة القضائية والسلطات المحلية جنبًا إلى جنب مع منظمات الإغاثة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية تدابير لتخفيف الأزمة المستمرة المتعلقة بعدم امتلاك الوثائق الثبوتية في العراق. لقد كان بعضها ناجحًا للغاية بينما لم يتم تنفيذ البعض الآخر بدرجةٍ تكفي ليكون لها تأثيرها الكامل.

لقد كان من أكثر الجهود تأثيرًا هو نشر فرق متنقلة لإصدار الوثائق الثبوتية في مخيمات النازحين وبالتالي إزالة ضرورة عودة مقدِّمي الطلبات إلى مناطقهم الأصلية للحصول على الوثائق الثبوتية. لقد كان مكتب وزير الداخلية سبّاقا في تنظيم وقيادة الفِرق المتنقلة حيث أرسلت وزارة الداخلية فِرقًا متنقلة إلى المخيمات في دهوك، أربيل، الأنبار، نينوى، السليمانية، وكركوك. نجحت هذه الفِرق المتنقلة في إصدار العديد من المستمسكات مثل هويات الأحوال المدنية وبطاقات السكن وشهادات الجنسية العراقية.[250] وقد قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) إلى جانب شركائها المُنفِّذين للمساعدة القانونية، بالشراكة مع وزارة الداخلية، بتوفير فِرق متنقلة توجَّهت إلى مخيمات النازحين في الداخل من أجل إصدار الوثائق. ومن خلال الفِرق المتنقلة تمكّنت الحكومة من إصدار 8,630 شهادة جنسية عراقية و3,206 هوية أحوال مدنية، ليصل العدد الإجمالي للوثائق الثبوتية الصادرة حتى الآن من خلال الفِرق المتنقلة بالتنسيق مع وزارة الداخلية إلى أكثر من 100,000 وثيقة في دهوك وحدها.[251]

في آب 2022، عقد مجلس الأمن الوطني (NSC) جلسة استثنائية قرر فيها أن تقتصر التصاريح الأمنية للنازحين على الرعايا الأجانب حيث لن يخضع النازحون العراقيون بعد الآن لهذه التدقيقات الأمنية. كما أُعلِن أن مستشار الأمن الوطني، بالتنسيق مع وكالات الاستخبارات، سيُقدِّم ورقة تحدد الإطار الزمني الذي يجب فيه استكمال التدقيقات الأمنية للرعايا الأجانب النازحين في العراق. ومع ذلك، يُظهِر عملنا الميداني أن قرار مجلس الأمن الوطني لم يتم تنفيذه في جميع أنحاء البلاد. في حين أن بعض النازحين العراقيين لم يعودوا يواجهون عوائق في الحصول على الوثائق الثبوتية بسبب متطلبات التصريح، فلا يزال البعض الآخر يخضع للتدقيقات الأمنية.[252]

لقد تم أيضًا اتخاذ التدابير لتخفيف العوائق التي تعترض تسجيل الولادات الناجمة عن متطلبات إثبات الأبوة. ففي كانون الأول 2022، قضت محكمة التمييز بإمكانية استخدام فحص الحمض النووي لأقارب الأم والطفل، مثل الأعمام والأجداد، لإثبات النسب.[253] في شباط 2023، أصدر القاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى رأيًا رائدًا يفيد بإمكانية استخدام الأدلة المستندة إلى الشريعة الإسلامية، مثل شهادات الشهود، بدلاً من فحص الحمض النووي لإثبات نسب الطفل.[254] في حين أن هذه القرارات حديثة بما يكفي لدرجة أن عملنا الميداني لم يتمكن من تحديد تأثيرها في الحصول على الوثائق الثبوتية، إلا أن لديها القدرة على تسريع تسجيل المواليد وإصدار وثائق ثبوتية أخرى للعديد من الأطفال الذين فقد آباؤهم أو ماتوا.

تقوم المنظمات الدولية، منظمات المساعدة القانونية، والمنظمات غير الحكومية أيضًا بإدارة البرامج والخدمات المصممة لتسريع الحصول على الوثائق الثبوتية. على سبيل المثال، دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة تأهيل دوائر الأحوال المدنية في الشرقاط، صلاح الدين، ومحافظات أخرى. تقوم هذه المجموعات أيضًا بتعيين محامين بدون مقابل لمساعدة الأفراد في القضايا الصعبة. وفي حين أن عمل هذه المجموعات الإنسانية أمر حاسم لحل مشكلة الوثائق المفقودة، فقد بدا واضحًا لباحثينا أن جهودهم تركزت في أغلب الأحيان في إقليم كوردستان العراق، على حساب المحافظات الأخرى التي بها أعداد كبيرة من النازحين في الداخل.[255]

شكر وتقدير

إن هذا العمل هو نتاج شراكة بين معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان IILHR ومركز إنماء للبحوث والدراسات (ECRS). ويستند إلى البحث الميداني الذي أجراه معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان بالاشتراك مع مركز إنماء للبحوث والدراسات في عام 2022، وأبحاث واستشارات مكثّفة في مراحل الصياغة والاستشارة لهذا الجهد. لم يكن من الممكن إنتاج هذا التقرير لولا مساهمات فرق البحث التي نظّمها مركز إنماء للبحوث والدراسات والتي عملت في ثماني محافظات عراقية تضم أكثر من 90٪ من النازحين في العراق. لقد أشرف براين غورمان من معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان على الجهد العام، والشكر الخاص موجّه إلى كلٍ من اليكساندرا سايح، آنا بلاسجيك، مدير مركز إنماء للبحوث والدراسات صلاح البدري، حسين أحمد دخيل، حمزة حامد، أحمد حسن جميعهم من مركز إنماء للبحوث والدراسات، ناصر محمد علي، حسين سرحان، روبن غاري، ووليام سبنسر. لقد قدّمت كافيتا كرافيكس المساعدة في مجال التصميم والرسوم البيانية. قامت مادلين جارترند بتحرير هذا التقرير كما قدّمت المزيد من المساعدة البحثية. كذلك قدَّم نجم الخفاجي، إلى جانب عذراء الحسني، محمد القاسم دلف البدري، وعلي زلزلة من معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مساهمات مؤثرة. وأشرف جبران منصور على الترجمة.

كما أننا نُثمِّن مساهمات الخبراء الستة العراقيين والخبراء الستة الدوليين الذين قاموا بمراجعة هذا التقرير وقدموا تعليقات موضوعية وإننا ممتنون لذلك. لقد كان من بين المراجعين مارا ريفكين، من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ توماس ماكفي، أستاذ مشارك في القانون في جامعة ديوك؛ رازاو صالحي، باحثة عراقية في منظمة العفو الدولية؛ دانا سوانسون من برنامج دييغو كريبوفيتش القانوني؛ محامي المنظمة الدولية للهجرة غصين جبيد؛ القاضي حسن الحميري؛ المحامي حسن جميل خالد؛ المنسق القانوني للنازحين في منظمة هاريكار، المحامية روجين صهيب من منظمة هاريكار. وعبد الله عمر ياسين، وهو مستشار السياسات والمناصرة في المجلس النرويجي للاجئين.

يود معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان أن يشكر الجهات التالية، بدون ترتيب معيّن، على دعمهم، نصائحهم، وتعاونهم: مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، المجلس الدانماركي للاجئين، منظمة معونة الشعب النرويجي، المنظمة الدولية للهجرة، مجلس الإنقاذ النرويجي (NRC)، منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، لجنة الإنقاذ الدولية، مركز المشاريع الدولية الخاصة، منظمة هاريكار ومنظمة حقوق الإنسان في كوردستان– دهوك. وبالإضافة إلى المؤسسات المذكورة أعلاه، قدَّم مسؤولون في وزارات الحكومة العراقية، قضاة، ونواب دعمًا وتحليلاً مكثفين. لذلك فإننا ممتنّون لجميع مساهماتهم.

نبذة عن المؤلفين

معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان

إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) منظمة غير ربحية وفقا للمادة 501 (ج)(3) مُسجَّلة في بغداد، بروكسل، وواشنطن العاصمة. يساعد معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان الدول على تطوير القدرة على تعزيز سيادة القانون وترسيخ احترام حقوق الإنسان. مع كادر عمل مكوّن من دبلوماسيين، البرلمانيين، نشطاء حقوق الإنسان، ومحامين، يتمتع معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان بسجل حافل في تنفيذ البرامج الناجحة التي تساعد الشركاء المحليين على تعزيز الدعم لحقوق الإنسان وسيادة القانون. لقد شارك أعضاء من طاقم عمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان في برامج بناء القدرات القانونية، التشريعية، والمجتمع المدني في الشرق الأوسط، جنوب آسيا، أفريقيا، ووسط وشرق أوروبا.

تم إنشاء معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان لدعم العراق في عام 2007، ومنذ ذلك الحين يتمتع معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان بعلاقات عمل عميقة وموثوقة مع القيادة العليا في بغداد وأربيل في مجلس النواب، السلطة التنفيذية، والجهاز القضائي، وكل ذلك مع الحفاظ على علاقات قوية مع منظمات المجتمع المدني الرائدة. تشمل أبرز برامج حقوق الإنسان وسيادة القانون الحالية لمعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان ما يلي:

- **دعم مجلس النواب الاتحادي وبرلمان الإقليم في العراق**: قدم معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان أكثر من 100 مذكرة قانونية لتحليل مشاريع القوانين على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ابتداء من عام 2007. وبالتعاون مع اللجان في مجلس النواب والبرلمان الإقليمي الكوردي، يواصل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان التشاور حول مجموعة متنوعة من المسائل التشريعية كجزء من مذكرات التفاهم التي تم التفاوض عليها مباشرة مع اللجان ومع مكاتب رؤساء البرلمانين.

- **ترسيخ احترام سيادة القانون وجهاز قضائي عراقي أكثر قوة**: لقد عمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مع القضاء العراقي منذ إنشائه في عام 2007، عندما بدأنا العمل مع مجموعة من القضاة وأساتذة كليات الحقوق من البصرة إلى زاخو لتطوير الخيارات بشأن تنفيذ التشريعات للمحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الأعلى. إن الشبكات التي قمنا بإنشائها مستمرة حتى يومنا هذا، وتشمل محاكمات مكافحة الإرهاب، جهاز القضاء الاتحادي، الجهاز القضائي في كوردستان، والمراجعة الدستورية. يدعم معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان حاليًا القضاة في الجهاز القضائي العراقي لتعزيز معايير الأدلة، تحسين معالجة القضايا، وتحسين حقوق الإجراءات القانونية الواجبة في محاكمات الجرائم الكبرى.

https://iilhr.org/

مركز إنماء للبحوث والدراسات

إن مركز إنماء للبحوث والدراسات هو مركز أبحاث مسجّل، مستقل، وغير حزبي تم إنشاؤه لتعزيز وإجراء وتدعيم البحث، الدراسة، والتحليل حول سيادة القانون الحالية في العراق، حقوق الإنسان، والمشهد الاقتصادي والسياسي. يستخدم المركز أدوات مثل استطلاع الآراء، جمع البيانات، ومناقشات جماعية مركّزة. ويقوم المركز باشراك صانعي السياسات والمواطنين لنشر المعلومات وتعزيز، إجراء، وتدعيم الأنشطة الأخرى المصممة لزيادة المعرفة والفهم فيما يتعلق بالاتجاهات في العراق التي تهم المجتمع المدني، السلام، الديمقراطية، سيادة القانون، التسامح الديني، شفافية الحكومة، وحقوق الإنسان. إن مركز إنماء للبحوث والدراسات يعمل مع كل من صانعي السياسات والمواطنين لإجراء ورش عمل، ندوات، ومؤتمرات لنشر أبحاثها ودراساتها وتبادل المهارات والخبرات مع مراكز الفكر المحلية والإقليمية والدولية الأخرى.

لقد نَفّذ مركز إنماء للبحوث والدراسات العديد من المبادرات بما في ذلك المشاريع التي تركز على بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني العراقية، فضلا عن التحليل البحثي لمكافحة الفساد والوصول إلى قضايا العدالة. لقد جاء الدعم السابق من الصندوق الوطني للديمقراطية، الأمم المتحدة، ومنظمة الإغاثة الدولية.

1 يُطلق على هذا التنظيم أسماء: الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، الدولة الإسلامية (IS)، وداعش (الاختصار العربي لاسم منظمة).

2 https://data.unhcr.org/en/documents/details/103429

3 https://iraq.un.org/en/251983-consistent-funding- european-union-provides-unwavering-legal-support -vulnerable-iraqis Nov 7,2023

4 https://www.hrw.org/news/2019/06/14/iraq-not-homecoming

5 «تجاهل العوائل العراقية النازحة الأكثر ضعفًا يقوض أجندة الاستقرار في العراق»، Alexandra Saieh، 18 آب 2020. *Just Security* ، https://avim.org.tr/en/Bulten

6 جهود السلام: سحب وإعادة دمج المتطرفين الذين يمارسون العنف في مناطق النزاع، معهد الولايات المتحدة للسلام، العدد 187، أيار 2023. https://www.usip.org/sites/default/files/2023-05/20230516_pw-187_disengaging-reintegrating-violent-extremists-conflict-zones.pdf

7 المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الإنسانية؛ أنظر أيضاً: تحليل الإطار القانوني للوثائق الثبوتية في العراق، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/ اليونيسيف. https://mptf.undp.org/sites/default/files/documents/35000/una053_iraq_unicef_unami_iraq_analysis_of_legal_framework.pdf

العراق: حرمان عائلات أفراد داعش المزعومين من هوياتهم، 25 شباط 2018، https://www.hrw.org/news/2018/02/25/iraq-families-alleged-isis-members-denied-ids.

8 في العراق، يتم إصدار أربع وثائق ثبوتية للمواطنين العراقيين: بطاقة السكن، شهادة الجنسية، هوية الأحوال المدنية، والبطاقة التموينية. https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/71403/RSCAS_GLOBALCIT_CR_2021_12.pdf?sequence=1

9 المادة 2 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، 1998. https://www.unhcr.org/media/guiding-principles-internal-displacement

10 الخلافة هي دولة إسلامية يقودها زعيم ديني وسياسي أعلى.

11 «إجراء حصر للمسلحين: تنظيم الدولة الإسلامية»، مركز ستانفورد للأمن والتعاون الدولي (آخر تعديل في نيسان 2021). https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/islamic-state

12 أنظر Mayer Chmaytelli and Ahmed Aboulenein، «العراق يعلن النصر النهائي على تنظيم الدولة الإسلامية"، رويترز، 9 كانون الأول،2017. https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-islamicstate/iraq-declares-final-victory-over-islamic-state-idUSKBN1E30B9 (Last visited July 11, 2023).

13 أنظر Alexandra Saieh، «معوقات الولادة: أطفال بلا وثائق في العراق محكوم عليهم بالحياة على الهامش» المجلس النرويجي للاجئين (2019). https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/iraq/barriers-from-birth/barriers-from-birth-med-pages.pdf, (Last visited on July 20, 2023).

14 «نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية»، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (27 آذار، 2022)، متاح على الموقع: https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-needs-overview-2022-march-2022 (Last visited July 20, 2023).

15 «موجز MCNA X: الاحتياجات الإنسانية في المرحلة الانتقالية»، REACH (شباط 2023)، ص 1. https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/7b5f43a6/Key-Findings_IRQ_MCNAX_Feb_20235.pdf

16 «عمليات تعداد سكاني قديمة، لحظات عظيمة في الإحصاء»، الجمعية الإحصائية الملكية، (2013)، ص 21. https://rss.onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/j.1740-9713.2013.00706.x, (Last visited on July 20, 2023).

17 أنظر David Gutman، «وثائق السفر، مراقبة التنقل، والدولة العثمانية في عصر الهجرة العالمية، 1880-1915»، مجلة جمعية الدراسات العثمانية والتركية، المجلد 3، رقم 2، (2016)، ص 347-368. https://www.jstor.org/stable/10.2979/jottturstuass.3.2.08?read-now=1&refreqid=excelsior%3A14bc38e1ab6470799ae5d82e38e23a48&seq=2#page_scan_tab_contents, (Last visited on July 20, 2023).

18 «العراق: تسجيل الزواج وإصدار عقود الزواج»، مركز الهوية الوطنية الدنماركي (9 آذار 2021). https://nidc.dk/-/media/344BF356FA9E4429A2AE40EC6D64701D.pdf (Last visited July 20, 2023).

19 https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/71403/RSCAS_GLOBALCIT_CR_2021_12.pdf?sequence=1

20 «العراق: بطاقة هوية الأحوال المدنية، بما في ذلك الغرض والصلاحية؛ متطلبات وإجراءات إصدار البطاقات وتجديدها واستبدالها، بما في ذلك مكان الإصدار؛ كثرة بطاقات الهوية المزورة. (-2011 تشرين الثاني 2013»، المجلس الكندي للهجرة واللاجئين (25 تشرين الثاني 2013). https://www.refworld.org/docid/52cd0a934.html (Last visited July 20, 2023).

21 «العراق: وثائق السفر ووثائق الهوية الأخرى»، LandInfo، 16 كانون الأول 2015). https://www.landinfo.no/asset/3369/1/3369_1.pdf (Last visited July 20, 2023).

22 «العراق: بطاقة هوية الأحوال المدنية، بما في ذلك الغرض والصلاحية؛ متطلبات وإجراءات إصدار البطاقات وتجديدها واستبدالها، بما في ذلك مكان الإصدار؛ كثرة بطاقات الهوية المزورة. (-2011 تشرين الثاني 2013»، المجلس الكندي للهجرة واللاجئين (25 تشرين الثاني 2013). https://www.refworld.org/docid/52cd07f64.html (Last visited July 20, 2023)

https://www.landinfo.no/asset/3369/1/3369_1.pdf

24 https://www.simaetbhatha.com/hc/en-us/articles/6129291744797-How-to-obtain-an-Iraqi-Residence-Card

25 قانون الهوية الوطنية الموحدة رقم 3 لسنة 2016، متاح باللغة العربية على الرابط التالي: https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=4&SC=&BookID=32781, (Last accesses on 13 August 2022).

26 قانون الهوية الوطنية الموحدة رقم 3 لسنة 2016، متاح باللغة العربية على الموقع: https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=4&SC=&BookID=32781, (Last accesses on 13 August 2022).

27 «البطاقة الوطنية الموحدة»، Simaet Bhatha (2023). https://www.simaetbhatha.com/hc/en-us/articles/5715046347159-The-Unified-National-Card (Last visited July 20, 2023).

28 «نظام التوزيع العام للمواد التموينية في العراق (البطاقات التموينية)،» socialprotection.org (آخر تحديث 30 نيسان 2018)، https://socialprotection.org/discover/programmes/iraq-public-distribution-system-pds%E2%80%94ration-cards (Last visited July 20, 2023).

29 «البطاقة التموينية العراقية،» Simaet Bhatha (2022). https://www.simaetbhatha.com/hc/en-us/articles/8019748848541-The-Iraqi-Ration-Card (Last visited July 20, 2023).

30 «وزارة التجارة وبرنامج الأغذية العالمي يكملان رقمنة نظام التوزيع العام في النجف»، ReliefWeb 6) حزيران 2023). https://reliefweb.int/report/iraq/ministry-trade-and-wfp-complete-public-distribution-system-digitalization-najaf-enar (Last visited July 20, 2023).

31 قانون تسجيل الولادات والوفيات رقم 148 لسنة 1971، متاح باللغة العربية على الموقع: http://iraqld.hjc.iq/(S(pnr3ts45cgwfjiue0eh3u345))/Load LawBook.aspx?page=2&SC=051220059442703&BookID=9010, (Last accessed on 12 August 2022).

32 «كيفية الحصول على شهادة الولادة؟» Simaet Bhatha (2022)، https://www.simaetbhatha.com/hc/en-us/articles/4404242961559-How-to-obtain-a-Birth-Certificate- (Last visited July 20, 2023).

33 qقانون تسجيل الولادات والوفيات رقم 148 لسنة 1971 متاح باللغة العربية على الموقع: http://iraqld.hjc.iq/(S(pnr3ts45cgwfjiue0eh3u345))/Load LawBook.aspx?page=2&SC=051220059442703&BookID=9010, (Last accessed on 12 August 2022).

34 «شهادة وفاة عراقية»، Simaet Bhatha (2022)، https://www.simaetbhatha.com/hc/en-us/articles/4404243093015-Iraqi-Death-Certificate (Last visited July 20, 2023).

35 أنظر Alexandra Saieh and Naomi Petersohn، «الأشخاص الذين لا يملكون وثائق في عراق ما بعد الصراع: محرومون من الحقوق وممنوعون من الخدمات الأساسية ومستبعدون من جهود إعادة الإعمار»، المجلس النرويجي للاجئين، المجلس الدانماركي للاجئين، لجنة الإنقاذ الدولية (2019)، https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/paperless-people-of-post-conflict-iraq/paperless_people_medium_single_pages.pdf (Last visited July 20, 2023).

36 شعب بلا وثائق، ص 1-18؛ «تحليل الإطار القانوني الذي يغطي الوثائق الثبوتية في العراق»، اليونيسف وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (2020)، متاح على الرابط التالي: https://mptf.undp.org (Last visited July 20, 2023) «نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية»، ص 39، 41.

37 اتفاقية حقوق الطفل، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 25/44 في 20 تشرين الثاني 1989، المادة 7. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child (Last visited on 2 June 2023).

38 قانون الجنسية العراقي رقم 26 لسنة 2006، المادة 3.

39 https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/iraq/barriers-from-birth/barriers-from-birth-med-pages.pdf

40 شعب بلا وثائق، ص. 13-14.

41 تطلب وزارة الصحة وثيقة واحدة على الأقل من الوثائق الرسمية وهي بطاقة الهوية الموحدة، بطاقة الأحوال المدنية، شهادة الجنسية، أو جواز السفر العراقي. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إذا كان مُقدِّم الطلب لديه بطاقة سكن هناك، فقد يظل بإمكانه الحصول على التطعيم بعد تقديم خطاب من المديرية العامة للصحة موجّه إلى مركز التطعيم. وبدون ذلك، تكون إمكانياتهم هو/هي في الحصول على التطعيم محدودة للغاية. أنظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كيفية التسجيل للحصول على لقاح كوفيد، 2021. https://help.unhcr.org/iraq/en/coronavirus-covid-19-resources/how-to-register-for-the-covid19-vaccine/, (Last visited on 14 June 2022)

42 «العراق: أبواب المدارس ممنوعة على العديد من الأطفال»، Human Rights (28 آب 2019). https://www.hrw.org/news/2019/08/28/iraq-school-doors-barred-many-children (Last visited on July 20, 2023)

«الحياة على الهامش: إعادة النظر في احتياجات الأشخاص الذين لا يملكون وثائق في عراق ما بعد الصراع»، المجلس الدنماركي للاجئين، المجلس النرويجي للاجئين وآخرين (أيلول 2022). https://pro.drc.ngo/media/pirdrgqp/life-in-the-margins.pdf

43 شعب بلا وثائق، ص. 15-16

44 شعب بلا وثائق، ص. 16-17

45 شعب بلا وثائق، ص. 17

46 https://reliefweb.int/report/iraq/progress-toward-durable-solutions-iraq-pilot-project-ninewagovernorate-august-2023#:~:text=This%20pilot%20project%20aims%20at,are%20still%20struggling%20compared%20to

47 شعب بلا وثائق، ص. 14

48 تقييم الاحتياجات القانونية لعام 2023، المنظمة الدولية للهجرة.

49 نفس المصدر

50 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في 10 كانون الأول 1948، المادة 6، https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights, (Last visited on 24 June 2022).

51 إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، الذي أصدرته الجمعية العامة في قرارها 1386 (A/RES/14/1386/XIV), on في 20 تشرين الثاني 1959. https://www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education-training/1-declaration-rights-child-1959, (Last visited on 24 June 2022).

52 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 19 كانون الأول 1966. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights, (Last visited on 24 June 2022).

53 اتفاقية حقوق الطفل، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 25/44 في 20 تشرين الثاني 1989، المادة 7. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child (Last visited on 2 June 2023).

54 لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 16، 2013 (UN CRC/C/GC/16، الفقرة 49. https://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/docs/CRC.C.GC.16.pdf, (Last visited on 4 July 2022).

55 الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (1954). https://www.unhcr.org/ibelong/wp-content/uploads/1954-Convention-relating-to-the-Status-of-Stateless-Persons_ENG.pdf (Last visited July 20, 2023).

56 اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (1961). https://www.unhcr.org/ibelong/wp-content/uploads/1961-Convention-on-the-reduction-of-Statelessness_ENG.pdf (Last visited July 20, 2023).

57 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقيات جنيف والشروح المصاحبة لها. https://www.icrc.org/en/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions, (Last visited on 4 July 2022).

58 اتفاقية حقوق الطفل، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 25/44 في 20 تشرين الثاني 1989، المادة 7. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child, (Last visited on 2 June 2022).

59 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، (نسخة 1998 مع التعديلات)، القاعدتان 3 و20. https://www.unhcr.org/43ce1cff2.pdf (Last visited on 2 June 2023).

60 دستور العراق لسنة 2005 https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005

61 الحملة لإنهاء حالات انعدام الجنسية في العراق، كلية الحقوق بجامعة بوسطن- المركز الدولي لحقوق الإنسان، آذار 2022، ص. 29. https://www.bu.edu/law/files/2022/07/FINAL_Iraq-Report-3.14.22.pd

62 قانون رقم 26 لسنة 2006، الوقائع العراقية الرسمية العدد 4019، متوفر على الموقع: https://www.refworld.org/pdfid/4b1e364c2.pdf

63 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، جامعة الدول العربية، (2004). https://digitallibrary.un.org/record/551368?ln=en, (Last visited on 4 July 2022).

64 لا يتمكن الأطفال من الحصول على تسجيل المواليد عندما يكون الأب مفقودًا ---- من الناحية العملية، لا تستطيع المرأة منح أي وثائق لأطفالها دون إثبات الجنسية، وعلى الرغم من أن الأطفال المولودين من زواج بين نساء عراقيات ورجل أجنبي يحق لهم الحصول على الجنسية العراقية مع عدم وجود شرط قانوني لتحديد هوية الأب الأجنبي، فإن العرف الموحَّد في جميع أنحاء العراق هو طلب إثبات الأبوة، سواء من خلال الحضور الفعلي أو أخذ عينة الحمض النووي من واحد أو أكثر من الأقارب الذكور.

65 فراس الخطيب، «العراقيون العائدون يواجهون ظروفًا قاسية بعد إغلاق المخيمات»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (27 أيار 2021). https://www.unhcr.org/news/stories/returning-iraqis-face-dire-conditions-following-camp-closures#:~:text=More%20than%206%20million%20Iraqis,1.2%20million%20remain%20internally%20displaced (Last visited July 20, 2023).

66 أنظر Alison Oswald، «تعليم النازحين في العراق»، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2019)، ص 2، 6، 9، 11. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371514.locale=en (Last visited July 20, 2023)

67 مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة https://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/20236153417216_DTM_129_Report_January_April_2023.pdf

68 مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة https://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/20236153417216_DTM_129_Report_January_April_2023.pdf

69 https://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/20236153417216_DTM_129_Report_January_April_2023.pdf

70 نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، ص 28.

71 «نظرة عامة على التحولات الإنسانية في العراق 2023»، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (27 شباط 2023) ، ص 9. متاح على الموقع: https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-transition-overview-2023-february-2023-enarku?_gl=1*vq3g8x*_ga*MTkyMTkyNDg2LjE2ODkxMjEwNjk.*_ga_E60ZNX2F68*MTY4OTEyMTA2OC4xLjAuMTY4OTEyMTA2OC42MC4wLjA. (Last visited July 11, 2023)

72 تقييم الاحتياجات القانونية، المنظمة الدولية للهجرة 2023.

73 نفس المصدر

74 شعب بلا وثائق، ص 15-16.

75 شعب بلا وثائق، ص 13.

76 قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959. https://www.refworld.org/pdfid/5c7664947.pdf, (Last visited on 25 July 2022). «رد على استفسار بخصوص العراق: السليمانية: هل الزواج الديني حلال؟ «عواقب الزواج الديني»، المركز النمساوي لأبحاث وتوثيق البلد الأصلي واللجوء (2021). https://www.ecoi.net/en/document/2043991.html, (Last visited on 22 July 2022).

77 شعب بلا وثائق، ص. 13،14، 15.

78 «تقرير تحليل الحماية: الحق في الهوية والوثائق الثبوتية»، مجموعة الحماية في العراق (تشرين الأول 2021)، ص 10. https://www.globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-02/protection_analysis_-_civil_documentation_.pdf (Last visited July 20, 2023).

79 معوقات الولادة، ص6.

80 «تُحذر لجنة الإنقاذ الدولية من أن ارتفاع معدلات عمالة الأطفال في العراق لا يزال يعطل تعليم الأطفال وطفولتهم وحقوقهم الأساسية،» ReliefWeb، 20 تشرين الثاني 2022. https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/iraq/barriers-from-birth/barriers-from-birth---report.pdf (Last visited July 20, 2023).

81 https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/IQ/GirlsRightEducation_EN.pdf, pg. 5

82 «المنتسبون إلى داعش: تحديات عودة النساء والأطفال وإعادة إدماجهم»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (24 تشرين الأول 2022)، ص 21-22. متاح على الموقع: https://www.undp.org/iraq/publications/affiliated-isis-challenges-return-and-reintegration-women-and-children (Last visited July 13, 2023).

83 «مسارات إعادة الإدماج: العائلات العراقية المرتبطة سابقًا بتنظيم داعش)» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (3 آذار 2021)، ص 6، 9. متاح على الموقع: https://www.undp.org/iraq/publications/pathways-reintegration-iraq-families-formerly-associated-isil (Last visited July 13, 2023).

84 «المدانون: النساء والأطفال معزولون ومحاصَرون ومستغَلون في العراق»، منظمة العفو الدولية (2018)، ص 22. https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/8196/2018/en/ (Last visited July 15, 2023)

85 https://www.hrw.org/news/2018/09/12/iraq-officials-threatening-arresting-lawyers

86 «المحكوم عليهم» ص 23

87 تشمل الأقليات، أو مكونات المجتمع العراقي كما يُفضل الكثيرون تسميتها، مثل المسيحيين، والكاكائيين، والشبك، والصابئة المندائيين، والتركمان.

88 https://reliefweb.int/report/iraq/ remembering-yezidi-genocide#:~:text=Norwegian%20People's%20Aid%20today%20remembers,boys%20to%20become%20child%20soldiers

89 «ارتكب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا/داعش إبادة جماعية بحق الايزيديين، وجرائم حرب ضد طلاب عسكريين غير مسلحين وأفراد عسكريين في العراق، رئيس فريق التحقيق يقول لمجلس الأمن»، بيان صحفي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، SC/14514، 10 أيار 2021. https://press.un.org/en/2021/sc14514.doc.htm (last visited July 13, 2023) أنظر Kristine Kolstad، "5 أشياء يجب أن تعرفها عن الايزيديين"، المجلس النرويجي للاجئين، 10 كانون الأول 2018. https://www.nrc.no/news/2018/december/five-things-you-should-know-about-the-yazidis/#:~:text='The%20Yezidis%20is%20one%20of,the%20Earth%20in%20God's%20place. (Last visited on July 13, 2023).

90 https://cihrs-rowaq.org/wp-content/uploads/2020/08/Thomas-McGee-Born-of-ISIS-Genocide-En-Rowaq-Arabi-25-2.pdf

91 «الأطفال الذين ولدوا أثناء حرب داعش»، مؤسسة SEED (كانون الثاني 2020)، ص 1-18. https://www.seedkurdistan.org/Downloads/Reports/20123-Children_Born_of_the_ISIS_War.pdf (Last visited July 13, 2023).

92 قانون البطاقة الوطنية الموحدة رقم (3) 2016 المادة 20 (2).

93 المولودين نتيجة الإبادة الجماعية لتنظيم داعش: خطر انعدام الجنسية واكتساب الجنسية الموصومة لأطفال ناجيات ايزيديات، 2020 ، Thomas McGee. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3684160

94 «ايزيديون يقبلون الناجيات من الاغتصاب لدى داعش، وليس أطفالهن»، الجزيرة (29 نيسان 2019). https://www.aljazeera.com/news/2019/4/29/yazidis-to-accept-isil-rape-survivors-but-not-their-children https://www.theguardian.com/world/2019/apr/27/yazidi-leaders-to-allow-isis-survivors-to-return-with-children

95 الجزيرة: ايزيديون يقبلون الناجيات من الاغتصاب من داعش https://www.aljazeera.com/news/2019/4/29/yazidis-to-accept-isil-rape-survivors-but-not-their-children#:~:text=In%20a%20statement%20late%20on,born%20of%20two%20Yazidi%20parents%E2%80%9D

96 «أطفال ولدوا أثناء حرب داعش»، ص 1-18.

97 أنظر Christine Dickson، «الانزلاق عبر الشقوق: توسيع إجراءات إعادة تحديد الهوية لمساعدة الايزيديين الناجين من الاتجار بالجنس»، مجلة سياتل للعدالة الاجتماعية، المجلد 16، العدد 3، المادة 15، (2019). https://digitalcommons.law.seattleu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1930&context=sjsj, (Last visited on 12 August 2022).

98 قانون الأحوال المدنية رقم 65 لسنة 1972، المادة 32 (2)، قانون رعاية الأحداث رقم 76 لسنة 1983، المادة 45، قانون البطاقة الوطنية رقم 3 لسنة 2016، المادة 20 (2).

99 «أطفال ولدوا أثناء حرب داعش»، ص 1-18.

100 «العراق: الترحيب بالتقدم الحاصل في قانون تعويضات الايزيديين، ولكن يجب بذل المزيد من الجهود لمساعدة الناجين»، منظمة العفو الدولية (2 تشرين الثاني 2021). https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/11/iraq-yezidi-reparations-law-progress-welcome-but-more-must-be-done-to-assist-survivors/#:~:text=On%201%20March%202021%2C%20the,before%20the%20age%20of%2018, (Last visited on 12 August 2022).

101 التوصيات الرئيسية لمجلس الوزراء العراقي بشأن تنفيذ اللوائح الخاصة بقانون الناجيات الايزيديات من أجل التعويضات العادلة (C4JR). https://c4jr.org/wp-content/uploads/2021/06/C4JR-Rec-to-CoM-ENG.pdf, (Last visited on 12 August 2022).

102 انظر التوصية التي اقترحها بهار محمود من كتلة حركة التغيير الكوردية على الصحفي دانا طيب منمي، "لا نقبل هؤلاء الأطفال: الايزيديون يمنعون ذرية داعش"، الجزيرة (24 آذار 2021). https://www.aljazeera.com/features/2021/3/24/wrenching-choice-yazidi-mothers-to-choose-children-or-community (Last visited July 20, 2023).

103 «عوائل محطمة: حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في عراق ما بعد الصراع»، المجلس النرويجي للاجئين (أيار 2020). https://www.nrc.no/resources/reports/broken-home-womens-housing-land-and-property-rights-in-post-conflict-iraq/, (Last visited on 30 June 2022).

104 معوقات الولادة، ص 25؛ مسارات لإعادة الإدماج، ص 26؛ شعب بلا وثائق، ص 20؛ Alexandra Saieh ، «تجاهل العوائل النازحة الأكثر ضعفًا في العراق يقوض الأجندة الأمريكية لتحقيق الاستقرار في العراق»2020 ، *Just Security* https://www.justsecurity.org/72004/ignoring-iraqs-most-vulnerable-displaced-families-undermines-us-stabilization-agenda-in-iraq/, (Last visited on 26 July 2022).

105 أنظر Belkis Wille، «ما يسمى بـ «عائلات داعش» في العراق: معتقلون ومذمومون ومنسيون»، 2018 *Just Security*. https://www.justsecurity.org/61437/iraqs-so-called-isis-families-rounded-up-vilified-forgotten/, (Last visited July 15, 2023)

106 مسارات لإعادة الإدماج، ص 16.

107 «تجاهل الفئات الأكثر ضعفًا في العراق»، 2020 *Just Security*. https://www.justsecurity.org/72004/ignoring-iraqs-most-vulnerable-displaced-families-undermines-us-stabilization-agenda-in-iraq/

108 مجلس الأمن الوطني، القرار رقم 9، 2 أيلول 2022.

109 أنظر Belkis Wille، «العراق: ليست هناك عودة للوطن»، Human Rights Watch، (2019)؛ https://www.hrw.org/news/2019/06/14/iraq-not-homecoming, (Last visited on July 15, 2023) مسارات لإعادة الإدماج، ص 19.

110 بناءً على المقابلات الميدانية التي أجراها مركز إنماء للبحوث والدراسات في الفترة ما بين شباط وحزيران 2022.

111 أنظر Belkis Wille، ما يسمى بـ "عوائل داعش" في العراق: محاصرون ومذمومون ومنسيون، 2018، *Just Security*. https://www.justsecurity.org/61437/iraqs-so-called-isis-families-rounded-up-vilified-forgotten/, (Last visited 25 July 2022).

112 https://www.hrw.org/news/2019/06/14/iraq-not-homecoming p. 32.

113 مناقشة جماعية مركزة، أربيل، مخيم حسن شام 2، 30 حزيران 2022.

114 الحياة على الهامش، ص 10

115 شعب بلا وثائق، ص 20.

116 شعب بلا وثائق، ص 20؛ عائلات تابعة لداعش، ص 18-19.

117 الحياة على الهامش، ص 11؛ «النتائج الرئيسية لتقييم الاحتياجات المتعددة المجموعات (REACH «، X (MCNA) (آذار 2023)، ص 26. https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/a193d29d/Multi-Cluster-Needs-Assessment-MCNA-X-March.pdf (Last visited July 14, 2023).

118 نفس المصدر

119 شعب بلا وثائق، ص 19؛ معوقات الولادة، ص 24؛

120 https://www.globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-02/protection_analysis_civil_documentation p.5.

121 يتضمن هذا الجدول الرسوم الأساسية لبعض وثائق الهوية الرئيسية المطلوبة، ولكن التكاليف الإضافية غير المدرجة تشمل تكلفة النقل للسفر إلى المكاتب الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلى التكاليف المفروضة من خلال الغرامات على الزيجات غير المسجلة في معظم المحافظات والتي يمكن أن تصل إلى 250.000 دينار عراقي (192.00 دولارًا أمريكيًا).

122 الحياة على الهامش، ص 11.

123 تحليل الإطار القانوني الذي يحكم الوثائق الثبوتية في العراق، ص 3. https://mptf.undp.org/sites/default/files/documents/35000/una053_iraq_unicef_unami_iraq_analysis_of_legal_framework.pdf

124 مقابلة عن بعد مع محامي 25 ،SEED أيار 2022؛ مقابلة عن بعد مع محامي هاريكار، حزيران 2022.

125 تحليل الإطار القانوني الذي يحكم الوثائق الثبوتية في العراق»، ص 6.

126 العراق: قانون نظام الأحوال المدنية (24 آب 1974)، المادتان 5 و28. مُتاح باللغة الإنجليزية على الرابط: https://www.refworld.org/docid/5c764d2f7.html (Last visited July 15, 2023).

127 أطفال ولدوا أثناء حرب داعش، ص 12.

128 «التحليل المدني للإطار القانوني الذي يحكم الوثائق الثبوتية في العراق»، ص 5، 6.

129 مقابلة عن بعد مع منظمة 24 ،SEED أيار 2022.

130 استشارة رؤساء محاكم الأحوال الشخصية في بغداد، 16 حزيران 2022.

131 الأكثر شيوعًا هي الحالة التي تعرف فيها الأم من هو الأب، ولكن يُفترض أنه ميت ---- وتطلب المحكمة ما يصل إلى 5 عينات من الحمض النووي من الأقارب الذكور من الأب. وهذا أمر مكلف، ويتطلب السفر إلى بغداد لمراجعة مختبر الطب الشرعي (وهو ما لا تستطيع معظم الأسر القيام به لأنها تفتقر إلى الوثائق الثبوتية، حتى لو كانوا يتلقون دعما ماليًا من منظمة غير حكومية)، وربما الأهم من ذلك، أنه يتطلب أن تكون لدى عائلة الأب (التي من المفترض أن تكون سنية وتعيش في منطقة يحتلها داعش) ما يصل إلى خمس عينات من الذكور.

132 تقرير تحليل الحماية: الحق في الهوية والوثائق الثبوتية، ص 3؛ «نظرة عامة على التحولات الإنسانية في العراق»، ص 9؛ عائلات منتمية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ص 31.

133 مقابلة مع ممثل منظمة Swedo ، أربيل، 22 أيار 2022.

134 تقرير تحليل الحماية: الحق في الهوية والوثائق الثبوتية، ص 6.

135 تقرير تحليل الحماية: الوثائق الثبوتية، ص 3؛ نظرة عامة على التحولات الإنسانية في العراق، ص 9؛ عائلات تنتمي إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ص 31

136 الحياة على الهامش، ص11؛ تقرير تحليل الحماية: الحق في الهوية والوثائق الثبوتية، ص5.

137 الحياة على الهامش، ص 10؛ معوقات الولادة، ص 20.

138 معوقات الولادة، ص .20

139 «آلاف يفرون من الأنبار قبل العملية العسكرية على آخر معقل لداعش في العراق»، ReliefWeb، 26 تشرين الأول 2017. https://reliefweb.int/report/iraq/thousands-flee-anbar-advance-military-operation-last-isis-stronghold-iraq (Last visited July 17, 2023).

140 «محافظة الأنبار، العراق»، REACH (16 تشرين الأول 2014) ، ص 1. متاح على الموقع: https://reliefweb.int/report/iraq/anbar-governorate-iraq-internal-displacement-factsheet-8-11-september-2014 (Last visited July 17, 2023).

141 أنظر Chloe Cornish، «أرض الفلوجة': إعادة بناء محافظة الأنبار العراقية بعد داعش»، فايننشال تايمز، 6 كانون الأول 2021. https://www.ft.com/content/c1524f45-96ee-4323-bacf-9dd80d3287bb. (Last visited July 17, 2023).أنظر Osama bin Javaid، «العراق يتطلع إلى القضاء على فلول داعش في محافظة الأنبار النائية"، الجزيرة، 31 تشرين الأول 2018.

142 «العراق: وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة تساعد آلاف النازحين من غرب الأنبار»، أخبار الأمم المتحدة، 3 تشرين الأول 2017. https://news.un.org/en/story/2017/10/567652 (Last visited July 17, 2023).

143 «نظرة عامة على العودة»، مصفوفة تتبع النزوح في العراق (نيسان 2023) ،

144 «نظرة عامة على العودة»، مصفوفة تتبع النزوح في العراق (نيسان 2023) ،

145 https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/9c2def3d/REACH_IRQ_Presentation_MCNA-IX_Anbar-GMC_Sept21.pdf (Last visited July 17, 2023).

146 «نتائج الحلول الدائمة المقارنة: 10 مناطق لتقييم الاحتياجات متعددة المجموعات»، REACH، نيسان 2023، ص 5. https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/c4c37623/REACH-Iraq-Comparative-Durable-Solutions-Findings-Factsheet-2022-06-05-2022-08-16.pdf

147 نتائج الحلول الدائمة المقارنة، نيسان 2023، ص 11.

148 مقابلة مع دائرة الأحوال المدنية - الفلوجة، 22 آذار 2022. ولم يتمكن مركز إيماء لبحوث والدراسات ولا معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان من الحصول على نسخ من هذه التعليمات أو التحقق من محتوياتها.

149 مقابلة مع رئيس المكتب الإعلامي لمحافظة الأنبار، 11 أيار 2022.

150 https://dtm.iom.int/reports/iraq-master-list-report-130-may-august-2023?close=true

151 «بابل/بابلون»، وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون اللجوء (كانون الثاني 2021)، https://euaa.europa.eu/country-guidance-iraq-2021/babilbabylon (Last visited July 18)

152 مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الدولية للهجرة. https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Returns

153 https://iraqdtm.iom.int/MasterList

154 https://iraqdtm.iom.int/DisplacementIndex

155 https://iraqdtm.iom.int/MasterList

156 مقابلة مع نائب رئيس مخيم النازحين، مركز الحلة، 17 نيسان 2022.

157 مقابلة مع مكتب المعلومات في بغداد، 12 آب 2022.

158 مناقشات جماعية مركزة في مخيم عامرية الفلوجة، 29 حزيران 2022.

159 مناقشات جماعية مركزة في مخيم عامرية الفلوجة، 29 حزيران 2022.

160 ضمان حصول المواطنين العراقيين على وثائق الهوية، التقرير النهائي، مركز إيماء للبحوث والدراسات، 2022، ص 67.

161 رحيم سلمان وإسراء الربيعي، «مرجع رجل الدين الشيعي الأعلى في العراق يدعو إلى قتال المتمردين الجهاديين»، رويترز (12 حزيران 2024)، https://www.reuters.com/article/idUSKBN0EN0RV20140613?irpc=932 (Last visited July 18, 2023).

https://www.hrw.org/news/2019/06/14/iraq-not-homecoming p. 32.

162 «التسلسل الزمني: صعود تنظيم الدولة الإسلامية وانتشاره وسقوطه»، Wilson Center (28 تشرين الأول 2019). https://www.wilsoncenter.org/article/timeline-the-rise-spread-and-fall-the-islamic-state

163 https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Returns

164 https://iraqdtm.iom.int/MasterList

165 وفقًا لمقابلة مع ضابط أمن عراقي، 29 آذار 2022، الأمن الوطني والاستخبارات جزء من لجنة تنسقها قيادة عمليات بغداد والتي تقوم بإصدار التصاريح للنازحين.

166 «تجاهل الفئات الأكثر ضعفًا في العراق: محنة النازحين»، ص 7.

167 مقابلة مع محامي في الرصافة، بغداد، 24 آذار 2022.

168 المنظمة الدولية للهجرة: https://dtm.iom.int/reports/iraq-master-list-report-130-may-august-2023?close=true

169 «ديالى»، وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون اللجوء (حزيران 2022). https://euaa.europa.eu/country-guidance-iraq-2022/diyala (Last visited July 18, 20)

170 https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Returns

171 https://iraqdtm.iom.int/MasterList

172 التقرير النهائي لمركز إنماء للدراسات والبحوث، ص 67.

173 مقابلة مع رئيس دائرة البطاقة الموحدة، كنعان، بعقوبة، ديالى، 17 أيار 2022. لم يتمكن الباحثون من الحصول على نسخة من هذا التوجيه أو التحقق من محتواه.

174 المنظمة الدولية للهجرة: https://dtm.iom.int/reports/iraq-master-list-report-130-may-august-2023

175 نريد فقط من يحمينا: تحديات حماية المدنيين في كركوك»، مركز المدنيين في الصراع (كانون الأول 2019) ، ص 12. https://civiliansinconflict.org/wp-content/uploads/2020/01/Kirkuk_We-Just-Want-Someone-to-Protect-Us.pdf (Last visited July 20, 2023).

176 دستور العراق، المادة 140 (2). https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005

177 «نريد فقط أن يحمينا شخص ما،» ص 12. https://civiliansinconflict.org/wp-content/uploads/2020/01/Kirkuk_We-Just-Want-Someone-to-Protect-Us.pdf (Last visited July 20, 2023).

178 «محاضر كركوك 3 آذار 2023»، المعهد الكوردي في واشنطن (3 آذار 2023). https://dckurd.org/2023/03/03/kirkuk-minute-march-3-2023/ (Last visited July 18, 2023).

179 «محاضر كركوك 13 تموز 2023»، المعهد الكوردي في واشنطن (13 تموز 2023)، https://dckurd.org/2023/07/13/kirkuk-minute-july-13-2023/ (Last visited July 18, 2023).

180 «نريد فقط أن يحمينا شخص ما،» ص 12.

181 https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Returns

182 https://iraqdtm.iom.int/MasterList

183 لم يتمكن مركز إنماء للبحوث للدراسات ومعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان من الحصول على نسخ من هذا التوجيه أو التحقق من محتواه.

184 مقابلة مع رئيس دائرة البطاقة الوطنية - كركوك، التاريخ مفقود في النص.

185 مقابلة مع محامي منظمة غير حكومية، الحويجة

186 المنظمة الدولية للهجرة: https://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/20236153417216_DTM_129_Report_January_April_2023.pdf

187 «العراق يستحوذ على المناطق المتنازع عليها مع انسحاب الكورد إلى خطوط عام 2014»، بي بي سي (18 تشرين الأول 2017). https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41663350 (Last visited July 20, 2023)

188 https://iraqdtm.iom.int/MasterList

189 ضمان حصول المواطنين العراقيين على وثائق الهوية، مركز إنماء للبحوث والدراسات، التقرير النهائي، 2022.

190 https://iraqdtm.iom.int/ILADETAILS/ILA7?ID=1202077

191 https://iraqdtm.iom.int/ILADETAILS/ILA7?ID=1310093

192 https://iraqdtm.iom.int/ILADETAILS/ILA7?ID=1202023

193 https://iraqdtm.iom.int/ILADETAILS/ILA7?ID=1204015

194 https://iraqdtm.iom.int/ILADETAILS/ILA7?ID=1204015

195 أنظر Jason Beaubien، «حياة في طي النسيان لزوجات وأطفال مقاتلي داعش»، الإذاعة الوطنية العامة (15 آذار 2022). https://www.npr.org/sections/goatsandsoda/2022/03/15/1086488950/a-life-in-limbo-for-the-wives-and-children-of-isis-fighters, (Last visited on 26 August 2022).

196 مناقشات جماعية مركزة في مخيم بحركة، أربيل، 5 تموز 2022؛ مناقشات جماعية مركزة، أربيل، مخيم حسن شام 2، 30 حزيران 2022

197 مخاطبات مع منظمة SWEDO، 30 آذار 2022.

198 مقابلة مع أحد محامي منظمة غير حكومية، أربيل، 27 آذار 2022.

199 المنظمة الدولية للهجرة: https://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/20236153417216_DTM_129_Report_January_April_2023.pdf

200 المنظمة الدولية للهجرة: https://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/20236153417216_DTM_129_Report_January_April_2023.pdf

201 «وجهات نظر حول العائدين والتعايش في محافظة نينوى العراقية،» المعهد الجمهوري الدولي (2020)، ص 10. https://www.iri.org/wp-content/uploads/2020/06/Nineveh-final.pdf (Last visited July 18, 2023)

202 https://iraqdtm.iom.int/MasterList#Returns

203 https://iraqdtm.iom.int/MasterList

204 نتائج الحلول الدائمة المقارنة في العراق، ص 3.

205 «العراق: تحقيق الاستقرار في منطقة سنجار المتنازع عليها»، مجموعة الأزمات الدولية (31 أيار 2022). https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar (Last visited July 19, 2023).

206 نتائج الحلول الدائمة المقارنة في العراق، ص 17.

207 https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar-middle-east-report-ndeg235-31-may-2022-enar

208 «تقرير تحليل الحماية: الحق في الهوية والوثائق الثبوتية»، ص 9.

209 «العراق: مخيمات تطرد أكثر من 2000 شخص يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم داعش»، Human Rights Watch (4 أيلول 2019). https://www.hrw.org/news/2019/09/04/iraq-camps-expel-over-2000-people-seen-isis-linked (Last visited July 20, 2023).

210 «العراق: مخيمات تطرد أكثر من 2000 شخص يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم داعش»، Human Rights Watch (4 أيلول 2019). https://www.hrw.org/news/2019/09/04/iraq-camps-expel-over-2000-people-seen-isis-linked (Last visited July 20, 2023).

211 «تجاهل الفئات الأكثر ضعفًا في العراق: محنة النازحين»، ص 20. https://civiliansinconflict.org/ignoring-iraqs-most-vulnerable

212 «تحليل الإطار القانوني الذي يحكم الوثائق الثبوتية في العراق»، ص 6.

213 «بدعم من المفوضية: افتتاح أول مركز لوثائق البطاقة الوطنية في محافظة نينوى»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (31 تشرين الأول 2019). https://reliefweb.int/report/iraq/support-unhcr-inauguration-first-national-identification-document-centre-Nineveh (Last visited on 13 August 2022).

214 الحياة على الهامش، ص 11.

215 المنظمة الدولية للهجرة: https://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/2023 6153417216_DTM_129_Report_January_April_2023.pdf.

216 «الاعتراف باللاجئين الحضريين في الأردن: فرص لحلول خاصة بهوية بالهواتف المحمولة». https://reliefweb.int/report/jordan/recognising-urban-refugees-jordan-opportunities-mobile-enabled-identity-solutions, pg. 9 2018

217 https://www.nrc.no/perspectives/2019/a-second-chance-for-unregistered-children/

218 نفس المصدر

219 https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/lebanon/

220 https://rli.blogs.sas.ac.uk/2020/09/25/recognition-beyond-rsd-civil-and-legal-documentation-for-syrian-refugees-in-jordan

221 تشمل المستندات شهادات النقل / ترك المدرسة / التسجيل، و PAN Card الصادر عن إدارة ضريبة الدخل، Aadhaar Card/E-Aadhaar ، و Policy Bond الصادر عن مؤسسات شركات التأمين على الحياة العامة التي لديها تاريخ ميلاد حاملها، رخصة القيادة، ونسخة من السجل الخدمي لمقدم الطلب، أو بطاقة هوية تحمل صورة انتخابية (EPIC) أو شهادة ميلاد. انظر Tarangini Sriraman، في السعي وراء الإثبات: تاريخ وثائق تحديد الهوية في الهند، مطبعة جامعة أكسفورد (2018).

222 https://www.unhcr.org/ke/wp-content/uploads/sites/2/2017/11/Good-Practices-Paper-on-Ensuring-Birth-Registration-for-the-Prevention-of-Statelessness.pdf

223 المادتان 43 و44 من القانون الصربي بشأن سجلات التسجيل. https://www.refworld.org/pdfid/4b56d0542.pdf

224 «العلاقة بين التسجيل المدني وأنظمة الحماية الاجتماعية: خمس ممارسات قطرية»، مركز التميز لمنظومات CRVS (2020). https://crvssystems.ca/nexus-between-civil-registration-and-social-protection-systems-five-country-practices (Last visited July 20, 2023).

225 «بحث عن حلول: معالجة حالات انعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2016) ، متاح على الموقع: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/search-solutions-addressing-statelessness-middle-east-and-north-africa (Last visited July 20, 2023).

226 «المحاكم العراقية أصبحت مُبدعة بعد هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» في الموصل»، DW (2017). https://www.dw.com/en/iraqs-courts-get-creative-after-routing-of-islamic-state-from-mosul/a-40450082, (Last visited on 1 August 2022)

227 https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session27/Documents/A_HRC_27_22_ENG.doc, pg, 16, 17 June 2014.

228 https://documents1.worldbank.org/curate/en/318351582559995027/text/Argentina-ID-Case-Study-The-Evolution-of-Identification.txt

229 https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Children/BirthRegistration/PlanInternational3_birthRegistration.pdf, pg. 47

230 القانون المصري رقم 154 لسنة 2004 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1975. https://learningpartnership.org/resource/nationality-law-1975-2004-amendment-egypt-document-english, (Last visited on 12 August 2022).

231 https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/Tunisia-Country-Assessment---English.pdf

232 https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/Morocco.Summary.Eng.pdf

233 «منع حالات انعدام الجنسية والحد منها: الممارسات الجيدة في تعزيز واعتماد المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (آذار 2014). https://www.unhcr.org/531a001c9.pdf, (Last visited on 2 July 2022).

234 «مشروع الهوية المدنية العالمية للأمريكيتين». https://www.oas.org/en/spa/depm/puica/2proyectos.asp

235 «تسمح المكسيك بتسجيل الطفل بألقاب أمه للمرة الأولى»، The Guardian (2017). https://www.theguardian.com/world/2017/jan/04/mexico-allows-baby-to-be-registered-with-maternal-surnames-for-first-time, (Last visited on 2 July 2022).

236 أنظر Lucia Hanmer and Marina Elefante، «تحقيق الوصول الشامل إلى بطاقة الهوية: الحواجز القانونية القائمة على النوع الاجتماعي ضد المرأة وإصلاحات الممارسات الجيدة»، البنك الدولي (1 كانون الثاني 2019). https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011569301719515/achieving-universal-access-to-id-gender-based-legal-barriers-against-women-and-good-practice-reforms (Last visited July 20, 2023).

237 بحث عن حلول: معالجة حالات انعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2016)، متاح على الموقع: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/search-solutions-addressing-statelessness-middle-east-and-north-africa

238 «لكل طفل حق الولادة: أوجه عدم المساواة والاتجاهات في تسجيل الولادات»، اليونيسف (2013). https://www.un.org/ruleoflaw/files/Embargoed_11_Dec_Birth_Registration_report_low_res.pdf, (Last visited on 23 July 2022).

239 «اللاجئون السوريون وتوثيق الولادات، الزواج، والوفيات في الأردن»، المجلس النرويجي للاجئين، اللجنة الدولية لحقوق الإنسان (2015). https://hrp.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2015/11/Registering-rights-report-NRC-IHRC-October20151.pdf, (Last visited on 23 July 2022).

240 https://crvssystems.ca/nexus-between-civil-registration-and-social-protection-systems-five-country-practices

241 أنظر Milica Andr ، «التسجيل المدني في كوسوفو، كابوس بيروقراطي»، مبادرة محلية شمال كوسوفو (2021).
https://linkkosovo.org/wp-content/uploads/2021/03/Civil-Registration-in-Kosovo-compressed.pdf

242 القانون الصربي بشأن سجلات التسجيل.
https://www.refworld.org/pdfid/4b56d0542.pdf

243 https://documents1.worldbank.org/curated/en/318351582559995027/text/Argentina-ID-Case-Study-The-Evolution-of-Identification.txt

244 أنظر Srdjan Mrkic، «دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها»، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، (2021).
https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Handbooks/crvs/crvs-mgt-E.pdf, (Last visited on 14 July 2022).

245 تقييم أثر وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الأطفال الأيتام والأطفال المستضعفين في شمال ناميبيا»، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اليونيسيف، وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية المرأة (2007).
https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/NAM_CHS_Dec_2007.pdf, (Last visited on 27 July 2022)

246 أنظر Zakon o vansudskom postupku/ قانون الإجراءات خارج المحكمة في جمهورية صربيا لعام 2008.
https://www.paragraf.ba/propisi/republika-srpska/zakon-o-vanparnicnom-postupku.html, (Last visited on 27 July 2022).

247 أنظر Gazela Pudar، «الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الجنسية في صربيا»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020).
https://www.refworld.org/pdfid/4fd1bb408.pdf, (Last visited on 12 August 2022).

248 مقابلة عن بعد مع ممثل مركز حقوق الغجر الأوروبي، 24 حزيران 2022.

249 المادة 38 في قانون الهجرة الوطني 286 .T.U/98، انظر: PICUM ، حماية الأطفال الذين لا يحملون الوثائق، (2018).
https://picum.org/wp-content/uploads/2019/10/Protecting-undocumented-children-Promising-policies-and-practices-from-governments_ReprintJan.2018.pdf, (Last visited 15 July 2022).

250 تقرير مركز إنماء للبحوث والدراسات، ص66.

251 نفس المصدر، ص67.

252 نفس المصدر، ص6.

253 https://www.sje.iq/view.70681

254 تغريدة جان نيكولا بوز، تويتر، 22 شباط 2023.
https://twitter.com/jnbeuze/status/1628306603895037952

255 تقرير مركز إنماء للبحوث والدراسات، ص67.

Institute for International Law and Human Rights
4836 MacArthur Boulevard, NW, Suite 100,
Washington D.C. 20007 USA

IILHR